مقدمة فى

علم المحاسبة

الجزء الاول

دكتور

محمد أحمد خليل

أستاذ ورئيس قسم المحاسبة

كلية التجارة - جامعة الاسكندرية

الناشر

دار الجامعات المصرية

تليفون ٢٢٤٦٩ بالاسكندرية

مقدمة فى

علم المحاسبة

الجزء الاول

دكتور

محمد أحمد خليل

أستاذ ورئيس قسم المحاسبة -

كلية التجارة - جامعة الاسكندرية



الناشر

دار الجامعات المصرية

تليفون ٢٢٤٦٩ بالاسكندرية

الفصل الأول

التعريف بعلم المحاسبة

قواعدها وإجراءاتها

— لمحة تاريخية : التطور المحاسبي وعلاقته بالتطور الاجتماعي والاقتصادي

— علاقة المحاسبة بالعلوم الأخرى

. علاقة المحاسبة بعلم الاقتصاد

. علاقة المحاسبة بعلم الإحصاء

. علاقة المحاسبة بعلم إدارة الأعمال

. علاقة المحاسبة بالقانون

— وظيفة علم المحاسبة : الوظيفة القانونية

الوظيفة الإدارية

— إجراءات وقواعد علم المحاسبة

إجراءات التسجيل

إجراءات التبويب

إجراءات التلخيص

لمحة تاريخية

تطور المحاسبة وعلاقته بالتطور الاقتصادى والاجتماعى

تطورت المحاسبة من خــلال الممارسة العملية ، وكانت بدايتها هى الحسابات الشخصية فكان رجال البنوك فى القرن الثالث عشر يمسكون حسابات شخصية فى صورة مذكرات لتسجيل الودائع وسحبها والقروض وتسديدها ، ومن خلال هــذه الممارسة العملية توصل الإيطاليون إلى طريقة القيد المزدوج فى تسجيل العمليات المالية ، وقد ظهرت هذة الطريقة فى أول كتاب مطبوع فى عام ١٤٩٤ لراهب إيطالى يدعى باسيولى لوقا ، ويعالج الكتاب أصلا الرياضيات ، ولكنه إحتوى على قسم يعالج إجراءات مسك الدفاتر .

وقد ذاعت الطريقة الإيطالية « طريقة القيد المزدوج » وانتقلت من إيطاليا إلى أوروبا بأكملها فى القرن الخامس عشر والسادس عشر .

وكان الشكل القانونى السائد للشروعات فى ذلك الوقت ، هو المنشآت الفردية وشركات الأشخاص. وكانت مهمة المحاسبة هى إمداد التاجر بالبيانات والمعلومات التى تتعلق بالدائنين والمدينين وخاصة بعــد أن انتشرت عمليات البيع والشراء بالأجل ، وظهــرت الأوراق التجارية فى المعاملات التجارية كأداة من أدوات التبادل ، بالإضافة إلى مد التاجر بالمعلومات لمـا حققه من أرباح أوخسائر نتيجة العمليات المالية التى زاولها خلال الفترة المعد عنها الحساب ، وبالنسبة لشركات الأشخاص أصبح من الضرورى إعداد البيانات والمعلومات التى تتعلق برؤس

أموال الشركاء والمسحوبات والإيداعات ، وكذلك ما تحقق من أرباح أو خسائر وطريقة توزيعها بين الشركاء . ولهـــذا نمت وتطورت محاسبة المنشآت الفردية وشركات الأشخاص .

وفى القرن الثامن عشر تكونت الشركات التجارية الكبيرة مثل شركة الهنـــد الشرقية وشركة خليج هدسون وظهرت شركات الأموال التى انتشرت فى القرن التاسع عشر عقب الثورة الصناعية وتميزت هـــذه الشركات بابتعاد الادارة عن الملكية ، وظهرت طبقة الإداريين الذين يديرون الشركة المساهمة نيابة عن الملاك ، ولهـذا أصبح من الضرورى المحاسبة أن تقدم المعلومات والبيانات التى تتعلق بالآتى :

(١) مدى محافظة القائمين بادارة المشروع على رأس المال المستثمر فى الشركات ذات الأسهم .

(٢) مدى تحقيقهم لأغراض المشروع وذلك عن طريق بيان الأرباح المحققة خلال فترة زمنية وهى السنة التقويمية .

ونتيجة لذلك ظهرت فى انجلترا قوانين الشركات المساهمة عبر السنوات ١٨٤٤ ، ١٨٥٥ ، ١٨٦٢ ، ١٨٧٠ والتى كان من نتيجتها إعداد ميزانيات سنوية ترسل لحملة الاسهم .

ونظرا لأن المساهمين كانوا يحتاجون لطرف ثالث محايد . له السلطة والقدرة على فحص هـذه الميزانيات للتأكد من سلامتها وتمثيلها للواقع ، لذلك ظهرت مهنة المراجعة وهى تعد امتدادا لمهنة المحاسبة . فالمراجع هـــو محاسب مستقل لا يخضع لسلطة الادارة ولكنه يعـــد وكيلا للمساهمين يفحص الحسابات والقوائم المالية ويقدم عنها تقريرا للجمعية العمومية للمساهمين .

ونتيجة لظهور الشركات الصناعية ذات الانتاج الكبير المدى فى القرن العشرين ، تطلب الأمر وجود آداة محاسبية يكون هدفها خدمة الادارة فى مجال التخطيط والرقابة فنمت وتطورت محاسبة التكاليف والتى تعد الركيزة الأساسية فى مجال تخطيط وضبط ورقابة الإنتاج وفرض الرقابة على المستويات التنفيذية المختلفة .

وفى عصرنا هذا ظهرت المحاسبة الإدارية إمتداداً لمحاسبة التكاليف ، والتى جعلت هدفها الأساسى خدمة الإدارة فى مجال إتخاذ القرارات التخطيطية .

ومن هذا العرض السريع ، نستطيع أن نلخص تطور علم المحاسبة بالخطوات الآتيـــة :

١ — ظهور القيد المزدوج ، والمحاسبة المالية .

٢ — ظهور ونمو مهنة المراجعة .

٣ — ظهور ونمو محاسبة التكاليف .

٤ — ظهور ونمو المحاسبة الادارية

وكان تطور علم المحاسبة إستجابة لرد الفعل الناشىء عن التطورات الأقتصادية والاجتماعية وخاصة :

١ — تطور طبيعة النشاط الاقتصادى .

٢ — تطور الأشكال القانونية للشروعات .

٣ — تطور قوانين الضرائب .

٤ — تطور حجم المشروعات .

٥ — تطور وظائف الدولة والأجهزة الحكومية .

٦ — تطور وظائف الادارة .

٧ — تطور مصادر التمويل .

٨ — تطور علاقة المشروع بالمجتمع .

وبعد هذه اللمحة التاريخية السريعة ، ننتقل لدراسة علاقة علم المحاسبة بالعلوم الاجتماعية والاقتصادية .

علاقة المحاسبة
بالعلوم الاجتماعية والاقتصادية

١ ـ علاقة المحاسبة بعلم الاقتصاد :

يهتم علماء الاقتصاد بدراسة السلوك الانسانى تجـــاه مشكلة الثروة ، فعلم الاقتصاد يهتم بدراسة كيفية تحقيق أكبر قـدر ممـكن من الاشباعات للحاجات الانسانية فى ظل الموارد الاقتصادية النادرة ، وقد تطور النشاط الاقتصادى من الانتاج للاستهلاك الذاتى إلى الانتاج للتبادل،ومن المقايضة إلى التبادل النقدى ، وتطـــورت المنظمات الاقتصادية وأصبحت الشركات هى المنظمات التى تقود النشاط الاقتصادى .

ويرتبط علم المحاسبة بعلم الاقتصاد ارتبـاطا وثيقا ، فعـلم الاقتصاد يضع الأسس والمبـادىء العـامة التى يجب أن تسير عليها الادارة فى وضع قراراتهـا الاقتصادية لتحقيق أكبر العوائد الممكنة ، وعلم المحاسبة يهتم بدراسة وتسجيل الآثار العملية للقرارات الادارية المتخذة فى مجـال الانتـاج وذلك بتسجيل كافة التكاليف والمصروفات وتخصيصها بين الوظائف الانتاجية المختلفة ، من صناعية وبيعية وإدارية .

وكذلك تهتم المحـاسبة بتسجيل الآثار العملية النـاتجة عن قرارات الادارة المتخذة فى مجـال توزيع الانتاج وذلك عن طـــريق تسجيل المبيعات التى تمت فعلا ، وبمقارنة التكاليف بالمبيعات يمكن تحـديد الربح أو الخسارة وهـو يمثل الأثر الاقتصادى للقرارات الادارية المتخذة طوال العام .

ولهذا يتضح أن الاقتصاد الحـديث القـائم على التبـــادل ، يمثل الركيزة

الأساسية لعلم المحاسبة ، فالمحاسبة تسجل عمليات التبادل التى يقوم بها المشروع فى الأسواق الآتية :

١ ـ سوق المدخلات: الذى يشترى منه المشروع عوامل الانتاج والخدمات.

١ ـ سوق المخرجات : الذى يبيع فيه المشروع إنتاجه .

٣ ـ سوق رأس المـــال : الذى يستمد منه المشروع الأمـوال الضروريه للتمويل .

وكما ذكرنا أن الاقتصاد إنتقل من المقايضة إلى التبادل النقدى، وبهذا أصبحت النقود هى وسيلة التبادل ، ومستودع القيم والتى تحوز القبول العـام فى التداول والتبادل، ولذلك تسجل المحاسبة عمليات التبادل التى يقوم بها المشروع على الأساس النقدى ، حيث يعبر عن جميع عمليات التسجيل المحاسبى تعبيرا نقديا .

وبهذا تظهر الصلة الوثيقة بين علمى المحاسبة والاقتصاد .

ب ـ علاقة المحاسبة بعلم الاحصاء :

تستخدم المحاسبة أسلوبا هاما من أساليب علم الاحصاء وهو أسلوب التصنيف والتبويب ، وهناك أسلوبين للتصنيف والتبويب هما :

١ ـ التصنيف والتبويب الزمنى : ويقصد به فصل البيانات الخاصة بكل فترة زمنية على حدة وتستخدم المحاسبة هذا الأسلوب حيث تعد قـوائم محاسبية مالية لنتيجة النشاط من ربح أو خسارة على فـترات زمنية تـكون عادة سنة مالية ، وتستخدم هذا الأساس بحيث لايدخل فى قياس الربح أو الخسارة سوى العمليات المالية التى تتعلق بالسنة موضع القياس .

كما تعد المحاسبة قوائم مالية لبيان المركز المالى للمشروع فى نهاية كل فترة مالية،

وتستخدم المحاسبة أسلوب التصنيف والتبويب الزمني في إعداد القوائم المالية التي تبين المراكز المالية للمشروعات في نهاية الفترات المحاسبية .

٢ ـ التصنيف والتبويب الوصفي : ويقصد به تقسيم البيانات إلى مجموعات تشترك مفردات كل منها في صفة خاصة قاصرة عليها . وتستخدم المحاسبة أسلوب التصنيف والتبويب الوصفي في عمليات التسجيل فتكاليف المشروع تقسم الى ثلاثة فئات وصفية : تكاليف صناعية ، وتكاليف بيعية ، وتكاليف إدارية .

وتسجل في الفئة الأولى كافة المفردات التي تشترك في صفة تتعلق بالنشاط الصناعي ، وتسجل في الفئة الثانية كافة المفردات التي تشترك في صفة تتعلق بالنشاط البيعي ، والفئة الثالثة تسجل فيها كافة المفردات التي تشترك في صفة تتعلق بالنشاط الاداري .

وكذلك تستخدم المحاسبة أسلوب التصنيف والتبويب بالنسبة لممتلكات المشروع ومصادر تمويل هذه الممتلكات ، فما يملكه المشروع يقسم إلى فئات وصفية ففي المشروع الصناعي تخصص فئة للاراضي والمباني ، وأخرى لكافة الآلات، وفئة وصفية للسيارات، وفئة للاثاث، وأخرى للمواد الأولية، وفئة وصفية للانتاج غير التام ، وغيرها للانتاج التام، وفئة وصفية للنقدية بالخزينة والبنوك. وكذلك تقسم مصادر تمويل هذه الممتلكات إلى فئات وصفية ، فنجد فئة رأس مال الملاك وفئة المقرضين أصحاب القروض طويلة الأجل وفئة المقرضين أصحاب القروض قصيرة الأجل وكل فئة من هذه الفئات تشترك مفرداتها في صفة واحدة خاصة تميزها عن بقية الفئات الأخرى .

ويطلق على الفئة الوصفية في المحاسبة لفظ « حساب » ولهذا نجد في المحاسبة ثلاثه أنواع من الحسابات .

١ ـ الحسابات الشخصية : وهى تمثل حسابات الاشخاص الذين يتعاملون مع المشروع كعملاء وموردين (مدينين ودائنين) والحسابات الشخصية ليست قاصرة على الاشخاص الطبيعيين ولكنها تشمل أيضا الاشخاص المعنويين مثل الشركات والمؤسسات والهيئات والمصالح الحكومية .

٢ ـ الحسابات الحقيقية : وهى تمثل ممتلكات المشروع ، سواء كان لهذه الممتلكات كيان مادى ملموس مثل المبانى والآلات والسيارات ، والاثاث والبضاعة ، أو تلك التى ليس لها كيان مادى ملموس مثل شهرة المحل وحق الاختراع .

٣ ـ الحسابات الاسمية : وهى تمثل حسابات مصروفات وإيرادات المشروع التى على أساسها يحدد محاسبيا ربح وخسارة المشروع ، ويتضح مما سبق إرتباط علم المحاسبة بعلم الاحصاء .

حـ ـ علاقة المحاسبة بعلم ادارة الاعمال :

يتناول علم إدارة الاعمال دراسة تنظيم وإدارة المشروعات حتى تحقق أهدافها بأقصى كفاية ممكنة ، بمعنى تحقيق أكبر عائد « ممكن » على رأس المال المستثمر .

وتمد المحاسبة القائمين بإدارة المشروع بالبيانات المالية التى تساعدهم فى إتخاذ القرارات الادارية الرشيدة فى مختلف المجالات، مثل قرارات التسعير واختيار طرق ومنافذ التوزيع وكذلك قرارات الشراء وتحديد حجم الانتاج والمخزون وبذلك تتضح الصلة الوثيقة التى تربط بين علم المحاسبة وعلم إدارة الاعمال .

د ـ علاقة المحاسبة بالقانون :

يتناول علم القانون الحقوق والواجبات ، والالتزامات وينظم المعاملات التى تتم بين الافراد والشركات عن طريق تنظيم عقود البيع والشراء .

وكانت التشريعات القانونية مصدراً لإلزام قطاع الأعمال بمسك دفاتر تجارية معينة .

ففى عام ١٨٨٣ صدر بمصر قانون التجارة الذى ألزم التجار بمسك دفاتر خاصة لتدوين معاملاتهم اليومية ولإثبات البضاعة الموجودة ولحفظ صور المراسلات .

ثم صدر القانون رقم ٣٨٨ لسنة ١٩٥٣ الذى نظم عمليـــة إمساك الدفاتر التجارية ، وقد إعتبر القانون التجارى المصرى الدفاتر قرينة من قرائن الإثبات فى المنازعات القضائية ، وذلك إذا توافرت فيها شروط قانونية معينة .

ويتضح مما سبق أن التركيز فى هذه التشريعات كان منصبا على أنواع الدفاتر دون الأسس والقواعد المحاسبية ، رغم أنها الضوابط الأساسية لتسجيل عمليات المشروع .

ثم صدر قانون الشركات رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ ملزما الشركات بنشر ميزانياتها وحساب الأرباح والخسائر سنويا ، وقد صدر القرار الوزارى رقم ٤٦٧ لسنة ١٩٥٤ مبينا البيانات المحاسبية الأساسية التى يجب أن تظهر فى الميزانية وحساب الأرباح والخسائر .

وقد أصدرت جمعية المحاسبين والمراجعين المصرية دستوراً لمهنة المحاسبة والمراجعة فى ٤ أغسطس ١٩٥٨ منظما لمهنة المحاسبة والمراجعة ومحددا لمجموعة القواعد المحاسبية التى يتبعها المحاسبون .

ونتيجة للقرارات الاشتراكية عام ١٩٦١ ، وسيادة القطاع العام على النشاط الاقتصادى ، حيث يقوم بدور القيادة فى عملية التنميه ، أن أصبح الاقتصاد الوطنى يدار على أساس من التخطيط الشامل .

وهذا الأمر يستلزم بالضرورة توحيد الأسس والقواعد المحاسبية لشركات

القطاع العام ، وقد صدر النظام المحاسبي الموحد محددا لأسس التسجيل وإعداد القوائم الختامية .

ومما سبق يتضح أثر التشريعات القانونية على علم المحاسبة وضرورة إلمام المحاسب بالتطورات فى التشريعات القانونية .

وبعد هذا العرض السريع لتطور المحاسبة وعلاقتها بالعلوم الاجتماعية والاقتصادية المختلفة ، ننتقل لدراسة وظائف علم المحاسبة .

وظائف علم المحاسبة

يرى الأستاذ Maurice Moontiz أن وظيفة علم المحاسبة تتمثل فى الآتى :

١ — قياس الموارد الاقتصادية التى فى حيازة المشروع .

٢ — قياس الالتزامات وحقوق الملكية التى تقع على عاتق المشروع .

٣ — قياس التغيرات فى الموارد والالتزامات وحقوق الملكية نتيجة لقيام المشروع بالوظائف الانتاجيه وذلك لتحديد الربح أو الخسارة .

٤ — تخصيص الربح أو الخسارة وتحديد المركز المالى على فترات زمنية محددة .

٥ — التعبير عما سبق بأسلوب نقدى .

ويرى Paton and Littleton أن الغرض الرئيسى لعلم المحاسبة هو اعداد البيانات المالية التى تتعلق بالمشروعات وتقديمها للوفاء باحتياجات الادارة والمستثمرين والجمهـــور .

مما سبق يتضح أن وظيفة علم المحاسبة تنقسم إلى شقين أساسين : ـ

الشق الأول : ويمثل المحاسبة المالية القانونية الخارجية ، ويتضمن تسجيل عمليات التبادل التى يقوم بها المشروع على أساس نقدى وكذلك تسجيل ممتلكات المشروع ومصادر تمويلها وتسجيل المديونية والدائنية والهدف الأساسى من وراء هذا التسجيل لعمليات التبادل الفعلية هو :

أ ـ إعداد قائمة الدخل لبيان الربح أو الخسارة فى نهاية الفترة المالية ، حيث تتخذ هذه القائمة أساسا لتوزيع الربح وفرض الضرائب .

ب ـ إعداد قائمة المركز المالى لبيان ممتلكات المشروع ومصادر تمويل هذه الممتلكات وتتخذ هذه القائمة المحاسبية أساسا لبيان مدى محافظة الادارة على رأس المال المستثمر وكذلك لبيان مدى مساهمتها فى تدعيم المركز المالى المشروع .

ولتوثيق أهداف المحاسبة المالية ، كان لزاما على المحاسب أن يقوم بالآتى :

١ ـ اعداد دفاتر محاسبية للتسجيل .

٢ ـ التسجيل اليومى من واقع المستندات للعمليات المالية التى حدثت فعـــلا (دفتر اليومية) .

٣ ـ تصنيف العمليات فى الحسابات الخاصة بها لبيان أثر هذه العمليـــات على الحسابات (دفتر الأستاذ) .

٤ ـ اعـداد تقارير فى نهاية الفترة المحاسبية من واقع الحسابات لبيان نتيجة الربح أو الخسارة « قائمة الدخل » ولبيان المركز المالى « الميزانية العمومية » .

٥ ـ نشر القوائم السابقة لإبلاغ المعلومات التى تتعلق بالمشروع إلى الأطراف الذين لهم مصالح بالمشروع .

والمحاسبة المالية القانونية هى موضوع دراستنا فى هذا الكتاب .

الشق الثانى : أما الشق الثانى من وظيفة علم المحاسبة فهو يتمثل فى إعداد البيانات المحاسبية للأغراض الادارية ولذلك تسمى بالمحاسبة الادارية هدفها اعداد البيانات المالية التى تساعد الإدارة على القيام بوظيفة التخطيط والرقابة ، وتقوم محاسبة التكاليف والمحاسبة الادارية بهذه المهام . وستكون محاسبة التكاليف والمحاسبة الادارية موضع دراسات أخرى متخصصة خارج مجال هذا الكتاب .

وبهذا نستطيع الآن بعد هذه المقدمة أن نتعرف على علم المحاسبة المالية .

إجراءات وقواعد علم المحاسبة

عرف المعهد الأمريكى المحاسبين القانونيين A.I.P.C.A. المحاسبة بأنها :

« فن تسجيل ، وتبويب ، وتلخيص ، وتفسير العمليات والاحداث التى لها طبيعة مالية وذلك بأسلوب مفهوم وعلى أساس نقدى » .

من التعريف السابق يتضح أن علم المحاسبة يتكون من ركيزتين أساسيتين هما الاجراءات والقواعد .

اولا : الاجراءات:

وهى التى تتعلق بأسلوب تسجيل وتبويب وتلخيص الاحداث والعمليات المالية وتتمثل فى الآتى :

١ ـ **اجراءات التسجيل** : ويقصد بها إجراءات تسجيل العمليات المالية

وذلك باثبات العمليات واحدة وراء الأخرى حسب تاريخ حـدوثها . سواء كانت إجراءات التسجيل فى يومية مركزية أو يوميات مساعدة .

٢ — **اجراءات التبويب** ويقصد بها ترحيل العمليات المقيدة بدفاتر اليومية إلى الحسابات التى تتعلق بها والتى سبق أن ذكرنا أنها تنقسم إلى ثلاثة أنواع :

١ — حسابات شخصية .
٢ — حسابات حقيقية .
٣ — حسابات إسمية .

وتستخدم هذه الحسابات كوسيلة لمعرفة أثر العمليات على الحسابات الشخصية والحقيقة والأسمية .

٣ — إجراءات التلخيص : تعد الحسابات وسيلة إثبات أثر العمليـات التى تتم يوميا على الحسابات الشخصية والحقيقية والاسمية ، وتعد الحسابات فى الوقت ذاته وسيلة من وسائل تلخيص العمليات ، حيث تضغط كتلة العمليات التى أثرت على الحساب طوال العام لمعرفة رصيد الحساب فى نهاية العام . وعلى هذا الأساس يعد إجراء التلخيص إجراءاً متعلقا باستخراج أرصـدة الحسابات الشخصية والحقيقية والاسمية فى نهاية العام . وهذه الأرصدة تعد أساس إعداد القـوائم المـالية المحاسبية الختامية وهى قائمة الدخل وقائمة المركز المالى .

ومن هنا يتضح أن المحاسبة المالية ثلاثة أنواع من الاجراءات : إجراءات التسجيل ، إجراءات التبويب ، إجراءات التلخيص .

ثانيا : القواعد

ويقصد بها مجموعة القواعد التى تكون الاطار العام للنظرية المحاسبية ، وقد

تكونت هذه القواعد عبر الأجيال المتتالية ، فالقواعد التى تثبت بالممارسة العملية صلاحيتها ، نجد أنها تستقر ويعتاد المحاسبون عليها ، ويكررون سلوكهم بمقتضاها ولهذا تكتسب صفة الالزام فيما بينهم ، مما أدى الى وجود مجموعة من القواعد المحاسبية المتعارف عليها والتى لها صفة القبول العام بين المحاسبين . وقد اهتمت الجمعيات المهنية المحاسبية بهذه القواعد وحاولت صياغتها وتقنينها حتى يلتزم بها المحاسبون .

وتهدف هذه القواعد إلى وضع أسس المعالجة المحاسبية لنواحى ثلاثة :

١ — أساس التسجيل وذلك عن طريق تطبيق قاعدة الوحدة المحاسبية وقواعد توجيه العمليات نحو الحسابات .

٢ — أساس تحديد صافى الدخل وذلك عن طريق القواعد الآتية :

(ا) قواعد المحافظة على رأس المال المستثمر بحيث لاتؤخذ الأرباح من رأس المال .

(ب) قواعد تحديد الايرادات التى تحققت خلال الفترة محل القياس .

(حـ) قواعد تحديد التكاليف والمصروفات المختلفة .

(د) قواعد مقابلة الايرادات بالتكاليف وتحديد صافى الربح .

(هـ) قواعد تبويب قائمة الدخل بحيث تعطى أوضح صورة ممكنة عن العمليات التى أدت إلى دخل المشروع .

٣ — أسس تحديد المركز المالى :

وذلك عن طريق مجموعة القواعد الاتية :

(ا) قواعد تحديد قيم وعناصر حقوق الملكية .

(ب) قواعد تحديد قيم وعناصر الالتزامات طويلة الأجل وقصيرة الأجل .

(حـ) قواعد تحديد ممتلكات المشروع «الأصول» سواء أكانت ممتلكات مادية مثل المبانى والالات والسيارات ، أو كانت غـــير ملموسة مثل الشهرة وحق الاختراع .

(د) قواعـد تقسيم ممتلكات المشروع إلى ممتلكات طويلة الأجل وأخرى قصيرة الأجل.

(هـ) قواعد تبويب وتصنيف قائمة المركز المـــالى «الميزانية» حتى تعطى أوضح صورة ممكنة عن المركز المالى المشروع .

وسنتعرض لهذه القواعدوالاجراءات بالشرح والتفصيل تباعا فى الفصول التالية .

أسئلة الفصل الأول

١ ـ « تأثر علم المحاسبة بالتطورات الاقتصادية والاجتماعية »
أذكر بايجاز أثر هذه التطورات على علم المحاسبة .

٢ ـ أشرح بايجاز علاقة علم المحاسبة بعلم الاقتصادمبينا التأثيرالمتبادل للعلمين .

٣ ـ « تستخدم المحاسبة أساليب احصائية عديدة ».

أذكر على سبيل المثال أسلوبين من أساليب الاحصاء يطبقان فى ميدان علم المحاسبة .

٤ ـ « المحاسبة هى لغة الأرقام التى يعبر بها المشروع عن عملياته »
أشرح هذه العبارة مبينا وظيفة علم المحاسبة .

٥ ـ « يقوم علم المحاسبة على مجموعة من القواعد والاجراءات »
أذكر بايجاز مجال تطبيق القواعد ومجال تطبيق الاجراءات .

الفصل الثانى

قواعد تسجيل العمليات

يمكن تقسيم قواعد تسجيل العمليات المالية إلى فئات ثلاثة هى :

أولا : القواعد المرتبطة بالبيئة المحاسبية .

ثانيا : قاعدة الوحدة المحاسبية .

ثالثا : قاعدة التوازن « قاعدة معادلة الميزانية » .

أولا : القواعد المرتبطة بالبيئة المحاسبية

سبق أن ذكرنا فى الفصل الأول ، أن المحاسبه ترتبط ارتباطا وثيقا بالاقتصاد فالمحاسب يعمل داخل نطاق معين مرتبط بالبيئة الاقتصادية وذلك عبر السنين ، ففى الأزمنة القديمة ، حينما كان النشاط الاقتصادى الانسانى قائما على الجمع والالتقاط والصيد ، لم تكن هناك حاجة ملحة للمحاسبة ، وحينما انتقل النشاط الاقتصادى الانسانى إلى مرحلة الرعى كان كافيا لمقابلة احتياجات النشاط الاقتصادى .

وحينما انتقل النشاط الاقتصادى الانسانى إلى مرحلة الزراعة ، كانت المحاسبة تعمل فى نطـــاق بيئة اقتصادية زراعية اقطاعية . وكان هدفها تسجيل عمليات الاقطاعيات الكبيرة ، وأخيراً انتقل النشاط الاقتصادى إلى النشاط الصناعى فأصبحت المحاسبة تعمل داخل بيئة قوامها مشروعات محددة ، تتخصص فى الانتاج والتوزيع ، وكان لزاما على المحاسب أن يهتم بهذه المشروعات بصورة محددة ويهتم أيضا بالعمليات التى تقوم بها فى مجال الانتاج والتوزيع .

لهذا يمكن القول أن البيئة التى يعمل فى نطاقها علم المحاسبة هى البيئة الاقتصادية ممثلة فى المنظمات الاقتصادية التى تقوم بعبء الانتاج والتوزيع .

ويترتب على ارتباط المحاسبة بالبيئة الاقتصادية قاعدتان هامتان فيما يتعلق بتسجيل العمليات المالية هما :

أ) قاعدة تسجيل عمليات التبادل .

ب) قاعدة التعبير النقدى .

أ – قاعدة تسجيل عمليات التبادل :

فالنشاط الاقتصادى تطور من الاستهلاك الذاتى إلى التبادل ، ويترتب على ذلك أن المشروعات ليست مستهلكا نهائيا ، ولكنها تعتبر حلقة الوصل بين الموارد الطبيعية من ناحية والاستهلاك النهائى من ناحية أخرى ، فهناك مشروعات تتخصص فى انتاج المواد الأولية وتبيع انتاجها إلى مشروعات أخرى ، وتقوم مشروعات أخرى بتصنيع المواد الأولية حتى تصبح منتجا كاملا قابلا للاستهلاك النهائى ، وتطرحه فى الأسواق ليشتريه المستهلكون .

أما الأفراد فهم من عوامل الانتاج ، يقومون بوظيفة العمل ، وهم يقدمون هذه الخدمات إلى المشروعات الاقتصادية مقابل أجور ومرتبات فالعمل المبذول والأجر المدفوع يمثل عملية التبادل بين العاملين والمشروعات الاقتصادية .

كما تخصصت بعض المنظمات الاقتصادية والأفراد فى تكوين رأس المال وحينما تحصل المشروعات على رأس المال من سوق رأس المال فانها تدفع عائد مقابل استخدامه فاستخدام رأس المال والعائد المدفوع يمثلان عمليات التبادل .

لهذا نجد أن المشروع يقوم بسلسلة متصلة من عمليات التبادل تتلخص فى الآتى :

١ — عمليات تبادل فى سوق المدخلات للحصول على مستلزمات الانتاج .

٢ — عمليات تبادل فى سوق العمل للحصول على خدمات العاملين .

٣ — عمليات تبادل فى سوق رأس المال للحصول على المال اللازم للتمويل .

٤ — عمليات تبادل فى سوق المخرجات لبيع المنتجات .

وتهتم المحاسبة أساساً بتسجيل العمليات المالية الناتجة ، من سلسلة عمليات التبادل التى يقوم بها المشروع . وتصبح عمليات التبادل القاعدة الأساسية الأولى التى يقوم عليها تسجيل العمليات المالية .

ب ـ قاعدة التعبير النقدى

سبق أن رأينا أن النشاط الاقتصادى انتقل من الاستهلاك الذاتى إلى التبادل فأدى هذا إلى إهتمام المحاسبة بتسجيل العمليات المالية الناتجة من عمليات التبادل .

وقد إنتقل أيضا النشاط الاقتصادى من المقايضة إلى التبادل النقدى ، فنى المقايضة كانت عمليات التبادل تتم على الأساس العينى فيتم مبادلة القمح مثلا مقابل الطيور ، وكان هذا يؤدى إلى تعقيدات كثيرة فى عمليات التبادل ، وقد أدت هذه التعقيدات إلى ضيق نطاق عمليات التبادل ، وأصبحت الحاجة ملحة لابتكار أداة للتعامل ، تكون معياراً عاما القيم ، ومستودعا لها ، وبحيث تلقى هذه الأداة القبول العام لدى جميع المتعاملين ، ولقد تطورت أنواع النقود تطوراً كبيراً وأصبح الاقتصاد الحديث يقوم على أساس التبادل النقدى ، ومن ثم أصبحت المحاسبة تهتم بتسجيل عمليات التبادل على الأساس النقدى .

فالحصول على مستلزمات الانتاج من سوق المدخلات يتم على أساس التبادل النقدى والحصول على خدمات العمل من سوق العمل يتم على التبادل النقدى أيضا .

وكذلك الحصول على خدمات رأس المال من سوق رأس المال يتم على أساس التبادل النقدى وأيضا بيع المنتج النهائى فى سوق المخرجات يتم على أساس التبادل النقدى .

وعمليات التبادل النقدية لاتشترط أن يكون الدفع النقدى فوريا ولكن قد يكون الدفع بعد أجل معين .

ولهذا تعد القاعدة الثانية فى تسجيل العمليات المالية هى التعبير عن عمليات التبادل على الأساس النقدى .

ثانيا : قاعدة الوحدة المحاسبية

تعرف الوحدة المحاسبية من وجهة النظر المحاسبية بأنها منطقة النشاط التى يمكن تغطية عملياتها المالية بالسجلات المحاسبية . فالوحدة المحاسبية هى منطقة النشاط الاقتصادى التى تقوم المحاسبة بتسجيل عمليات التبادل التى تقوم بها على أساس التعبير النقدى .

وتتخذ الوحدة المحاسبية أشكالا متعددة فمن وجهة النظر القانونية تتخذ المشروعات شكل منشآت فردية ، شركات تضامن ، شركات توصية بسيطة ، شركات توصية بالأسهم ، شركات مساهمة .

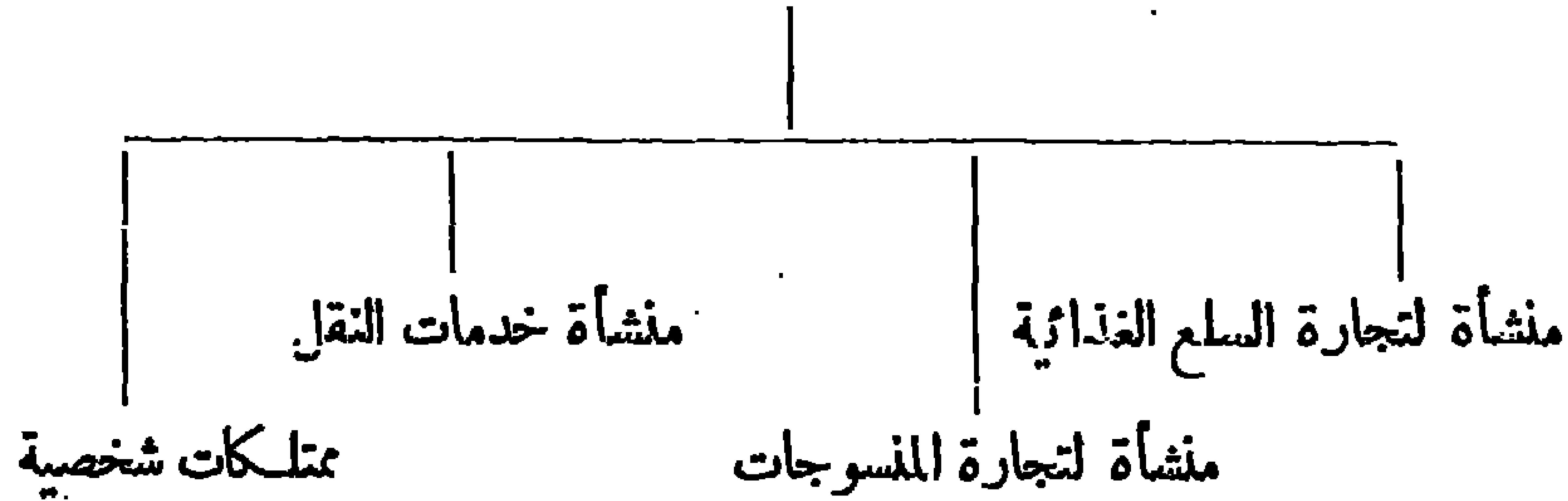
أما الوحدة المحاسبية من وجهة النظر المحاسبية فقد تتأثر بهذه الأشكال القانونية ولكن لها خصائص ومميزات فريدة ، تجعلها غير مقيدة بالأشكال القانونية للمشروعات .

فالمحاسبة تهتم بالوحدات المحاسبية بغض النظر عن الملكية . فاذا كان أحد الملاك يمتلك عدة منشآت فردية ، فإن كل منشأة على حدة تعتبر وحدة محاسبية

تقوم بتسجيل عملياتها المالية بصورة منفصله عن بقية المنشآت الأخرى وتقوم بتسجيل عمليات التبادل مع غيرها من المنشآت حتى ولوكانت عمليات التبادل تتم بين وحدات تخضع لملكية واحدة .

وعلى سبيل المثال نفترض أن المالك عاطف سالم يمتلك ثلاثة منشآت فردية ، الأولى مخصصة لتجارة السلع الغذائية والثانية مخصصة لتجارة المنسوجات والثالثة مخصصة لأداء خدمات النقل ، هذا بالاضافة إلى بعض الممتلكات الأخرى الشخصية .

ويوضح الشكل الآتى ما يمتلكه عاطف سالم .



فمن وجهة النظر المحاسبيه ، لاتعد كافة الممتلكات التى يمتلكها عاطف سالم وحدة محاسبية واحدة ، ولكن تعتبر كل وحدة منها وحدة محاسبية مستقلة ، تقوم بتسجيل عملياتها المالية بصورة مستقلة ، ولهذا تعد منشأة تجارة السلع الغذائية وحدة مستقلة وكذلك باقى الوحدات تعتبر وحدة محاسبية مستقلة .

وبدون هذا الاستقلال للوحدات المحاسبية . فإنه من الصعب أن تحددما تمتلكه كل وحدة والإلتزامات التى تقع على عاتقها ونتيجة نشاط كل وحدة على حدة ، ويترتب على ذلك أن المعلومات المحاسبية لأنشطة عاطف سالم سوف تتداخل مع بعضها بطريقة تصبح فائدتها ضئيلة بالنسبة لكل وحدة على حده .

ويتضح مما سبق أو الوحدات المحاسبية قد تكون متعددة رغم أن المالك قد يكون واحدا من ناحية ، ومن ناحية أخرى قد يكون الملاك متعددون والوحدة المحاسبية واحدة . فشركات الأشخاص تمتاز بتعدد الشركاء ولكن هذا التعدد لايؤثر على مفهوم الوحدة المحاسبية ، وينطبق نفس الوضع على شركات الأموال ، فالملاك متعددون وقد يصل عددهم إلى آلاف كما هو الحال فى شركات المساهمة ، ولكن نفوذ الملاك لايؤثر على مفهوم الوحدة المحاسبية ، فتظل كما هى رغم العدد الكبير من الملاك .

ونخلص مما سبق أن الوحدة المحاسبية هى منطقة النشاط التى يجب تغطية عملياتها المالية بالسجلات المحاسبية بحيث تكون هذه المنطقة محددة تحديدا قاطعا .

وأساس تحديد منطقة النشاط هو اسم الوحدة المحاسبية ، فلو رجعنا المثال السابق ، فاننا نجد أن مجموعة المنشآت الفردية التى يمتلكها عاطف سالم تحمل كل منها ، إسما مميزا ، فالأولى منشأة تجارة السلع الغذائية ، وبالتالى تصبح الوحدة المحاسبية قاصرة على هذه المنشأة .

ويصبح التسجيل المحاسبي للعمليات المالية قاصرا أيضا على هذه المنشأة والثانية منشأة تجارة المنسوجات وتصبح هذه وحدة محاسبية مستقلة عن الأولى . والثالثة منشأة خدمات النقل تصبح كذلك وحدة محاسبية مستقلة عن الوحدة الأولى والثانية وتسجل عملياتها المالية بصورة مستقلة ، ويتضح مما سبق أن إسم الوحدة المحاسبية هو الذى يحدد نطاق هذه الوحدة ومن حق المالك الفردى أن يختار إسم منشآته أومنشآته بشرط أن تكون مقرونه باسم المالك ، ويسجل هذا الإسم فى السجل التجارى . أما فى شركات الاشخاص فإن إسم الوحدة المحاسبية يكون مستمدا من أسماء الشركاء المتضامنين ويسجل أيضا هذا الإسم فى السجل

التجارى ، أما الشركات المساهمة فإن الإسم يجب أن يحدده المؤسسون ويذكر فى العقد الابتدائى للشركة .

الكيان الذاتى للوحدة المحاسبية :

سبق أن ذكرنا أن المحاسبة تقوم بتسجيل العمليات المالية الوحدات المحاسبية بغض النظر عن الملكية ، سواء كان المالك فردا أو كان الملاك متعددين ، ويترتب على إستقلال الوحدات المحاسبية أن المحاسب يضفى كيانا ذاتيا على الوحدات المحاسبية وهذا الكيان الذاتى ليس معناه منحها شخصيه معنوية مستقلة ، لأن القانون لايعترف بالشخصية المعنوية المستقلة إلا الشركات المساهمة .

ولكن الكيان الذاتى المحاسبى للوحدات المحاسبية يعنى أن التسجيل المحاسبى للعمليات المالية التى تقوم بها هذه الوحدات يجب أن يكون قاصرا على أنشطتها الذاتية دون أن يمتد التسجيل ليشمل العمليات المالية التى يقوم بها المالك ، أو العمليات المالية التى تقوم بها الوحدات المحاسبية الأخرى التى يمتلكها هذا المالك.

ففى المثال السابق فإن العمليات المالية التى يقوم بها المالك عاطف سالم بالنسبة لممتلكات الشخصية الأخرى لاتسجل فى العمليات المالية للوحدات المحاسبية الثلاث .

كما أن العمليات المالية التى تقوم بها الوحدة الأولى يجب أن تسجل فقط فى سجلات هذه الوحدة ، وبحيث لاتسجل فى سجلات الوحدة المحاسبية الثانية أو الثالثة باعتبارهما وحدات مملوكة لنفس المالك .

ومن هنا يتضح أن العمليات المالية الشخصية ، التى يقوم بها المالك لاتسجل فى سجلات الوحدة ، كما أن العمليات المالية التى تقوم بها الوحدة والتى لاتكون هى أحد أطراف التبادل فيها فإنها لاتدخل أيضا فى سجلات الوحدة المحاسبية .

ومن هنا يتضح أن قاعدة الوحدة المحاسبية تمدنا بالأساس المحاسبي الآتى فى تسجيل العمليات المالية :

١ — حدود المنطقة التي يجب تغطية عملياتها المالية بالسجلات المحاسبية .

٢ — العمليات المالية التى تخص الوحدة والعمليات المالية التى لاتخصها .

وننتقل إلى دراسة القاعدة الأخيرة فى تسجيل العمليات المالية وهى قاعدة التوازن « قاعدة معادله الميزانية » .

ثالثا : قاعدة التوازن « قاعدة معادلة الميزانية »

تعتبر هذه القاعدة أساس إجراءات التسجيل ، حيث يقوم عليها أسس القيد المزدوج فى تسجيل العمليات المالية .

فالوحدة المحاسبية لا بد وأن يكونها مالك معين أو ملاك معينون ، ولهذا السبب فانهم يقومون بتخصيص الأموال اللازمة للقيام بالأنشطة التى ستزاولها الوحدة المحاسبية . وهذا المال الذى يقوم الملاك بتخصيصه للوحدة المحاسبية يسمى رأس المال .

ولنفرض أن مالكا فرديا خصص مبلغ ٥٠٠٠٠ جنيه نقدا كرأس مال لمنشأة فردية لتجارة السلع الغذائية ، فى هذه الحالة يكون لدى الوحدة المحاسبية نقدية تساوى ٥٠٠٠٠ جنيه ويكون رأس المال ٥٠٠٠٠ جنيه أيضا ويصبح الوضع كالآتى :

جنيه	جنيه
٥٠٫٠٠٠ نقدية	= ٥٠٫٠٠٠ رأس المال

ولنفترض أن الوحدة المحاسبية اقترضت من البنك ١٠٫٠٠٠ جنيه أخرى فيصبح الوضع كالآتى :

جنيه	جنيه
٦٠٫٠٠٠ نقدية	= ٥٠٫٠٠٠ رأس المال
	+ ١٠٫٠٠٠ قرض
٦٠٫٠٠٠	٦٠٫٠٠٠

ولنفترض أن الوحدة المحاسبية قامت بشراء أراضى ومبانى بمبلغ ٢٠٫٠٠٠ جنيه نقدا فيصبح الوضع كالآتى :

جنيه	جنيه
٤٠٫٠٠٠ نقدية	٥٠٫٠٠٠ رأس المال
٢٠٫٠٠٠ أراضى ومبانى	١٠٫٠٠٠ قرض
٦٠٫٠٠٠	٦٠٫٠٠٠

ومن الواضح أن الوحدة المحاسبية تمتلك ٤٠٫٠٠٠ جنيه نقدا ومبانى وأراضى قيمتها ٢٠٫٠٠٠ جنيه ويطلق محاسبيا على ممتلكات الوحدة المحاسبية لفظ « أصول » أما رأس المال فهو يعبر عن المال الذى خصصه المالك للوحدة المحاسبية أما ما تقترضه الوحدة المحاسبية من الغير فيطلق عليه لفظ « التزامات » لأنه يعبر

عن المال الذى تكون الوحدة المحاسبية ملزمة برده للغير فى الميعاد المحدد للسداد.

ويمكن الآن أن نقول أن قاعدة التوازن تتخذ الشكل الاتى :

الأصول = رأس المال + الالتزامات

ففى الحاله الأولى كانت معادلة التوازن تأخذ الشكل الاتى :

الأصول = رأس المال + الالتزامات

جنيه جنيه

٥٠٫٠٠٠ = ٥٠٫٠٠٠ + صفر

وفى الحالة الثانية كانت معادلة التوازن تأخذ الشكل الآتى :

الأصول = رأس المال + الالتزامات

جنيه جنيه جنيه

٦٠٫٠٠٠ = ٥٠٫٠٠٠ + ١٠٫٠٠٠

وفى الحالة الثالثة كانت معادلة التوازن تأخذ الشكل الاتى :

الأصول = رأس المال + الالتزامات

جنيه جنيه

٤٠٫٠٠٠ نقدية
٢٠٫٠٠٠ أراضى ومبانى } = ٥٠٫٠٠٠ + ١٠٫٠٠٠

ومن هنا يتضح مفهوم معادلة التوازن يمكن صياغته كالاتى :

أن مجموع الأصول لابد وفى جميع الأحوال أن يتساوى مع مجموع رأس المال والالتزامات مهما تعددت الأصول ومهما تعددت الإلتزامات .

أن فكرة التوازن هذه يطلق عليها محاسبيا لفظ « معادلة الميزانية » . فالميزانية

هى قائمة خاصة بوحدة محاسبية يظهر فيها أصول هذه الوحدة ورأسمالها والتزاماتها والميزانية تعتمد على فكرة التوازن . ولهـــذا يمكن أن توضح معادلة الميزانية بالشكل الاتى :

الأصول = رأس المال + الالتزامات

والميزانية تأخذ جانبين متعادلين ،الجانب الأيمن يخصص للأصول والجانب الأيسر يخصص لرأس المال والالتزامات،ووفقا لمعادلة الميزانية لابد وأن يتساوى مجموع الجانب الأيمن مع مجموع الجانب الأيسر .

وحين إعداد قائمة الميزانية لابد وأن يذكر فيها اسم الوحدة المحاسبية وهـو الاسم المسجل فى السجل التجارى أو فى العقد الابتدائى كما سبق أن ذكرنا، وكذلك لا بد وأن يذكر تاريخ تصويرها .

ففى المثال السابق يمكن تصوير الميزانية بعد تخصيص رأس المال و تظهـــر بالشكل الاتى :

منشأة تجارة السلع الغذائية

مالـكها عاطف سالم

الميزانية فى ١٩٦٩/١/١

اصـــول		رأس المال والالتزامات	
جنيه		جنيه	
٥٠٫٠٠٠	نقدية	٥٠٫٠٠٠	رأس المال
٥٠٫٠٠٠		٥٠٫٠٠٠	

ومن الواضح تعادل مجموع الاصول مع مجموع رأس المال والالتزامات .

ويمكن تصوير الميزانية بعد عملية الاقتراض ، وتظهر بالشكل الآتى .

منشأة تجارة السلع الغذائية

مالـكها عاطف سالم

الميزانية فى ١٩٦٩/١/١

اصـــول		رأس المال والالتزامات	
جنيه		جنيه	
٦٠٫٠٠٠	نقدية	٥٠٫٠٠٠	رأس المال
		١٠٫٠٠٠	قرض
٦٠٫٠٠٠		٦٠٫٠٠٠	

ومن الواضح تعادل مجموع الاصول ورأس المال والالتزامات ويمكن تصوير الميزانية بعد عملية شراء الاراضى والمبانى وتظهر بالشكل الآتى :

منشأة تجارة السلع الغذائية

مالكها عاطف سالم

الميزانية فى ١٩٦٩/١/١

رأس المال والالتزامات		اصـــول	
جنيه		جنيه	
٥٠٫٠٠٠	رأس المال	٤٠٫٠٠٠	نقدية
١٠٫٠٠٠	قرض	٢٠٫٠٠٠	أراضى ومبانى
٦٠٫٠٠٠		٦٠٫٠٠٠	

ومن الواضح أن مجموع الأصول يتعادل مع مجموع رأس المال والالتزامات . ويرجع السبب فى التوازن والتعادل إلى أن العمليات التى تقوم بها الوحدة المحاسبية تؤدى إلى :

١ـ زيادة الأصول يصاحبها زيادة تساويها فى رأس المال فمبلغ ٥٠٫٠٠٠ جنيه كرأس مال أدى إلى وجود أصول قدرها ٥٠٫٠٠٠ جنيه ورأس مال يساوى ٥٠٫٠٠٠ جنيه أيضا مما أدى إلى وجود التعادل والتوازن .

٢ـ زيادة الأصول يصاحبها زيادة تساويها فى الالتزامات فالحصول على قرض بمبلغ ١٠٫٠٠٠ جنيه أدى إلى زيادة فى النقدية بمبلغ ١٠٫٠٠٠ جنيه وظهور التزام على صورة قرض قدره ١٠٫٠٠٠ جنيه أيضا . وهذا أدى الى المحافظة على التوازن والتعادل .

٣ ـ نقص فى أصول معينة يصاحبه زيادة فى أصول أخرى بنفس المقدار ، فشراء الأراضي والمبانى نقدا بمبلغ ٢٠٫٠٠٠ جنيه أدى إلى نقص فى النقـدية

مقداره ٢٠٠٠ر٢٠ جنيه وظهور أصل جديد قيمته ٢٠٠٠ر٢٠ جنيه وهو الأراضى والمبانى مما أدى إلى المحافظة على التوازن والتعادل.

٤ ـ نقص فى الأصول يصاحبه نقص معـــادل فى الالتزامات فاذا سددت المنشأة السابقة مبلغ ٥٠٠٠ جنيه من القرض فإن هذا يؤدى إلى تخفيض النقدية بمبلغ ٥٠٠٠ جنيه وتخفيض مقدار القرض أيضا بمبلغ ٥٠٠٠ جنيه وتظهر الميزانية على الشكل الآتى بعد هذه العملية .

منشأة تجارة السلع الغذائية

مالـكها عاطف سالم

الميزانية فى ١٩٦٩/٥/١

اصـــول		رأس المال والالتزامات	
جنيه		جنية	
٣٥٫٠٠٠	نقدية	٥٠٫٠٠٠	رأس المال
٢٠٫٠٠٠	أراضى ومبانى	٥٫٠٠٠	قرض
٥٥٫٠٠٠		٥٥٫٠٠٠	

يتضح مما سبق أن مجموع الأصول يتساوى مع مجموع رأس المال والالتزامات وأن التوازن والتعادل بقى كما هو ، ونخلص مما سبق أن الميزانية مبنية على فكـرة معادلة التوازن وأنه فى جميع الأحوال يكون

مجموع الأصول = مجموع رأس المال + الالتزامات

وهذا التوازن يرجع إلى أن العمليات المالية التى يقوم بها المشروع تؤدى إلى

زيادة فى الأصول تعادل الزيادة فى رأس المال والإلتزامات ، كما تؤدى إلى نقص فى أصول معينة يعادله زيادة أصول أخرى .

هذه هي فكرة قاعدة التوازن التي يستند إليها إجراءات تسجيل العمليات المالية .

أسئلة وتمارين - الفصل الثانى

١ـ أذكر أى من هذه العمليات يجب أن تقوم الوحدة المحاسبية بتسجيلها محاسبيا : شراء بضاعة نقدا ، شراء بضاعة على الحساب، بيع بضاعة نقدا ، بيع بضاعة على الحساب ،زيادة رأس المال ، الحصول على قرض،مفاوضات للحصول على آلات ، دفع أجور ، إتصالات مع أحد البنوك لعقد قرض ، التفاوض مع نقابة العمال لزيادة الاجور .

٢ ـ أن الملكية لا تؤثر كثيرا على الوحدة المحاسبية ، فقد تتعدد الوحدات المحاسبية رغم أن المالك واحد ، قد يكون هناك وحدة محاسبية واحدة رغم تعدد الملاك (اشرح هذه العبارة مبينا قاعدة الوحدة المحاسبية وأشكالها المختلفة .)

٣ ـ أذكر أى من هذه العمليات يجب أن تقوم الوحدة المحاسبية بتسجيلها محاسبيا : شراء عقار للوحدة المحاسبية ، شراء عقار لسكنى المالك من أمواله الخاصة ، قرض شخصى حصل عليه المالك ، قرض حصلت عليه الوحدة المحاسبية باع المالك سيارة كان يمتلكها وأودع الثمن خزينة منزله ، إشترى المالك أثاثا للوحدة المحاسبية ،اشترت الوحدة المحاسبية من وحدة أخرى يمتلكها نفس المالك بضاعة،دفعت وحدة محاسبية أخرى يمتلكها المالك أجور عمال الوحدة المحاسبية نظرا لوجود عجز فى نقدية الوحدة المحاسبية .

٤ ـ بين أثر العمليات التالية على معادلة الميزانية ، وصور الميزانية بعد كل عملية من هذه العمليات الخاصة بمنشأة سامى لتجارة المنسوجات :

١٩٦٩/١/٧ خصص المالك مبلغ ١٠٠٫٠٠٠ جنيه نقدا كرأس مال .

١٩٦٩/٢/١ اشترت المنشأة مبانى وأراضى بمبلغ ٤٠٫٠٠٠ جنيه نقدا

١٩٦٩/٣/١ اشترت المنشأة أثاثا بمبلغ ٦٠٠٠ جنيه نقدا

١٩٦٩/٤/١ اشترت المنشأة سيارة نقل بمبلغ ٤٠٠٠ جنيه نقدا

١٩٦٩/٥/١ حصلت المنشأة على قرض من البنك بمبلغ ٢٠٫٠٠٠ جنية نقـــدا .

١٩٦٩/٦/١ اشترت المنشأة بضاعة بمبلغ ٣٠٠٠ جنيه نقدا .

١٩٦٩/٧/١ اشترت المنشأة بضاعة بمبلغ ١٠٫٠٠٠ جنيه بالأجل .

١٩٦٩/٨/١ سددت المنشأة مبلغ ١٠٫٠٠٠ جنيه نقدا من قيمة القرض .

١٩٦٩/٩/١ سددت المنشأة مبلغ ٥٠٠٠ جنيه للدائنين الذين اشترت منهم البضاعة بالأجل .

١٩٦٩/١٠/١ سحب المال من رأس المال مبلغ ٢٠٫٠٠٠ جنيه واشترى عمارة باسم زوجته .

٥ ـ أذكر أى من هذه العمليات يجب أن تقوم الوحدة المحاسبية بتسجيلها محاسبيا . وبين أثر هذه العمليات على معادلة الميزانية ، ثم صور الميزانية بعد كل عملية من هذه العمليات الخاصة بمنشأة حسام لتجارة الأدوات المنزلية :

١ ـ دفع حسام ١٠٫٠٠٠ جنيه نقدا من أمواله الخاصة فى خزينة المحل كرأس مال له .

٢ ـ اشترى المحل بضاعة بمبلغ ٦٠٠٠ جنيه سدد ثمنها نقدا .

٣ ـ باع حسام منزلا يملكه بمبلغ ٢٠٠٠ جنيه أودعها خزينة المحل .

٤ ـ باع المحل بضاعة بمبلغ ١٠٠٠ جنيه لعدة عملاء على الحساب (بالأجل) .

٥ ـ اشترى حسام نقدا من أمواله الخاصة سيارة بمبلغ ١٨٠٠ جنيه لاستعماله الخاص .

٦ سحب حسام من خزينة المحل مبلغ ٢٠٠ جنيه لمصروفاته الشخصية .

٧ ـ أرسل المحل خطابات لبعض العملاء يطالبهم فيها بضرورة السداد العاجل .

٦ — بين أثر العمليات الآتية على معادلة الميزانية ، وصور الميزانية بعد كل عملية من هذه العمليات الخاصة بمحلات صبرى الكبرى :

١ ـ بدأ صبرى اعماله برأس مال قدره ٥٠٠٠ جنيه أودعها صندوق المحل .

٢ ـ اشترى صبرى من امواله الخاصة اثاث المحل بمبلغ ٣٠٠ جنيه من شركة ايديال على الحساب (بالأجل) .

٣ ـ اشترى المحل بضاعة نقدا بمبلغ ٣٠٠٠ جنية .

٤ ـ باع المحل بضاعة بالأجل لعدة اشخاص بمبلغ ١٠٠٠ جنيه .

٥ ـ باع المحل بضاعة نقدا لعدة اشخاص بمبلغ ١٢٠٠ جنيه .

٦ ـ باع المحل نقدا جزء من الاثاث لعدم حاجته اليه بمبلغ ١٠٠ جنيه .

٧ ـ سدد المحل أجور العمال وقدرها ١٥٠ جنيه .

٨ ـ سدد المحل فاتورة النور والمياه وقيمتها ٥٠ جنيه .

٩ ـ سحب صاحب المحل مبلغ ٣٠٠ جنيه من خزينة المحل لمصروفاته الشخصية .

الفصل الثالث

إجراءات تسجيل العمليات المالية

سبق أن ذكرنا فى الفصل الثانى أن معظم إجراءات تسجيل العمليات تستند إلى قاعدة معادلة الميزانية ، وبينا أيضا أن معادلة الميزانية تعنى أن مجموع الأصول لابد وأن يتساوى مع مجموع رأس المال والإلتزامات ، وسوف نناقش فى هذا الفصل تطبيقات معادلة الميزانية لبيان إجراءات تسجيل العمليات المالية .

ونعرض فيما يلى العمليات المالية التى قامت بها منشأة « الصالون الأحمر » وذلك خلال شهر من تأسيسها .

١٩٦٩/٧/١ : قام المالك بتحديد رأس مال المنشأة بمبلغ ٥٠٫٠٠٠ جنيه خصصها نقدا للوحدة .

١٩٦٩/٧/٥ : تم شراء أراضى ومبانى بمبلغ ٣٠٫٠٠٠ جنيه .

١٩٦٩/٧/١٠ : تم شراء أثاث على الحساب بمبلغ ٨٠٠٠ جنيه من محلات الأطروشى .

١٩٦٩/٧/٢٠ : دفعت المنشأة ٥٠٠٠ جنيه من حساب محلات الأطروشى .

١٩٦٩/٧/٢٥ : باعت المنشأة جزءاً من الأثاث إلى محلات حمادة بمبلغ ١٨٠٠ جنيه وكانت تكلفته ١٨٠٠ جنيه وذلك لعدم حاجتها لهذا الأثاث ورغبة « التاجر حمادة » فى شرائه ، وتعهد المشترى بسداد الثمن خلال ثلاثين يوما .

٣١/٧/١٩٦٩ : تم تحصيل مبلغ ١٠٠٠ جنيه من محلات حمادة .

وسوف نقوم باعداد الميزانية بعد كل عملية من العمليات المالية السابقة ، وسيكون استنادنا إلى أساس معادلة الميزانية أى الأساس الذى ينص على أن إجمالى الاصول يتساوى مع اجمالى رأس المال والالتزامات .

اولا : الميزانية بعد عملية تخصيص رأس المال

الصالون الاحمر

لصاحبه عبد العال

الميزانية فى ١ / ٧ / ١٩٦٩

جنيه	أصول	جنيه	رأس المال والالتزامات
٥٠٫٠٠٠	نقدية (+)	٥٠٫٠٠٠	رأس المال (+)
٥٠٫٠٠٠		٥٠٫٠٠٠	

وهذه العملية أدت إلى وجود أصل « النقدية » بمبلغ ٥٠٫٠٠٠ جنيه ووجود رأس المال بمبلغ ٥٠٫٠٠٠ جنيه أيضا ، وتوضح العلامتين (+) أن هناك زيادة في الاصول تعادل الزيادة فى رأس المال والالتزامات .

ثانيا – الميزانية بعد شراء المبانى والاراضى نقدا :

الصالون الأحمر

لصاحبه عبد العال

الميزانية فى ٥ - ٧ - ١٩٦٩

الاصول		رأس المال والالتزامات	
جنيه		جنيه	
٢٠٫٠٠٠	نقدية (—)	٥٠٫٠٠٠	رأس المال
٣٠٫٠٠٠	أراضى ومبانى (+)		
٥٠٫٠٠٠		٥٠٫٠٠٠	

ومن الواضح أنه نتيجة لهذه العملية حدث نقص فى أحد عناصر الأصول (النقدية) بمبلغ ٣٠٫٠٠٠ جنيه وقد صاحب هذا النقص زيادة فى أحد عناصر الأصول الأخرى (الأراضى والمبانى) بنفس المبلغ ٣٠٫٠٠٠ جنيه مما أدى إلى تعادل مجموع الاصول مع مجموع رأس المال والالتزامات .

ثالثاً ـ الميزانية بعد عملية شراء الاثاث (على الحساب) :

الصالون الأحمـــر

لصاحبه عبد العـال

الميزانية فى ١٠ - ٧ - ١٩٦٩

الاصول		رأس المال والإلتزامات	
جنيه		جنيه	
٢٠٫٠٠٠	نقدية	٥٠٫٠٠٠	رأس المال
٣٠٫٠٠٠	أراضى ومبانى	٨٫٠٠٠	الأطروش (دائن)
٨٫٠٠٠	أثاث (+)		(+)
٥٨٫٠٠٠		٥٨٫٠٠٠	

وتشمل هذه العملية زيادة أحد عناصر الأصول « الاثاث » بمبلغ ٨٠٠٠ جنيه تقابل زيادة فى أحد عناصر الالتزامات « الدائنون » بمبلغ ٨٠٠٠ جنيه مما أدى إلى المحافظة على التعادل والتوازن.

رابعا ـ الميزانية بعد سداد مبلغ للدائنين :

الصالون الأحمـــر

لصاحبه عبـد العـال

الميزانية فى ٢٠ - ٧ - ١٩٦٩

الأصول		رأس المال والألتزامات	
جنيه		جنيه	
١٥ر٠٠٠	نقدية (ـــ)	٥٠ر٠٠٠	رأس المـــال
٣٠ر٠٠٠	أراضي ومباني	٣ر٠٠٠	الأظروش (ـ)
٨ر٠٠٠	أثاث		
٥٣ر٠٠٠		٥٣ر٠٠٠	

وهـــذه العملية أدت إلى نقص فى أحـد عناصر الاصول « النقدية » بمبلغ ٥٠٠٠ جنيه ، وقد صاحبه نقص مساو فى أحد عناصر الالتزامات « الدائنون » بمبلغ ٥٠٠٠ جنيه أيضا ، وقد أدى هـــذا إلى المحافظة على التوازن وتعادل جانبي الميزانية .

خامسا - الميزانية بعد بيع جزء من الأثاث على الحساب :

الصالون الأحمـــر

لصاحبه عبد العال

الميزانية فى ٢٠ - ٧ - ١٩٦٩

الأصول		رأس المال والإلتزامات	
جنيه		جنيه	
١٥٫٠٠٠	نقدية	٥٠٫٠٠٠	رأس المال
١٫٨٠٠	مدينين (+)	٣٫٠٠٠	الأطروشى
٣٠٫٠٠٠	أراضى ومبانى		
٦٫٢٠٠	أثاث (-)		
٥٣٫٠٠٠		٥٣٫٠٠٠	

وقد ترتب على هـذه العملية نقص فى أحد عناصر الأصول « الأثاث » بمبلغ ١٨٠٠ جنيه وظهـــور عنصر جديد من عناصر الاصول وهو المدينون بمبلغ ١٨٠٠ جنيه أيضا مما أدى إلى المحافظة على التوازن والتعادل .

سادسا – الميزانية بعد تحصيل مبلغ من المدينين :

الصالون الأحمـــر

لصاحبه عبـد العـال

الميزانية فى ٣١ - ٧ - ١٩٦٩

الأصول		رأس المـال والإلتزامات	
جنيه		جنيه	
١٦٫٠٠٠	نقدية (+)	٥٠٫٠٠٠	رأس المـال
٨٠٠	مدينين (–)	٣٫٠٠٠	الأطروش
٣٠٫٠٠٠	أراضى ومبانى		
٦٫٢٠٠	أثاث		
٥٣٫٠٠٠		٥٣٫٠٠٠	

وقد ترتب على هـــذه العملية زيادة فى أحد عناصر الأصول « النقدية » بمبلغ ١٠٠٠ جنيه ونقص يساوى فى أحد عناصر الأصول الأخرى « المدينون » وقد أدى هذا إلى المحافظة على التوازن والتعادل .

ومن الواضح أن تسجيل العمليات المالية بالصورة السابقة ، أى إعـــداد الميزانية بعد كل عملية من العمليات المالية غـير عملى ، الأمر الذى تطلب ابتكار طريق للتسجيل أكثر سهولة من الناحية العملية ، وهـــذه الطريقة هى التى تطلق عليها إعداد الحسابات .

فكرة الحسابات .

من الواضح أن كل عملية من العمليات السابقة كانت تؤثر على عنصـــرين ،

إما أحد عناصر الأصول أو أحد عناصر رأس المال والالتزامات . وإذا حاولنا أن نظهر أثر العمليات السابقة على عناصر الأصول وعناصر رأس المال فإننا سنجد الآتى :

اولا ـ عناصر الاصول :

١ ـ النقدية

١ - ٧ - ١٩٦٩	+	٥٠,٠٠٠	رأس المال
٥ - ٧ - ١٩٦٩	—	٣٠,٠٠٠	شراء أراضى ومبانى
٢١ - ٧ - ١٩٦٩	—	٥٠٠٠	سداد لمحلات الاطروشى
٣١ - ٧ - ١٩٦٩	+	١٠٠٠	تحصيل من محلات حماده

ويكون رصيد النقدية مبلغ ١٦٠٠٠ جنية .

وإذا حاولنا أن نصور حسابا للنقدية ، فاننا يجب أن نصمم الحساب على شكل يسهل الوصول إلى أثر العمليات السابقة على الحسابات، ويتحقق ذلك باستخدام جانبين بحيث يخصص الجانب الايمن للعمليات التى تؤدى إلى زيادة فى النقدية، ويخصص الجانب الايسر للعمليات التى تؤدى إلى نقص فى النقـدية . ويطلق محاسبيا على الجانب الايمن عبارة « الجانب المدين » ، بينما يطلق محاسبيا على الجانب الأيسر عبارة « الجانب الدائن » . كذلك للاختصار فإنه يطلق على الجانب المدين (منه) ويطلق على الجانب الدائن (له) أى أن لفظ منه تعبير عن الجانب المدين وأيضا لفظ (له) فهو تعبير عن الجانب الدائن .

وفيما يلى نموذجا لحساب النقدية :

منه　　　　　　　　　　حساب النقدية　　　　　　　　　　له

المبلغ	البيان	التاريخ	المبلغ	البيان	التاريخ
٥٠٠٠٠ر٠	إلى ح/ رأس المال	١-٧-١٩٦٩	٣٠٠٠٠ر٠	من ح/ الأراضى والمبانى	٥-٧-١٩٦٩
١٠٠٠ر١	إلى ح/ المدينين (حماده)	٣١-٧-١٩٦٩	٥٠٠٠ر٠	من ح/ الدائنين (الأطرونى)	٢٠-٧-١٩٦٩

ويتضح مما سبق

١ - أن العناصر التى أدت إلى زيادة النقدية تثبت فى الجانب الايمن من الحساب .

٢ - أن العناصر التى أدت الى نقص النقدية تثبت فى الجانب الايسر من الحساب .

٣ - للوصول الى النقدية الموجودة فعلا بالمنشأة بعد هذه العمليات يستخرج مايسمى محاسبيا « رصيد الحساب » وهو المتمم الحسابى للجانبين ويظهر بالجانب الذى يكون مجموع قيمة أقل وبالنسبة لرصيد النقدية فإن مجموع الجانب الايمن يبلغ ٥١٠٠٠ر٠ جنيه بينما مجموع الجانب الأيسر يبلغ ٣٥٠٠٠ر٠ جنيه وبالطرح يكون رصيد حساب النقدية (٥١٠٠٠ر٠ جنيه — ٣٥٠٠٠ر٠ جنيه) = ١٦٠٠٠ر٠ جنيه وهو المتمم الحسابى للجانب الأقل حتى يتعادل مع الجانب الأكبر وهذا الرصيد يسجل فى الجانب الأيسر فى هذه الحالة وبذلك يتم التعادل .

منه | حساب النقدية | لـه

المبلغ	البيان	التاريخ	المبلغ	البيان	التاريخ
٥٠٫٠٠٠	إلى ح/ رأس المال	١ – ٧ – ٦٩	٣٠٫٠٠٠	من ح/ أراضى ومبانى	٥ – ٧ – ٦٩
١٫٠٠٠	إلى ح/ المدينين	٣١ – ٧ – ٦٩	٥٫٠٠٠	من ح/ الدائنين	٢٠ – ٧ – ٦٩
			١٦٫٠٠٠	رصيد	
٥١٫٠٠٠			٥١٫٠٠٠		

وإذا حاولنا تطبيق نفس الأسس والاجـــراءات بالنسبة لعنصر المدينين (حمادة) فاننا نجد أنه يظهر كالاتى :

٢ – حمـــادة

٢٥ - ٧ - ١٩٦٩	+	١٨٠٠	بيع أثاث على الحساب
٣١ - ٧ - ١٩٦٩	—	١٠٠٠	تحصيل مبلغ من حماده

ويكون رصيد حمادة مبلغ ٨٠٠ جنيه

وإذا اتبعنا الاجراءات السابقة فإننا نجد :

١ – العمليات التى تــــؤدى إلى زيادة فى عنصر المدينين يسجل فى الجـانب الأيمن (المدين) من الحساب .

٢ – العمليـات التى تؤدى إلى النقص فى عنصر المـدينين تسجل فى الجـانب الأيسر (الدائن) من الحساب .

٣ – يستخرج رصيد الحساب بطرح مجموع الجانب المدين من مجموع الجانب الدائن وفيما يلى تصوير حساب حمادة .

منه　　　　　　　　　　حساب حمادة　　　　　　　　　　لـه

المبلغ	البيان	التاريخ	المبلغ	البيان	التاريخ
١٫٨٠٠	إلى ح/ الأثاث	٢٥–٧–٦٩	١٫٠٠٠	إلى ح/ النقدية	٣١–٧–٦٩
			٨٠٠	الرصيد	
١٫٨٠٠			١٫٨٠٠		

٣ - الاراضى والمبانى

٥ - ٧ - ١٩٦٩　　+　　٣٠٫٠٠٠ جنيه　شراء الاراضى والمبانى نقدا

ويكون رصيد الاراضى والمبانى ٣٠٫٠٠٠ جنيه ، وإذا اتبعنا نفس الاجراءات السابقة لتصوير حساب الاراضى والمبانى فيظهر صورة حساب الاراضى كالاتى :

منه　　　　　　　　　　حساب الاراضى والمبانى　　　　　　　　　　لـه

المبلغ	البيان	التاريخ	المبلغ	البيان	التاريخ
٣٠٫٠٠٠	إلى ح/النقدية	٥–٧–١٩٦٩			
			٣٠٫٠٠٠	الرصيد	
٣٠٫٠٠٠			٣٠٫٠٠٠		

٤ - الاثاث

١٠ - ٧ - ١٩٦٩　　+　　٨٠٠٠ جنيه　شراء أثاث على الحساب

٢٠ - ٧ - ١٩٦٩　　—　　١٨٠٠ جنيه　بيع أثاث على الحساب

ويكون رصيد حساب الاثاث ٦٢٠٠ جنيه

وإذا اتبعنا الإجراءات السابقة لتصوير حساب الأثاث نجد أن هذا الحساب يظهر على الصورة التالية :

منه — حساب الاثاث — لـه

المبلغ	البيان	التاريخ	المبلغ	البيان	التاريخ
٨٠٠٠ر	إلى ح/ الأطروشى	١٧ – ٧ – ٦٩	١٨٠٠ر	من ح/ حماده	٢٥– ٧– ٦٩
			٦٢٠٠و	الرصيد	
٨٠٠٠ر			٨٠٠٠ر		

ثانيا ـ عناصر رأس المال والالتزامات .

تستخدم نفس الأسس الخاصة بتصوير عناصر الاصول والتى شرحناها سابقا فى تصوير حسابات رأس المال والالتزامات ، إلا أنة هناك أمران يجب مراعاتها وهما :

١ ـ العمليات التى تؤدى إلى زيادة رأس المال والالتزامات تسجل فى الجانب الأيسر من الحساب « الجانب الدائن » .

٢ ـ العمليات التى تؤدى إلى نقص عناصر رأس المال والالتزامات تسجل فى الجانب الأيمن من الحساب « الجانب المدين » .

وإذا طبقنا الأسس السابقة على عناصر رأس المال والالتزامات فإننا نجد الآتى.

١ - رأس المال

١٩٦٩/٧/١ + ٥٠٫٠٠٠ جنيه سداد رأس المال نقدا وبذلك

يكون رصيد رأس المال ٥٠٫٠٠٠ جنيه

منه ح/ رأس المال لـه

المبلغ	البيان	التاريخ	المبلغ	البيان	التاريخ
			٥٠٫٠٠٠	من ح/ النقدية	١ - ٧ - ٦٩
٥٠٫٠٠٠	الرصيد				
٥٠٫٠٠٠			٥٠٫٠٠٠		

٢ - الاطروشى

١٩٦٩/٧/١٠ + ٨٠٠٠ جنيه شراء أثاث على الحساب

١٩٦٩/٧/٢٠ — ٥٠٠٠ جنيه سداد مبلغ ٥٠٠٠ جنيه

ويكون رصيد حسابه مبلغ ٣٠٠٠ جنيه

ويظهر الحساب على النحو الآتى :

منه ح/ الأطروشى لـه

المبلغ	البيان	التاريخ	المبلغ	البيان	التاريخ
٥٫٠٠٠	إلى ح/ النقدية	٢٠ - ٧ - ٦٩	٨٫٠٠٠	من ح/ الأثاث	١٠ - ٧ - ٦٩
٣٫٠٠٠	الرصيد				
٨٫٠٠٠			٨٫٠٠٠		

ومن المناقشة السابقة لاجراءات تسجيل العمليات إلى الحسابات نلاحظ ما يأتى:

١ ـ أن الحسابات تأخذ شكل حرف (T) وهذا الشكل يوضح على جانبيه آثار العمليات على الحسابات .

٢ ـ أن كل حساب يتكون من جانبين: جانب أيمن وجانب أيسر ويسمى الجانب الأيمن للحساب « الجانب المدين » بينما يسمى الجانب الأيسر للحساب « الجانب الدائن » .

٣ ـ أنه من الضرورى ذكر إسم الحساب .

٤ ـ يعتمد ادراج المبالغ فى الجانب الايمن أو الجانب الايسر من الحساب على طبيعة العملية وخصائص الحساب ، ويمكن أن نوجز القواعد الآتية للتسجيل فى جانبى الحساب :

يسجل مدينا	**يسجل دائنا**
الزيادة فى الاصل	النقص فى الاصل
النقص فى الالتزام	الزيادة فى الالتزام
النقص فى رأس المال	الزيادة فى رأس المال

٥ ـ يمكن توضيح العلاقة بين قواعد التسجيل المفردات المدينة والدائنة وبين معادلة الميزانية على الاساس الآتى :

الاصول = رأس المال + الالتزامات

(ممتلكات المشروع)		(حق المالك)		(حقوق الدائنين)	
زيادة	نقص	نقص	زيادة	نقص	زيادة
(مدين)	(دائن)	(مدين)	(دائن)	(مدين)	(دائن)

٦ - يتم تصوير الحسابات فى دفتر يسمى الاستاذ العام The Formal Ledger Account ولذا تسمى هـــذه الحسابات (حسابات الاستاذ العام) .

٧ - يمكننا الان إعداد الميزانية مباشرة من واقع أرصدة الحسابات وتظهر على الشكل الاتى :

الصالون الاحمر

لصاحبه عبد العـــال

الميزانية فى ١٩٦٩/٧/٣١

الأصول		رأس المال والألتزامات	
١٦ر٠٠٠	نقدية	٥٠ر٠٠٠	رأس المال
٨٠٠	حماده	٣ر٠٠٠	الأطروشر
٣٠ر٠٠٠	أراضى ومبانى		
٦ر٢٠٠	أثاث		
٥٣ر٠٠٠		٥٣ر٠٠٠	

وهى نفس الميزانية التى سبق تصويرها عقب العملية السابعة ، أى بعد آخر عملية من عمليات المنشأة،لهذا تستخدم الحسابات لبيان أثر العمليات على الحساب واستخراج الارصدة فى نهاية الفترة ، ثم تستخدم هذه الارصدة لإعدادالميزانية.

وللتأكد من صحة تسجيل العمليات السابقة ، يعد ما يسمى محاسبيا ميزان المراجعة ، وهو يتكون من أرصدة الحسابات ، وتطبيقا لأسس معادلة التوازن فيجب أن يتساوى جانبي الميزان - ويعد ميزان المراجعة على الصورة الآتية :

مدين	دائن	البيـــان
١٦٫٠٠٠		النقدية
٨٠٠		حمادة
٣٠٫٠٠٠		الأراضي والمباني
٦٫٢٠٠		الأثاث
	٥٠٫٠٠٠	رأس المال
	٣٫٠٠٠	الأطروشي
٥٣٫٠٠٠	٥٣٫٠٠٠	

وطبقا لما ظهـــر بالشكل السابق فان أرصدة الحسابات المدينة تسجل فى خانة « المدين » وتسجل أرصدة الحسابات « الدائنة » فى خانة « الدائن » وسوف تناقش ميزان المراجعة بالتفصيل فيما بعد .

وبلا شك تحتاج المنشآت فى تسجيل عملياتها إلى إجراء آخـر يكون من شأنه إثبات العمليات بحسب ترتيب حدوثها ووفقا للتواريخ المتتابعة ، أى أن التسجيل يكون تاريخيا ولكل عملية عقب حدوثها فى سجل واحد . ولهـذا يتطلب الأمر باستخدام ما يسمى « قيود اليومية » .

فكرة قيود اليومية .

تسجل قيود اليومية فى دفـــتر يسمى دفتر اليومية ، وتثبت فيه العمليات المالية حسب ترتيب حدوثها فى تاريخ مسلسل ولهذا يحتوى هـــذا الدفتر على

كافة العمليات ومرتبة تاريخيا ويصبح مرجعا هاما لأنه يحتـــوى على كافة العمليات .

ويقوم التسجيل فى دفـتر اليومية على أساس نظام القيد المزدوج ، وتستند فكرة هــذا النظام أن كل عملية مالية يترتب عليها وجود طرف مدين وطرف دائن ، فالعمليات المالية التى تؤدى إلى زيادة فى أحد عناصر الأصول يترتب عليها جعل هذا العنصر مدينا ، والعمليات المالية التى تؤدى إلى نقص فى أحـد عناصر الأصول يترتب عليها جعل هـذا العنصر دائنا ، والعكس بالنسبة لعناصر رأس المال والالتزامات ، فالعمليات المالية التى تؤدى إلى زيادة فى أحد عناصر رأس المال والالتزامات يترتب عليها جعل هذا العنصر دائنا والعمليات المالية التى تؤدى إلى نقص فى أحد عناصر رأس المال والالتزامات يترتب عليها جعل هــذا العنصر مدينا .

ويأخذ دفتر اليومية الشكل الآتى :

منـــه	لـــه	رقم صفحة الأستاذ	البيان	رقم المستند	التاريخ

ويسجل فى خانة (منـه) المبالغ النقدية التى تخص الحساب المدين وعلى نفس السطر تسجل صفحة الأستاذ التى يوجـد بها الحساب المدين ، وفى خانة البيان يسجل إسم الحساب المدين مسبوقا بعبارة من حـ/ ، وفى

خانة التاريخ يسجل تاريخ العمليـة . وفى خانة الدائن يسجل المبالغ النقدية التى تخص الحساب الدائن وهـــو الطرف الثانى فى عملية القيد ، وفى خانة البيان يذكر اسم الحساب الدائن مسبوقا بعبارة إلى ح/ ثم يذكر شرح موجز للعملية فى خانة البيان .

وإذا رجعنا إلى العمليات الخاصة بالصالون الأحمـــر فإن قيود اليومية لهذه العمليات المالية تتخذ الشكل الآتى :

وستقوم بتحليل العمليات السابقة لمعرفة كيفية تطبيق أسس القيـد المزدوج عليهـــا : ـ

العمليات الاولى ــ تخصيص راس المال نقدا

يترتب على هذه العملية ظهـور أصل جديد هو النقدية وبالتالى نجعل حساب النقدية مدينا ، ويترتب عليها أيضا ظهور حساب رأس المال ولهذا نجعل حساب رأس المال دائنا .

العملية الثانية ــ شراء اراضى ومبانى نقدا :

يترتب على هذة العملية ظهـور أحـد عناصر الأصول وهو الأراضى والمبانى وبالتالى يجعل هذا الحساب مدينا ، ويترتب على هذه العملية أيضا نقص فى أحد عناصر الأصول وهو النقدية فيجعل حساب النقدية دائنا .

العملية الثالثة ــ شراء أثاث على الحساب :

يترتب على هـذه العمليات ظهور أحد عناصر الأصول وهـو الاثاث وبالتالى يجعل هذا الحساب مدينا ،ويترتب علىهذه العملية ظهور أحد عناصر الالتزامات وهو الدائنون فيجعل حساب الدائنين « دائنا »

مدين	دائن	رقم صفحة الأستاذ	البيان	التاريخ
٥٠ر٠٠٠			من حـ/ النقدية	١-٧-١٩٦٩
	٥٠ر٠٠٠		إلى حـ/رأس المـال	
			اثبات تخصيص رأس المال « نقدا »	
٣٠ر٠٠٠			من حـ/الأراضى والمبانى	٥-٧-١٩٦٩
	٣٠ر٠٠٠		إلى حـ/ النقدية	
			إثبات شراء أراضى ومبانى نقدا	
٨ر٠٠٠			من حـ/الأثاث	١٠-٧-٦٩
	٨ر٠٠٠		إلى حـ / الأطروشى	
			إثبات شراء أثاث على الحساب	
٥ر٠٠٠			من حـ/ الاطروشى	٢٠-٧-٦٩
	٥ر٠٠٠		إلى حـ / النقدية	
			اثبات سداذ جزء من حساب محلات الأطروشى لدينا	
١ر٨٠٠			من حـ / حمـاده	٢٠-٧-٦٩
	١ر٨٠٠		إلى حـ / الأثاث	
			إثبات بيـع أثاث على الحساب لمحلات حمادة	
١ر٠٠٠			من حـ/ النقدية	٣١-٧-٦٩
	١ر٠٠٠		إلى حـ/ حمـادة	
			إثبات تحصيل المبلغ من محـلات حمـادة	
٩٠ر٨٠٠	٩٠ر٨٠٠			

العملية الرابعة ـ سداد مبلغ من حساب الدائنين :

يترتب على هذه العملية نقص فى الالتزامات . وبالتالى يجعل حساب الدائنين مدينا،وتؤدى هذه العملية إلى نقص فى أحد عناصر الأصول وهو النقدية فيجعل حساب النقدية دائنا .

العملية الخامسة بيع أثاث على الحساب .

يترتب على هذه العمليةظهور أصل جديد للمنشأة وهو حساب «حمادة» ولذلك يجعل هذا الحساب مدينا،كما تؤدى هذه العملية إلى نقص فىأحد عناصر الأصول وهو الأثاث ولهذا يجعل حساب الأثاث دائنا .

العملية السادسة ـ تحصيل مبلغ من حمادة .

يترتب على هذه العملية زيادة فى أحد عناصر الاصول وهـو النقدية ، لهـذا يجعل حساب النقدية مدينا، كما تؤدى هذه العملية إلى نقص أحد عناصر الاصول وهو (حساب المدينين أى حساب حمادة) ولهذا يجعل حساب حمادة دائنا .

ونلخص فيما يلي قواعد تطبيق طريقة القيد المزدوج فى إثبات العمليات المالية عن طريق قيود اليومية العامة :ـ

١ ـ تجعل حسابات الاصول مدينة فى الحالات الآتية :

أ ـ فى حالة شراء أصل جديد .

ب ـ زيادة الاصول الموجودة لدى المنشأة .

٢ ـ تجعل حسابات الاصول دائنة فى الحالات الآتية :

أ ـ فى حالة بيع حصول أو التخلص منه كلية .

ب ـ فى حالة نقص أحد عناصر الاصول .

٣ ـ تجعل حسابات رأس المال والالتزامات دائنة فى الحالات الآتية :

أ ـ فى حالة حصول المنشأة على قيمة رأس المال .

ب ـ فى حالة نشأة الإلتزامات على المنشأة .

جـ ـ فى حالة زيادة رأس المال .

د ـ فى حالة زيادة الالتزامات .

٤ ـ تجعل حسابات رأس المال والالتزامات دائنة فى الحالات الاتية :

أ ـ عند تخفيض رأس المال .

ب ـ عند تخفيض الالتزامات سواء بسدادها كلية أو جزئيا .

دورة تسجيل العمليات اليومية :

١ ـ تسجيل العمليات المالية عن طريق قيود اليومية فى دفتر اليومية ، ويتم ذلك بترتيب حدوثها تاريخيا ومن واقع المستندات المؤيدة .

٢ ـ ترحيل العمليات إلى الحسابات الخاصة بها فى دفتر الأستاذ الذى يحتوى على الحسابات .

٣ ـ ترصد الحسابات بطريقة المتمم الحسابى لمجموع الجانب المدين والجانب الدائن .

٤ ـ تستخدم أرصدة حسابات الأصول من ناحية ورأس المال والالتزامات من ناحية أخرى لاعداد الميزانية .

اسئلة وتمارين الفصل الثالث

١ ـ لماذا لاتعد قائمة بالمركز المالى بعد كل عملية فى الممارسة العملية المحاسبية ؟

٢ ـ ماهو الفرق بين اصطلاحى مدين ، دائن ؟

٣ ـ ماهى وظيفة : أ ـ اليومية العامة ب ـ دفتر الاستاذ .

٤ ـ ماذا يعنى اصطلاح « حساب الاستاذ » ؟ أذكر شكلين للحساب ، واذكر الاسباب والظروف التى أدت إلى استخدام كل شكل .

٥ ـ أذكر مثالا عن كل عملية يمكن أن تؤدى إلى كل من النتائج الاتية :

أ ـ زيادة أصل مامصاحبة بالزيادة فى حقوق الملكية .

ب ـ زيادة أصل ما مصاحبة للزيادة فى الالتزامات .

جـ ـ زيادة فى أصل ما مصاحبة لنقص فى أصل آخر .

د ـ نقص فى أصل ما مصاحب لنقص الالتزامات .

٦ ـ ظهرت العمليات الاتية بدفاتر شركة شاكر لتجارة البويات فى الاسبوع الاول من تكوينها :

أ ـ تم تخصيص رأس المال بمبلغ ۱۰۰٫۰۰۰ جنيه دفعت نقدا .

ب ـ شراء أثاث المكتب من « محلات جاتينيو » بمبلغ ٤۰۰۰ جنيه على الحساب .

حـ ـ شراء أرض للبناء بمبلغ ۲۰٫۰۰۰ جنيه دفعت المنشاة منها ٥۰۰۰ جنيه نقدا ـ أما باقى المبلغ فاعتبر دين طويل الاجل يسدد بعد عشر سنوات .

والمطلوب : إعداد قائمة المركز المالى بعد كل عملية .

۷ ـ تمت العمليات الاتية بحسابات شركة فيلبس فى سنة ۱۹٦۹ :

۲ نوفمبر ۱۹٦۹ أسست الشركة برأس مال قدره ۹۰٫۰۰۰ جنيه دفعت نقدا .

۸ نوفمبر ۱۹٦۹ شراء أرض بمبلغ ۱٥٫۰۰۰ جنيه نقدا .

۱۱ نوفمبر ۱۹٦۹ شراء كابينة خشبية من شركة البنا بمبلغ ٦٫۰۰۰ جنيه دفعت نقدا . وتستخدم الكابينة كمقر للشركة .

۳۰ نوفمبر ۱۹٦۹ اشترت المنشأة سندات حكومية بمبلغ ٤٫۰۰۰ جنيه .

والمطلوب : إثبات العمليات السابقة فى اليومية العامة وترحيلها إلى حسابات دفتر الاستاذ .

٨ ـ أعدت قوائم المركز المالى الآتية بعد كل عملية من العمليات الثلاثة التى قامت بها شركة الشريف .

منشأة الشريف

قائمة المركز المالى

فى أول يوليو ١٩٦٩

أصول		رأس المال	
٢٥٠٠٠٠	نقدية	٢٥٠٠٠٠	رأس مال صاحب المنشأة

منشأة الشريف

قائمة المركز المالى

فى ٣ يوليو ١٩٦٩

أصول			رأس المال والألتزامات	
		أصول قصيرة الأجل	٢٥٠٠٠٠	رأس المال
١٩٠٠٠٠		نقدية		
		أصول طويلة الأجل	٤٩٠٠٠٠	التزامات طويلة الاجل (دائنون)
	٥٠٠٠٠	أراضى		
	٥٠٠٠٠٠	مبانى		
٥٥٠٠٠٠		اجمالى الأصول طويلة الأجل		
٧٤٠٠٠٠		اجمالى الأصول	٧٤٠٠٠٠	اجمالى الالتزامات ورأس المال

شركة شريف
قائمة المركز المالى
فى ٥ يوليو ١٩٦٩

جنيه	جنيه	الأصول	جنيه	جنيه	الالتزامات وحقوق الملكية
		أصول قصيرة الاجل			**التزامات قصيرة الاجل**
	١٩٠٠٠ر	نقدية		١٠٠٠ر	دائنين
	١٠٠٠ر	مواد ومهمات		٤٩٠٠٠ر	أوراق دفع
٢٠٠٠٠ر		اجمالى الاصول قصيرة الاجل	٥٠٠٠٠ر		اجمالى الالتزامات قصيرة الاجل
		أصول طويلة الاجل			**حقوق الملكية**
	٥٠٠٠ر	أراضى	٢٥٠٠٠ر		رأس مال شريف
	٥٠٠٠٠ر	مبانى			
٥٥٠٠٠ر		اجمالى الاصول طويلة الاجل			
٧٥٠٠٠ر		اجمالى الاصول	٧٥٠٠٠ر		اجمالى الالتزامات وحقوق الملكية

والمطلوب : ١ ـ إعداد قيود اليومية للعمليات السابقة .

٢ ـ تصوير الحسابات .

---

٩ ـ تمت العمليات الاتية بشركة المنياوى للكيماويات .

١ ديسمبر ١٩٦٩ بلغ رأس المال ٢٠٠٠٠٠ر جنيه تم دفعه نقدا .

٤ ديسمبر ١٩٦٩ شراء أرض بمبلغ ٦٠٠٠ جنيه نقدا .

٨ ديسمبر ١٩٦٩ شراء سندات حكومية بمبلغ ١٥٠٠ جنيه نقدا .

١٤ ديسمبر ١٩٦٩ شراء مواد ومهمات من شركة النصـــر للكيماويات بمبلغ ٣٢٠٠٠ جنيه على الحساب .

١٨ ديسمبر ١٩٦٩ باعت الأرض بمبلغ ٦٠٠٠ جنيه نقدا .

٣١ ديسمبر ١٩٦٩ دفعت مبلغ ٢٠٫٠٠٠ جنيه من حساب شركة النصر .

والمطلوب : ١ - إجراء القيود اللازمة فى اليومية العامة .

٢ - ترحيل العمليات السابقة إلى حسابات دفتر الأستاذ .

١٠ - نوضح فيما يلى حسابات دفـــتر الأستاذ بشركة أبو المكارم فى ٣ نوفمبر ١٩٦٩ .

صفحة رقم ١٠١ نقدية

٣٠٠٠	٥٠٫٠٠٠
١٠٠٠	٤٠٠
٢٥٠٠	

صفحة رقم ١١٢ أوراق قبض

٤٠٠	١٥٠٠

صفحة رقم ١٦١ مواد ومهمات

١٥٠٠	٤٠٠٠

صفحة رقم ١٩١ أراضى

	١٠٫٠٠٠

صفحة رقم ٢٠١ أوراق دفع

٢٥٠٠	٧٠٠٠
	٣٠٠٠

صفحة رقم ٢٥١ رأس مال أنور أبو المكارم

	٥٠,٠٠٠

المطلوب : ١ ـ استخراج أرصدة هذه الحسابات .

٢ ـ تصوير الميزانية .

١١ ـ تمت العمليات الآتية بشركة « قها »

١ فبراير ١٩٦٩ بلغ رأس المال ٢٠٠,٠٠٠ جنيه ودفع نقدا .

٢ فبراير ١٩٦٩ شراء أراضى ومبانى دفع من ثمنها ٢٠,٠٠٠ جنيه نقدا والباقى وقدره ٥٠,٠٠٠ جنيه يعتبر قرض يسدد على عشرين سنة .

٣ فبراير ١٩٦٩ شراء أثاث من « شركة هانو » بمبلغ ٤٠٠٠ جنيه على الحساب

٢٨ فبراير ١٩٦٩ بيع جزء من الأرض التى إشتريت فى ٢ فبراير ١٩٦٨ بمبلغ ٣٥٠٠ جنيه بسعر التكلفة، ودفع المشترى محمد حسنين مبلغ ١٢٠٠ جنيه نقدا ، والباقى وقدره ٢٣٠٠ جنيه يعتبر دين يدفع بعد ٨٠ يوما .

والمطلوب :

١ ـ إجراء القيود فى اليومية العامة .

٢ ـ ترحيل العمليات السابقة إلى حسابات دفتر الأستاذ

٣ ـ تصوير الميزانية.

١٢ - تمت العمليات الآتية فى إحـــدى المنشآت التجارية خلال شهر مارس سنة ١٩٧٠ .

١ - بدأت المنشأة أعمالها برأس مال قدره ٨٠٠٠ جنيه سدد نقدا .

٢ - اشترت المنشأة بضاعة بمبلغ ٦٠٠٠ جنيه من شركة النصر ، وقد سدد نصف الثمن نقدا ، والباقى يسدد بعد شهرين .

٣ - باعت المنشأة بضاعة نقدا لمحلات يوسف أفندى بمبلغ ١٠٠٠ جنيه .

٤ - إشترت المنشأة من شركة إيديال أثاث بمبلغ ٨٠٠ جنيه بالآجل .

٥ - باعت المنشأة بضاعة على الحساب لمحلات أبو بكر بمبلغ ٦٠٠ جنيه .

٦ - حصلت المنشأة على قرض من بنك الاسكندرية قدره ٥٠٠ جنيه بفائدة ٦٪ تسدد سنويا ، على أن يسدد القرض بعد سنة .

٧ - سددت المنشأة قيمة الايجار الشهرى وقدره ١٠٠ جنيه ، وكذلك سددت مبلغ ٥٠ جنيه قيمة استهلاك المياه والنور خلال هذا الشهر .

والمطلوب :

١ - إثبات العمليات السابقة بدفتر يومية هذه المنشأة.

٢ - ترحيل العمليات السابقة إلى الحسابات الخاصة بها بدفتر الأستاذ .

١٣ - يظهر فيما يلى حسابات دفتر الأستاذ لمنشأة حسين كمال وذلك فى ٣١ يناير سنة ١٩٧٠ :

منه — ح/ رأس المال — لـه

			٢٥٠٠	من ح/ النقدية	١ – ١

منه — ح/ البضاعة — لـه

١٠٠٠	إلى/ ح النقدية	٨ – ١			

منه — ح/ الأثاث — لـه

٩٠٠	إلى ح/ شركة ايديال	١٠ – ١			

منه — ح/ النقدية — لـه

٢٥٠٠	الى ح/ رأس المال	١ – ١	١٠٠٠	من ح/ البضاعة	٨ – ١
٧٠٠	الى ح/ القرض	١٥ – ١	٥٠٠	من ح/ شركة ايديال	٢٠ – ١
			٣٠٠	من ح/ القرض	٣١ – ١

منه — ح/ شركة ايديال — لـه

٥٠٠	إلى ح/ النقدية	٢٠ - ١	٩٠٠	من ح/ الاثاث	١٠ - ١

منه — ح/ القرض — لـه

٣٠٠	إلى ح/ النقدية	٣١ - ١	٧٠٠	من ح/ النقدية	١٥ - ١

والمطلوب :

١ - ذكر العمليات المالية التى أدت إلى هذه الترحيلات مع مراعاة التسلسل الزمنى .

٢ - اثبات العمليات السابقة بدفتر اليومية .

٣ - ترصيد الحسابات السابقة كما تظهر فى ٣١ يناير سنة ١٩٧٠ .

الفصل الرابع

العمليات المـالية

أولا : تقسيمات العمليات المالية .

أ ــ عمليات نقدية وعمليات آجلة .

ب ــ عمليات تؤثر على الحسابات الحقيقية .

عمليات تؤثر على الحسابات الشخصية .

عمليات تؤثر على الحسابات الاسمية .

جـ ــ عمليات لازمة للنشاط التمويلى

عمليات لازمة للنشاط الاستثمارى

عمليات لازمة للنشاط الايرادى .

ثانيا : العمليات التمويلية

ا ــ عمليات رأس المال .

ب ــ عمليات قروض طويلة وقصيرة الأجل .

ثالثا : العمليات الاستثمارية

ا ــ العمليات الاستثمارية طويلة الاجل .

ب ــ العمليات الاستثمارية قصيرة الاجل .

العمليات المالية هى عمليات التبادل التى يقوم بها المشروع والتى يترتب عليها نشأة الحقوق والالتزامات بين المشروع والغير .

ويمكن تقسيم العمليات المالية وفقا لعدة أسس من وجهات نظر مختلفة .

اولا : تقسيم العمليات المالية من ناحية كيفية اتمامها :

يمكن تقسيم العمليات المالية من ناحية كيفية اتمامها إلى نوعين :

النوع الاول : عمليات مالية تتم نقدا :

وتتميز هذه العمليات بتأثيرها المباشر على النقدية بمعنى أن حساب النقدية يكون طرفا مباشرا فى العملية ويترتب عليها زيادة النقدية أو نقصها ، فالعمليات التى تؤدى إلى زيادة النقدية يطلق عليها مقبوضات أما العمليات التى تؤدى إلى نقص النقدية فيطلق عليها مدفوعات .

وتتمثل المقبوضات النقدية فى المبيعات النقدية والحصول على القروض ومن أمثلة المدفوعات الشراء النقدى الأصول الثابتة من المبانى والآلات والسيارات والأصول المتداولة كالبضاعه وسداد عناصر المصروفات كالأجور والإيجار ومصاريف البيع .

ولا يشترط أن تتم العمليات المالية النقدية بواسطة النقدية الموجودة بخزينة المشروع لأن معظم المشروعات تودع النقدية التى بحوزتها فى الحسابات الجارية بالبنوك وتستخدم الشيكات للسحب من هذه الأرصدة ، ولذلك تعد العمليات التى يكون الحساب الجارى بالبنك أحد أطرافها عمليات مالية نقدية .

النوع الثانى : عمليات مالية تتم بالاجل :

أصبح الإئتمان التجارى ظاهرة تسود المعاملات التجارية الحديثة ، فالمشروع البائع يسلم البضاعة المشترى على أن يسدد المشترى الثمن بعد فترة معينة حسب التعاقد ، ولهذا فإن المشروع حينما يشترى بضاعة من الموردين على أن يسدد ثمنها فيما بعد فإن هذه العملية تسمى « شراء آجل » ويترتب عليها ظهور حسابات دائنة للموردين التجاريين ، وحينما يمنح المشروع عملاءه ائتمانا تجاريا ، أى يبيع لعملائه البضاعة بالأجل ، فإن العميل يسدد الثمن فى فترة مالية مستقبلة ويترتب على هذه العملية المالية ظهور حسابات مدينة للعملاء .

وحينما يسدد المشروع المستحق عليه للموردين التجاريين وكذلك حينما يسدد العملاء المبالغ المستحقة عليهم للمشروع فإن عملية السداد والتحصيل تؤثر على الرصيد النقدى ، وتصبح عملية السداد والتحصيل عملية مالية نقدية .

ثانيا : تقسيم العمليات المالية من ناحية تأثيرها على الحسابات

يمكن تقسيم العمليات المالية من ناحية أثرها على الحسابات إلى :

١ - عمليات تؤثر على الحسابات الحقيقية :

وهذه العمليات تؤدى إما إلى زيادة أرصدة الحسابات الحقيقية أو إلى نقص أرصدتها ، وكما ذكرنا سابقا فان الحسابات الحقيقية هى حسابات الأصول التى يكون

لها كيان مادى ملموس مثل المبانى والآلات والسيارات والبضاعة والنقدية ، فجميع الحسابات الحقيقية تعتبر من الأصول وبالتالى فهى من عناصر الميزانية . وتأسيساً على ماسبق فان عمليات شراء الأصول التى لها كيان مادى ملموس تؤثر على الحسابات الحقيقية فتؤدى إلى زيادة أرصدتها ، فشراء الأراضى والمبانى والبضاعة تعد عمليات مالية تؤثر على الحسابات الحقيقية ، وفى نفس الوقت تعد عمليات بيع الأصول التى لها كيان مادى ملموس عمليات تؤثر على الحسابات الحقيقية . وتؤدى هذه العمليات إلى نقص أرصدة هذه الحسابات ،فبيع الأراضى والمبانى والآلات والسيارات والبضاعة تعد جميعا عمليات مالية تؤثر على الحسابات الحقيقية .

٢ - عمليات تؤثر على الحسابات الشخصية :

الحسابات الشخصية هى حسابات الأفراد والهيئات والشركات التى يتعامل معها المشروع ، ويترتب على تعامل المشروع مع الافراد والهيئات والشركات ، أن يصبح المشروع دائنا أو مدينا لهم ، وعلى العموم فان هذه الحسابات تنقسم إلى نوعين :

١ - حسابات شخصية مدينة : وهى جزء من عناصر الاصول التى تظهر بالميزانية ، ومن أمثلتها حسابات العملاء .

٢ - حسابات شخصية دائنة : وهى جزء من عناصر الالتزامات ورأس المال ومن أمثلتها حسابات رأس المال وحسابات الموردين .

فيعد حساب رأس المال حسابا شخصيا وهو يمثل حق المالك تجاه المشروع ، والقروض التى يحصل عليها المشروع من البنوك والافراد تعد حسابات شخصية ، لانها تمثل الحق المالى المستحق تجاه المشروع .

وتعد حسابات الموردين التجاريين حسابات شخصية لانها تمثل المال المستحق لهم تجـاه المشروع نتيجة لشرائه البضاعة بالاجـل وتعهده بسداد الثمن فـيما بعد وعلى هذا الاساس تعد عمليات سداد رأس المال والحصول على القروض وسدادها، وشراء البضاعة بالاجل وسداد ثمنها ، وبيع البضاعة بالاجل وتحصيل ثمنها تعد جميعا عمليات مالية تؤثر على الحسابات الشخصية .

٣ ـ عمليات مالية تؤثر على الحسابات الاسمية :

الحسابات الاسمية هى حسابات الايرادات والمصروفات التى تعد بغرض معرفة إجمالى الايرادات والتكاليف حتى يمكن تحديد صافى ربح المشروع أو خسارته ، وذلك بمقارنة إجمالى الايراد بالتكلفة . وهذه الحسابات هى التى تكون حسابات التشغيل والمتاجرة والأرباح والخسائر التى تكون فيما بينها معادلة الربح وذلك بمقارنة إجمالى الايراد مع إجمالى المصاريف التى تحققت خلال الفترة . فزيادة الايراد على المصاريف تعنى تحقق الارباح وبالعكس فإن زيادة المصاريف على الايراد تعـنى تحقق الخسارة . ويظهر الربح أو الخسارة كعنصر من عناصر الميزانية وبالتالى فان هذه الحسابات تؤثر تأثيراً غير مباشر على الميزانية وذلك لعدم ظهورها بذاتها ولكن يحل محلها الربح أو الخسارة كمحصلة لتفاعل هذه الحسابات معا وتعد عمليات المبيعات والمشتريات ومصاريف النقل والاجور والمرتبات والايجار ومصاريف الاضاءة والمياه والمصاريف البيعية والادارية عمليات مالية تؤثر على الحسابات الاسمية .

ثالثا تقسيم العمليات المالية من الناحية الوظيفية

تنقسم العمليات المالية من الناحية الوظيفية إلى :

١ ـ العمليات التمويلية .

وهى العمليات التى يقوم بها المشروع للحصول على الأموال اللازمة لشراء الأصول وسداد المصروفات المختلفة وتقسم مصادر التمويل إلى :

أ ـ تمويل عن طريق أموال الملكية : فرأس المال الذى يسدده المالك يعد من أهم مصادر التمويل المشروع .

ب ـ تمويل عن طريق أموال الافتراض : تلجأ معظم المشروعات إلى البنوك والأفراد لافتراض الأموال اللازمة المشروع ويتعهد المشروع بسداد هذه القروض فى المواعيد المحددة . ويدفع المشروع مقابل إستخدام أموال الغير فائدة محددة .

وتنقسم الأموال المقترضة إلى نوعين :

١ ـ أموال تسدد بعد فترة طويلة وتسمى القروض طويلة الأجل وهذه القروض تسدد فى فترة تزيد عن سنة .

٢ ـ أموال تسدد بعد فترة قصيرة . وتسمى القروض قصيرة الأجل وهذه القروض تسدد فى خلال سنة .

٢ ـ العمليات الاستثمارية

حينما يحصل المشروع على الأموال اللازمة عن طريق مالك المشروع والمقرضين فإنه يقوم باستثمار هذه الأموال ، وتختلف أوجه الاستثمارات تبعا للنشاط المشروع الذى يمارسه ، ويمكن تقسيم إستثمارات المشروع إلى نوعين رئيسيين :

(ا) إستثمارات طويلة الأجل :

يشترى المشروع أصولا تستمر معه لفترة طويلة . وحينئذ فإن المشروع يستثمر أمواله فى إستثمارات طويلة الأجل ، والأصول التى تستمر مع المشروع فترة طويلة يكون الغرض منها إستخدامها فى عمليات المشروع وليس بغرض إعادة بيعها ، مثال ذلك شراء الأراضى والمبانى والآلات والأثاث والسيارات فى المشروعات التجارية والصناعية .

ويطلق محاسبيا على هذه الأصول لفظ « الأصول الثابتة » ولا يعنى الثبات بقاؤها دون أى نقص رغم مرور الفترات الزمنية ، ولكنه يعنى أنها أصول طويلة الأجل ، ليست مقتناه بغرض تداولها بالشراء والبيع .

(ب) إستثمارات قصيرة الأجل :

حينما يستثمر المشروع أموال فى أصول يكون الغرض منها إعادة بيعها خلال هذه الفترة أو الفترة التالية فإن هذه الأصول تعد أصولا قصيرة الأجل ومن أمثلتها المواد الأولية والبضاعة الجاهزة والمهمات والوقود ويطلق محاسبيا على هذه الأصول لفظ الأصول المتداولة ، أو الأصول قصيرة الأجل .

٣ – العمليات الايرادية

وهى العمليات التى يقوم بها المشروع أثناء الفترة المحاسبية بغرض تحقيق الايراد للمشروع حتى يتحقق الربح . فعمليات المبيعات تعد عمليات إيرادية يقوم بها المشروع بغرض بيع البضاعة بسعر يزيد عن التكلفة حتى يحقق الربح . وعمليات الشراء وما يتبعها من مصاريف نقل ومصاريف تخزين تعد عمليات إيرادية تهدف إلى توفير البضاعة اللازمة لاتمام عمليات البيع وتعد عمليات دفع

الأجور والمرتبات والايجار ومصاريف الاضاءة والمياه والمصاريف البيعية والمصاريف الادارية تعتبر عمليات إيرادية لأنها تمثل الأنشطة والخدمات اللازمة حتى يقوم المشروع بوظائف الشراء والانتاج والبيع وتحقيق الربح .

والخلاصة : قد تكون العمليات المالية التى يقوم بها المشروع نقدية أو آجلة وهى قد تؤثر على الحسابات الحقيقية والشخصية والاسمية ، وتبعا لعلاقتها الوظيفية فانها تعد عمليات تمويلية وإستثمارية وإيرادية .

وسوف نخصص هذا الفصل لدراسة العمليات التمويلية والاستثمارية أما العمليات الايرادية فسوف نخصص لها الفصل التالى :

اجراءات تسجيل العمليات المالية

لابد أن يتوافر شرطين أساسين فى العملية المالية التى يجب تسجيلها :

١ - أن تكون العملية المالية مرتبطة بالوحدة المحاسبية ، أى لابد أن تكون الوحدة المحاسبية أحد الأطراف التى يتأثر بها .

٢ - أن تكون العمليات المالية مدعمة بمستندات تتخذ دليلا على تحقق العملية ، وقد تكون مستندات قيد العملية إما داخلية أو خارجية .

المستندات الداخلية : وهى المستندات الصادرة من المنشأة ، مثل فواتير المبيعات التى تتخذ أساسا لقيد المبيعات ، وإيصالات إستلام النقدية التى تتخذ أساسا لقيد المتحصلات النقدية .

المستندات الخارجية : وهي المستندات التى ترد المنشأة من الاطراف الخارجية التى تتعامل معها ، مثل فواتير الشراء التى تتخذ أساسا لقيد المشتريات وإيصالات التسديد التي تتخذ أساسا لقيد المدفوعات النقدية .

ويترتب على ذلك أن أى عملية مالية تقوم بتسجيلها محاسبيا ،لابدوأن يكون لها مستندا خاصا يدعم حدوث العملية ، وتحتفظ المنشأة بهذه المستندات فى ملفات خاصة وتأخذ أرقاما مسلسة حسب ترتيب العمليات حتى يسهـل الرجوع إليها ولذلك يجب أن يذكر بجانب قيد اليومية رقم المستند المدعم لحـدوث العملية وعلى هذا الاساس تتم إجراءات التسجيل على مرحلتين .

الاولى : مرحلة إثبات العمليات المالية فى دفـتر اليومية عن طريق قيود يومية بحيث تكون القيود مدعمة بالمستندات .

الثانية : مرحلة ترحيل قيود اليومية إلى الحسابات الخاصة بها فى دفـتر الاستاذ .

ولا يعنى هـذا أن إجراءات التسجيل قاصرة على المرحلتين السابقتين ولـكن هناك مرحلة أخـرى تتبع هاتين المرحلتين سوف نتناولها بالدراسة فيما بعـد .

وستطبق إجـراءات التسجيل السابقة على العمليات التمويلية والعمليات الاستثمارية والعمليات الايرادية بادئين بإجراءات تسجيل العمليات التمويلية .

أولا : العمليات التمويلية

أ ـ إثبات رأس المال

يعبر رأس المال عن المبالغ التى يخصصها المالك لتكوين وتأسيس المشروع ، وسوف نذكر دراستنا هنا على المشروعات الفردية ، دون التعرض لأى من شركات الأموال ، أو شركات الأشخاص ، وتتعدد صور تخصيص رأس المال

ثم سداده إلى الوحدة المحاسبية التى تعبر عن المشروع (المنشأة الفردية) ومن هذه الصور مايلى :

١ ـ سداد رأس المال نقدا :

مثال : أسس أحمد عادل مشروعا لتجارة الاقمشة باسم « الاذواق الحديثة » وخصص له رأس مال قدره ٥٠٫٠٠٠ جنيه أودعها بخزينة المشروع . ويظهر قيد اليومية فى هذه الحالة كما يلى :

منه	له	البيان	رقم المستند	التاريخ
٥٠٫٠٠٠		من حـ / النقدية		
	٥٠٫٠٠٠	إلى حـ / رأس المال		
		إثبات سداد رأس المال نقدا		

وتظهر الحسابات على الصورة الآتية :

ا ـ نظراً لان النقدية وهى أصل قد زادت ، لهذا يجعل حساب النقدية مدينا ،

ب ـ يكون حساب رأس المال دائنا ، وهو الحساب الذى يمثل نشأة رأس المال وهو التزام على المشروع .

منه — حـ / النقدية (حساب حقيق) — له

المبلغ	البيان	التاريخ	المبلغ	البيان	التاريخ
٥٠٫٠٠٠	إلى حـ/ رأس المال	١ – ١ – ٦٩			
			٥٠٫٠٠٠	الرصيد	
٥٠٫٠٠٠			٥٠٫٠٠٠		

منه ح/ رأس المـال (حساب شخصى) لـه

المبلغ	البيان	التاريخ	المبلغ	البيان	التاريخ
			٥٠٫٠٠٠	من ح/النقدية	١-١ - ١٩٦٩
٥٠٫٠٠٠	الرصيد				
٥٠٫٠٠٠			٥٠٫٠٠٠		

ومن الواضح أنه يتم التسجيل فى الحسابات من واقع قيود اليومية

٢ ـ سداد رأس المال على صورة نقدية بالاضافة إلى بعض الاصول الاخرى

مثال : بدأ أحمد مظهر منشأه لبيع قطع الغيار فى ١ / ١ / ١٩٦٩ بتخصيص العناصر الآتية كرأس مال لهذه المنشأة :

٢٠٫٠٠٠ جنيه نقدية

١٠٫٠٠٠ « مبانى وأراضى

٥٫٠٠٠ « أثاث وتركيبات

قيد اليومية

منـه	لـه	البيـان	رقم صفحة الأستاذ	التاريخ
		من مذكورين		
٢٠٫٠٠٠		ح/النقدية		
١٠٫٠٠٠		ح / الأراضى والمبانى		
٥٫٠٠٠		ح / الأثاث والتركيبات		
	٣٥٫٠٠٠	إلى ح/ رأس المـال		

وهذا القيد يطلق عليه محاسبيا « القيد المركب » ، والقيد البسيط هو الذى يجرى حينما يتأثر حسابين فقط بالعملية المالية أحدهما مدين والآخر دائن ، أما القيد المركب فيجرى حينما تؤثر العملية على أكثر من حسابين ، فقد تكون الحسابات المدينة أكثر من حسابا ، أو تكون الحسابات الدائنة أكثر من حساب وفى المثال السابق كان عدد الحسابات المدينة المتأثرة بالعملية السابقة تبلغ ثلاثة حسابات .

ويجب أن يكون واضحا أن تعدد الحسابات المدينة أو الدائنة فى العملية الواحدة لايؤثر بالمرة على تعادل طرفى القيد ، ذلك لان مجموع ما حملت به الحسابات المدينة من مبالغ يتساوى مع مجموع ما حملت به الحسابات الدائنة ولان القيود نابعة أساسا من معادلة الميزانية .

تصوير الحسابات :

منه — ح/ النقدية (حساب حقيقى) — له

المبلغ	البيان	التاريخ	المبلغ	البيان	التاريخ
٢٠٫٠٠٠	إلى ح/رأس المال	١—١ — ٦٩			
			٢٠٫٠٠٠	الرصيد	١—١ — ٦٩
٢٠٫٠٠٠			٢٠٫٠٠٠		

منه — ح/ الاراضى والمبانى (حساب حقيقى) — له

المبلغ	البيان	التاريخ	المبلغ	البيان	التاريخ
١٠٫٠٠٠	إلى ح/رأس المال	١—١ — ٦٩			
			١٠٫٠٠٠	الرصيد	١—١—٦٩
١٠٫٠٠٠			١٠٫٠٠٠		

منه حساب الأثاث والتركيبات (حساب حقيقى) لـه

المبلغ	البيان	التاريخ	المبلغ	البيان	التاريخ
٥٠٠٠ر٥	إلى ح/رأس المال		٥٠٠٠ر٥	الرصيد	١ – ١ – ٦٩
٥٠٠٠ر٥			٥٠٠٠ر٥		

منه ح/ رأس المال لـه

المبلغ	البيان	التاريخ	المبلغ	البيان	التاريخ
			٣٥٠٠٠ر٣٥	من مذكورين	١–١–١٩٦٩
				ح/ النقدية	
٣٥٠٠٠ر٣٥	الرصيد	١–١–١٩٦٩		ح/الأراضى والمبانى	
				ح/ الأثاث والتركيبات	
٣٥٠٠٠ر٣٥			٣٥٠٠٠ر٣٥		

٣ – عند شراء منشأة قائمة

قد يفضل المالك شراء منشأة قائمة ، فيكون له ملكية أصولها وعليه الوفاء بالتزامات هذه المنشأة ، ويعتبر المبلغ الذى يسدده إلى المالك القديم (البائع) بمثابة رأس مال المنشأة المشتراة ، ويكون رأس المال ممثلا لصافى أصول المشروع القديم أى الفرق بين مجموع الأصول وبين الالتزامات .

مثال : إشترى محمود محل تجارى من مصطفى وقد دفع إلى مصطفى مبلغ ١٥٠٠٠ جنيه كثمن للمحل التجارى والذى كان يشمل الأصول والإلتزامات الآتية : ـ

الأصول ٥٠٠٠ جنيه مبانى ، ٩٠٠٠ جنيه الات، ٣٠٠٠ جنيه سيارات ، ١٠٠٠ جنيه بضاعة ، ١٠٠٠ جنيه دين على محلات سامى شاكر الالتزامات ٢٥٠٠ قرض من البنك الصناعى ، ١٥٠٠ جنيه دين مستحق لوصفى كامل .

قيد اليومية :

منه	له	البيان	رقم صفحة الأستاذ	التاريخ
		من مذكورين		١ – ١ – ٦٩
٥٠٠٠		حـ / المبانى		
٩٠٠٠		حـ / الآلات		
٣٠٠٠		حـ / السيارات		
١٠٠٠		حـ / البضاعة		
١٠٠٠		حـ / سامى شاكر		
		إلى مذكورين		
	٢٥٠٠	حـ / قرض البنك الصناعى		
	١٥٠٠	حـ / وصفى كامل		
	١٥٠٠٠	حـ / رأس مال المشروع		
		اثبات شراء محل مصطفى – سداد رأس المال		

ويتضح من هـذا القيد أن مجموعة الاصول الخاصة بالمنشأة تعبر عن الحسابات المدينة ، وكذلك تعبر الالتزامات الخاصة بالمحل القديم عن الحسابات الدائنة . أما الفرق بين مجموع الاصول ومجموع الالتزامات فهو يمثل رأس المال وهو يعادل المبلغ المدفوع لصاحب المحل القديم ، وبذلك فان الاصول هي ممتلكات المشروع الجديد ، والتزامات المحل القديم التى انتقلت إلى المشروع الجديد أصبحت التزامات عليه .

تصوير الحسابات :

منه — ح/ الاراضى والمبانى (حساب حقيقى) — له

٥٠٠٠	إلى مذكورين	١ – ١ – ٦٩	٥٠٠٠	رصيد	

منه — ح/ الآلات (حساب حقيقى) — له

٩٠٠٠	إلى مذكورين	١ – ١ – ٦٩	٩٠٠٠	رصيد	

منه — ح/ السيارات (حساب جقيقى) — له

٣٠٠٠	إلى مذكورين	١ – ١ – ٦٩	٣٠٠٠	رصيد	

منه — ح/ البضاعة (حساب حقيقى) — له

١٠٠٠	الى مذكورين	١ – ١ – ٦٩	١٠٠٠	رصيد	

منه ح/ سامي شاكر (حساب شخصى) له

١٠٠٠	إلى مذكورين	١ - ١ - ٦٩	١٠٠٠	رصيد	

منه ح/ قرض البنك الصناعى (حساب شخصى) له

٢٥٠٠	رصيـــد		٢٥٠٠	من مذكورين	١ - ١ - ٦٩

منه ح/ وصفى كامل (حساب شخصى) له

١٥٠٠	رصيد		١٥٠٠	من مذكورين	١ - ١ - ٦٩

منه ح/ رأس المال (حساب شخصى) له

١٥٠٠	رصيـــد		١٥٠٠	من مذكووين	١ - ١ - ٦٩

ب - اثبات القروض :

فى العـــادة لايكتفى المشروع باستخدام أموال الملاك فقط ، بل يستخدم أموالا مقترضة من الغير ، حيث يستثمر هذه الامـوال إما فى استثمارات طويلة الاجـــل (شراء أصول ثابتة) وإما لاستخدامها فى إستثمارات قصيرة الاجل (شراء أصول متداولة) .

ويجب على المشروع أن يراعى إستخدام القروض المناسبة لطبيعـة الاصل

الذى يستثمر فيه أموال القرض ، فإذا كانت الاصول المرغوب شراءهـا أصولا طويلة الاجل فإن القرض المناسب هو القرض طويل الاجل ، وهى القرض التى لايستحق سداها الا خـــلال سنوات عديدة ، وإذا كانت الاصول التى سوف يستثمر فيها أمـــوال القرض ذات طبيعة قصيرة الاجـل (البضاعة) فإنه يلزم الحصول على قروض قصيرة الاجل وهى التى يتم سدادها خلال سنة أو أقل .

يمكننا الآن تقسيم التزامات المشروع من القروض إلى نوعين .

ا ـ التزامات طويلة الاجل : حيث تزيد مدة القرض عن سنة .

ب ـ التزامات قصيرة الاجل : وهى التى تسدد خلال سنة على الاكثر .

ويترتب على عملية الافـتراض أن تدفع المنشأة للمقرضين مقـابل إستخدام أموالهم ، ما يطلق علية الفائدة ، وهى تمثل نفقة إستخدام أموال الغير .

ونعرض فيما يلى قيود اليومية والترحيل إلى الحسابات التى تترتب على عمليات الاقتراض .

١ - الحصول على قروض طويلة الاجل .

مثال : قرر معرض ماهر للسيارات شراء قطعة أرض وبناء معرض عليها ، وقد تعاقد مع البنك العقارى للحصول على قرض قدره ١٠٠٠٠٠ جنيه يسددبعد خمس سنوات بفائدة قدرها ٥ ٪ سنويا ،وحصل المعرض على قيمة القرض نقدا أودعها الحساب الجارى بالبنك .

قيد اليومية

منـه لـه

١٠٫٠٠٠	١٠٫٠٠٠	من ح / جارى البنك الى ح / قرض البنك العقارى اثبات حصولنا على قرض من البنك العقارى			٥ – ١ – ٦٩

تصوير الحسابات

منـه ح/ جارى البنك (حساب شخصى) لـه

١٠٫٠٠٠	الى ح / قرض البنك العقارى	١٩٦٩/١/٥	١٠٫٠٠٠	رصيـــد	

منـه ح/ قرض البنك العقارى لـه

١٠٫٠٠٠	رصيد		١٠٫٠٠٠	من ح / النقدية	٦٥/١/٥

٢ـ سداد القروض طويلة الاجل

مثال : فى ٦٩/١/٧ قامت منشأة ماهر لتجارة السيارات بسداد قرض البنك العقارى الذى بلغ رصيده فى هذا التاريخ ١٠٫٠٠٠ جنيه .

يجعل حساب القرض مدينا فى هذه الحالة وحساب النقدية دائنا .

قيد اليومية

١٠٠٠٠ر١٠	١٠٠٠٠ر١٠	من حـ / قرض البنك العقارى إلى حـ / النقدية إثبات سداد القرض الى البنك العقارى		١٩٦٩/١/٧

تصوير الحسابات

منه — حـ/ النقدية — له

		١٠٠٠٠ر١٠	من حـ /البنك العقارى	٦٩/١/١٧

منه — حـ/ البنك العقارى (قرض) — له

١٠٠٠٠ر١٠	إلى حـ / النقدية	٦٩/١/٧	١٠٠٠٠ر١٠	الرصيد	٦٩/١/١
١٠٠٠٠ر١٠			١٠٠٠٠ر١٠		

وهكذا يكون رصيد حساب القرض بعد السداد صفراً ويقفل الحساب حينئذ ولا يؤثر على الميزانية فهو لا يظهر بها .

٢ - القروض قصيرة الأجل

وهى القروض التى يتم سدادها خلال سنة ويلجأ المشروع إلى البنوك التجارية عادة ، وهى البنوك التى تعتبر متخصصة فى هذا النوع من الاقراض،فيحصل منها على ما يحتاجه من قروض قصيرة الأجل ، وتستخدم أموال هـذه القروض فى

الاستثمارات القصـــيرة فتمول منها البضاعة ، أو تسدد منها الاحتياجات المالية المؤقتة .

مثال : فى ١٩٦٩/١/١ اقترضت منشأة خميس مبلغ ٥٠٠٠ جنيه من بنك بورسعيد ، على أن يسدد القرض بعد ثلاثة شهـور وفى ٦٩/٤/١ قامت المنشأة بسداد هذا القرض .

قيود اليومية

٥٠٠٠		من حـ / النقدية		١٩٦٩/١/١
	٥٠٠٠	الى حـ / بنك بورسعيد		
		اثبات القرض		
٥٠٠٠		من حـ / بنك بور سعيد		١٩٦٩/١/١
	٥٠٠٠	الى حـ / النقدية		
		اثبات سداد القرض		

منـه   حـ/ النقدية (حساب حقيقى)   لـه

٥٠٠٠	الى حـ /بنك بورسعيد	٦٩/١/١	٥٠٠٠	من حـ / بنك بورسعيد	٦٩/٤/١

لـه   حـ/ بنك بورسعيد (حساب شخصى)   لـه

٥٠٠٠	الى حـ / النقدية	٦٩/٤/١	٥٠٠٠	من حـ / النقدية	٦٩/١/١

٤ ـ استخدام رأس المال والقرض لشراء منشأة قائمة

أراد سمير عبد العزيز شراء محل الورود الذى يمتلكه كمال خليفة، كانت أصول المحل كما يلى :

١٠٫٠٠٠ جنيه مبانى وأراضى
٥٫٠٠٠ جنيه أثاث
١٠٫٠٠٠ جنيه سيارات

٢٥٫٠٠٠ جنيه قيمة المحل

ولم يكن لدى المشترى المال الكافى لشراء المحل ، لذلك اقترض من بنك مصر مبلغ ٥٠٠٠ جنيه ، وسدد الثمن كله إلى صاحب المحل فى ١٩٦٩/٩/٥ .

قيد اليومية

		من مذكورين		
١٠٠٠٠		ح / المبانى والأراضى		
٥٠٠٠		ح / الأثاث		
١٠٠٠٠		ح / السيارات		
		الى مذكورين		
	٥٠٠٠	ح / بنك مصر		
	٢٠٠٠٠	ح / رأس المال		
		اثبات شراء المحل وسداد رأس المال والقرض من بنك مصر		

(٥) يلاحظ أن قيمة رأس المال هنا هى الفرق بين قيمة المحل وقيمة القرض الذى يعتبر هو الالتزام الوحيد على المنشأة للغير .

تصوير الحسابات :

منـه ح/ المبانى والأراضى (حساب حقيق) لـه

			٦٩/٩/٥	الى مذكورين	١٠٠٠٠

ح/ الأثاث (حساب حقيق)

			٦٩/٩/٥	الى مذكورين	٥٠٠٠

ح/ السيارات (حساب حقيقى)

			٦٩/٩/٥	الى مذكورين	١٠٠٠٠

ح/ رأس المال (حساب شخصى)

٦٩/٩/٥	من مذكورين	٢٠٠٠٠			

ح/ بنك مصر (حساب شخصى)

٦٩/٩/٥	من مذكورين	٥٠٠٠			

ثانيا ـ العمليات الاستثمارية

نتيجة للعمليات التمويلية ، يحصـــل المشروع على الأموال اللازمة للاستثمار ثم يقوم باستثمار هذه الاموال فى أحد نوعين من الاستثمارات ، إما استثمارات طويلة الاجل أو استثمارات قصيرة الاجل .

١ ـ عمليات الاستثمار طويلة الاجل .

وتتضمن العمليات الخاصة بالحصول على الاصول طويلة الاجل ، والتى يكون الهدف منها هو إستخدامها فى العمليات الانتاجية المشروع،وهى لذلك لا يكون الغرض منها هو إعاده بيعها أو تحويلها إلى منتجات يمكن بيعها. ولا يوجد تحديد قاطع لنوع الاصول التى يمكن أن نطلق عليهـا محاسبيا أصولا طويلة الاجـــل ، ويتوقف التحديد على طبيعة نشاط المنشأة المعينة ،فالاراضى تعد بالنسبة لمشروع صناعى أصولا طويلة الاجل ، بينما تعتبر أصولا قصيرة الاجل إذا كانت تشترى أو تباع بمعرفة منشآت تقسيم الاراضى وبيعها ، وهى المنشآت التى تتخصص فى شراء وبيع الاراضى .

ولا تعتـــبر الالات من الاصول الطويلة الاجل بالنسبة للشركة التى تقوم بصناعة هذه الالات وبيعها كنشاط أساسى لها ، أما المنشآت التى تشترى هـذه الالات ذاتها لاستخدامها فى عملياتها الانتاجية فإنها تستخدمها كأصـــول طويلة الاجل .

والسيارات تعد أصولا طويلة الاجل بالنسبة المشروعات التى تستخدم هـذه السيارات فى عمليات نقل المواد الاولية والمنتجات الجاهزة وكذلك نقل الموظفين والعمال،وكلها تمثل المساهمة فى العملية الانتاجية فى المنشأة ، ولـكننا إذا انتقلنا

إلى شركة للتجارة فى السيارات فإن هذه الاصول (السيارات) تعتبر بالنسبة لها أصولا متداولة .

من العرض السابق يمكن القول أن الاصول طويلة الاجل هى الاصول التى يقتنيها المشروع لا بغرض إعادة بيعها، ولكن لاستخدامها فى العمليات الانتاجية ويستمر إستخدامها فترات زمنية طويله الاجل.

وعند شراء هـــذه الاصول الطويلة الاجل ، فإن حساباتها تجعل مدينة أما الطرف الدائن فهــو يتوقف على الطرف الآخر فى عملية الشراء ، وكيفية سداد الثمـــن .

مثال : قامت منشأة سعيد التجارية بشراء أثاث بمبلغ ٣٠٠٠ جنيه من منشأة الاثاث الحديث ودفعت الثمن نقداً وذلك فى ٥/٣/١٩٦٩ .

قيد اليومية

٣٠٠٠		من حـ / الأثاث			٦٩/٣/٥
	٣٠٠٠	الى حـ / النقدية			
		اثبات شراء أثاث نقدا			

الترحيل الى الحسابات

منه   حـ/ الاثاث (حساب حقيقى)   له

٣٠٠٠	الى حـ / النقدية	٦ / ٣ / ٦٩			

منه | ح/ النقدية (حساب حقيقى) | له

			٣٠٠٠	من ح/ الاثاث	٦/ ٣/ ٦٩

مثال فى ٦/٨/٦٩ قامت منشأة على السيد الصناعية بشـــراء آلات قيمتها ٥٠.٠٠٠ جنيه من منشأة السيد على وتعهدت بدفع الثمن بعد سنتين .

قيد اليوميه

٥٠٠٠٠		من ح/ الآلات		٦/٨/٩٦
	٥٠٠٠٠	الى ح/ السيد على شراء آلات من منشأة السيد على يسدد ثمنها بعد سنتين		

تصوير الحسابات

منه | ح/ الالات (حساب حقيقى) | له

٥٠٠٠٠	الى ح/ السيد على	٦/٨/٦٩			

منه | ح/ السيد على (حساب شخصى) | له

			٥٠٠٠٠	من ح/ الآلات	٦/٨/٦٩

مثال : قامت منشأة صبرى رضـا التجارية بشراء سيارات قيمتها ١٠.٠٠٠ جنيه فى ٣/١/١٩٦٩ من منشأة سامى عرفة لتجاره السيارات وقامت بسداد ٥٠٠٠ جنيه فوراً ، أما الباقى فيسدد بعد سنة .

قيد اليومية

١٠٠٠		من حـ/ السيارات			٦٩/١/٣
		الى مذكورين			
	٥٠٠٠	حـ/ النقدية			
	٥٠٠٠	حـ/ سامى عرفة			
		اثبات شراء سيارات من سامى عرفه ودفع نصف الثمن نقدا			

منه — حـ/ السيارات (حساب حقيقى) — له

١٠٠٠٠	الى مذكورين	٦٩/١/٣			

منه — حـ/ النقدية (حساب حقيقى) — لـه

			٥٠٠٠	من حـ/ السيارات	٦٩/١/٣

منه — حـ/ سامى عرفه (حساب شخصى) — له

			٥٠٠٠	من حـ/ السيارات	٦٩/١/٣

ب ــ عمليات الاستثمار قصير الاجل :

تتضمن هذه العمليات شراء أصول لغرض بيعها فى خلال الفترة المحاسبية الحالية أو الفترة المحاسبية التالية ، وهى لذلك لاتبقى لدى المشروع فترة زمنية

طويلة كما هو الحال بالنسبة الأصول طويلة الأجل ، وتعتبر المواد الأوليـــة والبضاعة المصنوعة من الأصول قصيرة الأجل .

وتشترى البضاعة بسعر معين كما تباع بسعر غالبا ما يكون مختلفـــا ، فسعر الشراء يضاف إليه صافى الربح الذى يرغب المشروع فى تحقيقه لينتج سعر البيع للبضاعة ، وتسجل البضـــاعة المشتراة بثمن الشراء فى حساب المشتريات ، أما البضاعة المباعة فتسجل فى حساب المبيعات بسعر البيع .

وتنقسم البضاعة المشتراة إلى نوعين :

١ ـــ المواد الأولية والمهمـات : وهى مشتريات المشروع الصناعى الذى يقوم بعمليات صناعية على هذه المواد فيحولها إلى منتجات صالحـــة للاستهلاك فيمكن بيعها .

٢ ـــ البضاعة التامة : وتمثل مشتريات المشروع التجارى الذى يقوم بشراء السلع وبيعها على الصورة التى هى عليها لعملائه .

مثال : قامت منشأة زكريا بشراء بضاعة بمبلغ ٢٠٠٠ جنيـــه ودفع الثمن نقداً وذلك يوم ٣٠/٣/ ١٩٦٩ .

قيد اليومية

٢٠٠٠	٢٠٠٠	من ح/ المشتريات الى ح/ النقدية اثبات شراء بضاعة نقدا		٦٩/٣/٣٠

منه   ح/ المشتريات (حساب اسمى)   له

٢٠٠٠	الى ح/ النقدية	٣٠/٣/ ٦٩			

منه   ح/ النقدية (حساب حقيقى)   لـــه

			٢٠٠٠	من ح/ المشتريات	٣٠ — ٣

مثال : قامت منشأة الزجاج الحديث بشراء مواد أولية قيمتها ٣٠٠٠ جنيه على الحساب من منشأة جميل على وذلك فى ١٩٦٩/٣/٢٧ على أن يسدد الثمن بعد ثلاثة شهور .

٣٠٠٠	٣٠٠٠	من ح/ المواد الأولية الى ح/ جميل على إثبات شراء المواد الأوليــة على الحساب		٢٧ — ٣—٦٩

ح/ المواد الأولية (حساب حقيقى)

٣٠٠٠	الى ح/ جميل على	٢٧ — ٣			

ح/ جميل على (حساب اسمى)

			٣٠٠٠	من ح/ المواد الاولية	٢٧ — ٣

مثال : قامت منشأة السيد العطار لتجارة السيارات بشراء خمس سيارات من شركة النصر بسعر ٢٠٠٠ جنيه للسيارة ، وذلك فى ١٨/١/١٩٦٩ وقد قامت بسداد نصف الثمن نقدا على أن يسدد الباقى بعد سبعة شهور .

قيد اليومية :

١٠٠٠٠		من ح/ المشتريات			٦٩/١/١٨
		الى مذكورين			
	٥٠٠٠	ح/ النقدية			
	٥٠٠٠	ح/ شركة النصر			
		شراء ٥ سيارات ودفع نصف الثمن			

منه ح/المشتريات (حساب اسمى) لـه

١٠٠٠٠	الى ح/مذكورين	١٨ — ٨			

منه ح/ النقدية (حساب حقيقى) لـه

			٥٠٠٠	من ح/ المشتريات	١٨ — ١

منه ح/ شركة النصر (حساب شخصى) له

			٥٠٠٠	من ح/ المشتريات	١٨ — ١

ويلاحظ أنه مادام نشاط المنشأة قائما على شراء وبيع السيارات ، فـإن السيارات تعد أصلا طويل الأجل ، وبالتالى فإن الحساب الذى يجب أن تسجل فيه

عملية الشراء هو حساب المشتريات وليس حساب السيارات ، أما إذا اشترت تلك المنشأة سيارات لغرض استخدامها فى العمليات الإنتاجية وليس لغرض إعادة بيعها فإن هذه السيارات حينئذ تعد أصولا طويلة الأجل وتسجل عملية الشراء فى حساب السيارات .

شراء الأوراق المالية كاستثمار قصير الاجل

وتجد المنشأة أن لديها فائض من النقدية ، وهذا الفائض سيظل موجودا لفترة زمنية معينة ، وبدلا من بقائه عاطلا بالمنشأة فإنها تقوم بشراء أوراق مالية للحصول منها على عائد ، وحينما تحتاج الى النقدية فإنها تبيع هذه الاستثمارات ، ولهذا يعد الاستثمار فى الأوراق المالية بصفة مؤقتة استثمار قصير الأجل .

مثال : قامت منشأة أبو زيد بشراء أوراق مالية بمبلغ ١٠,٠٠٠ جنيه نقداً فى ٢٨ / ٧ / ١٩٦٢

قيداليومية :

١٠٠٠٠		من حـ/الأوراق المالية		٢٨ – ٧
	١٠٠٠٠	الى حـ/ النقدية		
		شراء أوراق مالية نقدا		

منه — حـ/ الأوراق المالية (حساب حقيقى) — له

١٠٠٠٠	الى حـ / النقدية	٢٨ – ٧			

حـ / النقدية (حساب حقيقى)

			١٠٠٠٠	من حـ/ الاوراق المالية	٢٨ – ٧

عمليات المنشأة مع البنوك

فى الغالب لا تحتفظ المنشأة بكل النقدية فى الخزينة ، ولكنها تحتفظ بمبلغ معقول يكفى لتغطية سداد الدفعات الصغيرة من المصروفات النقدية ، وتودع الباقى لدى البنك كحساب جارى ، ويترتب على عمليات الإيداع زيادة الحساب الجارى بالبنك ، بينما يترتب على عمليات السحب نقص الحساب الجارى بالبنك ، وفى مقابل الخدمات التى يقدمها البنك المنشأة ، يقوم البنك بتحميل المشروع بمصاريف الحساب الجارى ، وذلك عن طريق خصمها من رصيد الحساب الجارى لديه .

مثال : ١ـ قامت منشأة العطار بإيداع مبلغ ١٠٫٠٠٠ جنيه فى حسابها الجارى ببنك الاسكندرية ، فافتتحت بذلك هذا الحساب فى ١/١/١٩٦٩

٢ — اشترت بضاعة بمبلغ ٢٠٠٠ جنيه من منشأة عبد السلام وسددت الثمن بشيك مسحوب من البنك المذكور وذلك فى ٥ / ١ / ١٩٦٩ .

١٠٠٠٠		من حـ/ الحساب الجارى ببنك الاسكندرية		١ — ١ — ٦٩
	١٠٠٠٠	الى حـ/ النقدية		
		اثبات إيداع المبلغ ببنك اسكندرية		
٢٠٠٠		من حـ/ المشتريات		١٥ — ١ — ٦٩
		الى حـ/ الحساب الجارى		
	٢٠٠٠	بنك اسكندرية		
		إثبات المشتريات وسداد ثمنها بشيك على الحساب الجارى		

منه ح/ الحساب الجارى ببنك إسكندرية (حساب شخصى) له

١٠ر٠٠٠	الى ح/ النقدية	١ - ١ - ٦٩	٢ر٠٠٠	من ح/ المشتريات	٦٩/١/٥

منه ح / النقدية (حساب حقيقى) له

٢٥٠٠٠	رصيد أول الفترة	١٩٦٩/١/١	١٠ر٠٠٠	من ح/ الحساب جارى بنك اسكندرية	٦٩/١/١

وافترضنا أن رصيد النقدية أول الفترة ٢٥٠٠٠ جنيه .

منه ح / المشتريات (حساب اسمى) له

٢٠٠٠	إلى ح/الحساب الجارى ببنك اسكندرية	٦٩/١/٥			

وبهذا نكون قد انتهينا من دراسة تسجيل وترحيل العمليات التمويلية والاستثمارية وننتقل لدراسة تسجيل وترحيل العمليات الايرادية .

أسئلة وتمارين الفصل الرابع

١ — عرف العمليات المالية مع ذكر بعض الأمثلة لعمليات مالية يقوم بها مشروع ما .

٢ — أذكر التقسيمات الأساسية للعمليات المالية مع ذكر أمثلة .

٣ — بين على شكل جدول العمليات النقدية والآجلة وأنواع الحسابات التى تمثلها مع ذكر علاقتها الوظيفية .

- سداد رأس المال نقدا
- الحصول على قرض طويل الأجل من البنك العقارى
- شراء آلات نقدا لمشروع صناعى
- شراء سيارات لمشروع تجارى لتجارة الأقمشة
- الحصول على قرض قصير الأجل من بنك بورسعيد
- شراء بضاعة بالأجل من مورد تجارى
- إيداع نقدية كحساب جارى بأحد البنوك
- الشراء النقدى لأوراق مالية كاستثمارات قصيرة الأجل .

٤ — فى ١/١/ ١٩٦٨ إشترى ماهر عرفه المحل التجارى الذى كان يمتلكه سامى خميس وكانت أصول والتزامات المحل كالآتى :

الأصول : ١٠٠٠٠ جنيه أراضى ومبانى ، ٥٠٠٠ جنيه أثاث ، ٥٠٠٠ جنيه سيارات ، ٥٠٠٠ جنيه أوراق مالية .

الالتزامات : ٣٠٠٠ جنيه موردون .

وقد حصل ماهر عرفة من بنك القاهرة على قرض يبلغ ٧٠٠٠ جنيـه حتى يمكن سداد ثمن المحل .

والمطلوب : إثبات العمليات السابقـة عن طريق قيود اليومية مع ترحيلها للحسابات وذكر نوع الحسابات .

٥ — فيما يلى العمليات المالية التى قامت بها منشأة كمال أبو زيد للنقل السريع خلال شهر يناير ١٩٦٩ .

١ — أسس صاحب المنشأة المشروع برأس مال قدره ٥٠٠٠٠ جنيـه أودع منها ٣٠٠٠٠ بخزينة المحل أما الباقى فتم إيداعه كحساب جارى ببنـك الاسكندرية .

٢ — فى ٤ / ١ / ١٩٦٩ تم شراء مبنى بمبلغ ١٠٠٠٠ جنيه مقـرا المشروع ، وقد تم دفع الثمن نقدا .

٣ — فى ٦ / ١ / ٦٩ تم شراء أربعة سيارات نقل ثمن الواحدة ٤٠٠٠ جنيه لاستخدامها فى نشاطه التجارى وقد سدد الثمن بشيك على الحساب الجارى .

٤ — فى ٩ / ١ / ٦٩ إشترى أثاث بمبلغ ٤٠٠٠ جنيه من محلات وصفى وقد سدد الثمن نقدا .

والمطلوب :

١ — إثبات العمليات السابقة فى دفتر اليومية العامة .

٢ — ترحيل العمليات للحسابات مع ذكر نوع الحساب .

٦ — فيما يلى العمليات المـالية التى قامت بها منشأة الحذاء الحديث :

١ ــ أسس المنشأة طلبة على برأس مال قدره ٢٠٠٠٠ جنيــه أودعه خزينة المحل وذلك فى ١ / ٤ / ١٩٦٩.

٢ ــ قامت المنشأة بشراء مبنى يبلغ تكلفته ١٠٠٠٠ جنيه دفعت نقدا فى ٣/٤/١٩٦٩.

٣ ــ لتأثيث المحل قامت المنشأة بعمل تركيبات بلغت تكلفتهــا ٤٠٠٠ جنيه ودفعت نقدا فى ٥ / ٤/ ١٩٦٩ .

٤ ــ إشترت المنشأة أثاثا بمبلغ ١٠٠٠ جنيه دفعت نقــدا وذلك فى ٦/ ٤ / ١٩٦٩ .

٥ ــ اشترت المنشأة بضاعة على الحساب بمبلغ ٣٠٠٠ جنيه من محلات زينة فى ٧ / ٤ / ١٩٦٩ .

٦ ــ إشترت المنشأة بضاعة نقدا بمبلغ ١٠٠٠ جنيه من محـلات عروس البحر فى ٨ / ٤ / ١٩٦٩ .

٧ ــ حصلت المنشأة على قرض من بنك إسكندرية قيمته ٥٠٠٠ جنيه وذلك فى ٩/٤/١٩٦٩ .

٨ ــ تم إيداع مبلغ القرض كحساب جارى للمنشأة فى بنك اسكندرية .

٩ ــ باعت المنشأة أحذية بمبلغ ٨٠٠ جنيه نقدا فى ١٠/٤/٦٩ .

والمطلوب :

١ ــ إجراءات قيود اليومية .

٢ ــ ترحيل العمليات السابقة للحساب مع ذكر نوع الحساب .

٣ ــ بيان نوع العمليات السابقة من ناحية علاقتها الوظيفية .

٢ — بدأ فكرى أعماله التجارية فى أول يناير ١٩٧٠ بالعناصر الآتية :

٥٠٠ جنيه أثاث ، ١٠٠٠ جنيه بضاعة ، ٦٠٠ جنيه أوراق ماليـــة ، ٩٠٠ جنيه نقدية مودعة بخزينة المحل ، ٥٠٠ جنيه قرض من بنك بور سعيد

وقد تمت العمليات الآتية خلال شهر يناير سنة ١٩٧٠ :

١ — فى ٢/ ١ إشترى المحل بضاعة من محلات النجمة بمبلغ ١٠٠٠ جنيه، سدد نصف ثمنها فورا والباقى يسدد بعد أسبوع .

٢ — فى ٤ | ١ باع المحل بضاعة نقدا إلى سمير بمبلغ ٨٠٠ جنيه .

٣ — فى ٩/ ١ سدد المحل المستحق لمحلات النجمة .

٤ — فى ١٠/ ١ قام المحل بفتح حساب جارى ببنك الاسكندرية عن طريق ايداع مبلغ ٥٠٠ جنيه فى هذا الحساب .

٥ — فى ١٥ / ١ إشترى المحل أوراق مالية قيمتها الإسمية ٤٠٠ جنيـه بمبلغ ٣٨٠ جنيه سدد ثمنها بشيك على الحساب الجارى .

٦ — فى ٢٠/ ١ سدد المحل ٢٠٠ جنيه نقدا كجزء من القرض المستحق لبنك بور سعيد .

٧ — فى ٣١/ ١ سدد المحل مبلغ ١٠٠ جنيه كمرتبات وأجور لموظفى وعمال المحل عن شهر يناير ١٩٧٠ . وكذلك سدد المحل فى نفس التاريخ مبلغ ٥٠ جنيه إيجار المحل عن نفس الشهر.

والمطـــلوب :

١ — إثبات العمليات السابقة فى دفتر اليومية العامة مع بيان نوع كل عملية

٢ — ترحيل العمليات السابقة لحسابات دفتر الأستاذ مع بيان نوع الحساب .

٨ — بدأ حسام أعماله التجارية عن طريق شراء منشأة قائمة وهى محلات الأنوار وذلك بمبلغ إجمالى قدره ٦٠٠٠ جنيه . وقد كانت عناصر الأصول والالتزامات لمحلات الأنوار فى تاريخ الشراء كالآتى :

الأصول : ٢٠٠٠ جنيه مبانى ، ١٠٠٠ جنيه سيارات ، ٣٠٠٠ جنيه بضاعة ، ٦٠٠ جنيه دين مستحق على العميل كمال ، ٤٠٠ جنيه دين مستحق على العميل وجدى .

الالتزامات : ٤٠٠ جنيه قرض من بنك الاسكندرية ، ٦٠٠ جنيه دين مستحق على المنشأة لشركة الأهرام .

ولكى يتمكن حسام من سداد الثمن فقد إقترض من بنك بورسعيد مبلغ ٢٠٠٠ جنيه لمدة ٦ شهور بفائدة ٤٪ .

والمطلوب :

١ — اثبات عملية الشراء بدفاتر محلات حسام (المنشأة الجديدة) مع بيان نوع العملية .

٢ — ترحيل العمليات السابقة إلى حسابات دفتر الأستاذ مع ذكر نوع الحساب .

الفصل الخامس

العمليات الإيرادية

أولا : عمليات تحقيق الأيراد

- عمليات المبيعات
- عمليات مردودات المبيعات
- عمليات تحقيق الايراد السنوى

ثانيا : عمليات التكاليف اللازمة لتحقيق الايراد

- عمليات الشراء
  - الشراء النقدى والآجل
  - مردودات المشتريات
  - مصاريف نقل المشتريات
  - خصومات الشراء
- المصروفات البيعية
- المصروفات الادارية
- المصروفات المالية

بعد أن يتم تأسيس المشروع والحصول على الأمـــوال اللازمة من الملاك والمقرضين ، يقوم المشروع بإستخدام أموال الملكية والاقتراض فى الاستثمارات التى يتطلبها النشاط فى الاصول الطويلة والقصيرة الأجل ، وبعد ذلك من البديهى أن يزاول المشروع نشاطة العادى من بيع وشراء وذلك عن طريق العمليات الايرادية . ويقصد بالعمليات الايرادية ، أنها العمليات التى يزاولهـــا المشروع بغرض تحقيق الايراد ، وتتضمن هذه العمليات :

١ ـ عمليات تحقيق الايراد:

وهى عمليات البيع وأداء الخدمات ، فالمشروع التجارى يشترى البضاعة من الموردين بغرض إعادة بيعها وتحقيق الايراد .

والمشروع الصناعى يشترى المـــواد الأولية ، ثم يقوم بعمليات تصنيعها لتكون منتجا تاما . أما مشروعات الخدمات مثل النقل والتأمين والقوى المحركة فتؤدى هذه الخدمات إلى الغير بغرض تحقيق الايراد ، ولهذا تعد عمليات البيع وأداء الخدمات عمليات إيرادية يتولد عنها تدفق الايراد المشروع .

٢ - العمليات اللازمة لتحقيق الايراد :

لكى تتم عملية البيع فيجب القيام ببعض الأنشطة والمهام وتتكلف المنشأة بعض التكاليف فى سبيل أداء هذه الأنشطة بغرض تحقيق الايراد . فالبضاعة

المباعة فى المشروع التجارى نجد أنها تكلفت ثمن الشراء ثم تكاليف النقل والتخزين، وكذلك هناك بعض المصروفات اللازمة للقيام بالجهود البيعية، وكذلك مصاريف لازمة للنشاط الادارى وكل هذه العمليات تعد لازمة لتحقيق الايراد .

أما فى المشروع الصناعى فإن الأمر يستلزم شراء المواد الأولية ، سداد أجور العمال ، وسداد مصاريف الوقود والقوى المحركة وغيرها من المصروفات اللازمة للحصول على الانتاج علاوة على سداد المصروفات اللازمة للجهود البيعية والادارية وهذه العمليات أيضا تعد عمليات لازمة لتحقيق الايراد .

وفى مشروعات الخدمات فإن الأمر يتطلب دفع النفقات والتكاليف اللازمة لتقديم الخدمة للعميل وتعد هذه العمليات لازمة لتحقيق الايراد ومن العرض السابق يتضح أن العمليات الايرادية تتضمن ناحيتين :

١ ـ الحصول على الايراد نتيجة المبيعات أو أداء الخدمات .

٢ ـ تحمل التكاليف والمصاريف المختلفة التى تتمثل فى تكلفة المبيعات والخدمات ومصاريف النشاط البيعى والادارى .

ولهذا تبين العمليات الايرادية نتيجة نشاط المشروع من ربح أو خسارة وذلك عن طريق مقارنة حصيلة المبيعات أو الخدمات بالتكاليف والمصروفات . وتسجل العمليات الايرادية فى حسابات يطلق عليها الحسابات الاسمية، والغرض من إعدادها هو تسجيل أنشطة المشروع فى مجال تحقيق الايراد والتكاليف اللازمة لتحقيقه ثم تفرغ أرصدة هذه الحسابات فى نهاية الفترة فى قائمة الارباح والخسائر لبيان نتيجة نشاط المشروع عن الفترة .

وسوف نبين فى هذا الفصل كيفية تسجيل وترحيل العمليات الايرادية .

أولا . عمليات تحقيق الايراد

الايرادات هى الاصول المتدفقة من العملاء المشروع نتيجة قيام المشروع ببيع بضاعته أو أداء الخدمات ، والاصول المتدفقة المشروع من العمـلاء قد تـكون نقدية فى حالة البيع النقدى ، وقد تكون على شكل حقوق مالية المشروع لدى الغير كما فى حالة البيع الآجـل ، معنى ذلك أن عمليات تحقيق الايراد فى المشروعات تنحصر أساسا فى نوعين :

١ ـ البيع النقدى

٢ ـ البيع الآجل

مثال : بلغت مبيعات منشأة سعيد أبو شقرة لتجارة الاقمشة فى ١٩٦٩/١/٥ مبلغ ٣٠٠٠ جنيه نقدا .

قيد اليومية

٣٠٠٠		من ح / النقدية			٦٩/١/١٥
	٣٠٠٠	الى ح / المبيعات			
		إثبات المبيعات النقدية التى تمت اليوم			

منه — ح/ النقدية (حساب حقيقى) — له

٣٠٠٠	الى ح/ المبيعات	٥/ ١/ ٦٩				

منه — ح/ المبيعات (حساب إسمى) — له

			٣٠٠٠	من ح / النقدية		٦٩/١/٥

ويلاحظ أن البضاعة المباعة تسجل فى حساب المبيعات وهـو حساب اسمى بسعر البيع أما البضاعة المشتراة فتسجل فى حساب المشتريات بسعر التكلفة .

مثال : باعت منشأة سيد أبو النور لتجارة الاقمشة بضاعة بمبلغ ٤٠٠٠ جنيه على الحساب لمحلات أبو خطوة فى ١٩٦٩/١/٦ .

قيد اليومية

٤٠٠٠		من ح / أبو خطوة		١٩٦٩/١/٦
	٤٠٠٠	إلى ح /المبيعات		
		اثبات مبيعاتنا إليه على الحساب		

منه ح/ أبو خطوة (حساب شخصى) له

٤٠٠٠	الى ح/ المبيعات	٦٩/١/٦				

منه ح / المبيعات (حساب إسمى) له

			٤٠٠٠	من ح / أبو خطوة	٦٩/١/٦	

ويلاحظ أنه لما كانت المبيعات على الحساب ، فإنه حساب العميل يجعل مدينا بقيمتها وهو حساب شخصى ، وعندما يقوم العميل بسداد المبلغ المستحق عليه، فيجعل حساب النقدية مدينا وحساب العميل دائنا .

فلو فرضنا أن أبو خطوه سدد المبلغ المستحق عليه نقدا فى ١٠/١/١٩٦٩ فإن اليومية والحسابات تظهر كما يلى :

٤٠٠٠		من ح/ النقدية		١٠-١-٦٩
	٤٠٠٠	الى ح/ أبو خطوة		
		إثبات سداد أبوخطوة للمبالغ المستحقة عليه نقداً		

منه ح/ النقدية (حساب حقيقى) له

٤٠٠٠	الى ح/ أبو خطوة	٦٩/١/١٠				

منه ح/ أبو خطوة (حساب شخصى) له

			٤٠٠٠	من ح/النقدية	٦٩/١/١٠

ويلاحظ أن عمليات البيع الآجل هى عمليات مالية إلا أن التحصيل النقدى لا يتم وقت البيع ولكنه يتم فى تاريخ لاحق .

مردودات المبيعات :

قد يرى العميل أن البضاعة التى استلمها من المنشأة بها عيوب خطيرة ، أو أنها غير مطابقة للمواصفات المتفق عليها لهذا يرد العميل المنشأة البضاعة التى سبق توريدها ويرسل لها اشعارا مدينا ، ولهذا يفتح حساب جديد فى الدفاتر اسمه

حساب مردودات المبيعات ، وهو حساب اسمى يجعل مدينا بقيمة مردودات المبيعات كما يجعل حساب العميل الذى رد البضاعة دائنا .

مثال : فى ١٩٦٨/٧/٢٣ رد العميل سميح سامح بضاعة كان قد اشتراها من منشأة عروس البحر بمبلغ ٣٠٠ جنيه ، وذلك لعدم مطابقتها للمواصفات .

قيد اليومية

٣٠٠	٣٠٠	من ح/ مردودات المبيعات الى ح/ سميح سامح أثبات مردودات المبيعات التى ردها العميل سميح		٢٣-٧-٦٩

منه — ح/ مردودات المبيعات — له

٣٠٠	الى ح/ سامح سميح	٦٩/٧/٢٣			

منه — ح/ سامح سميح — له

			٣٠٠	من ح/ مردودات المبيعات	٢٣-٧-٦٩

الايرادات من الانشطة الفرعية .

تعد مبيعات البضاعة المصدر الرئيسى لايرادات المشروع ولكن بجانب ذلك فإن المشروع قد يحصل على إيرادات عرضية من بعض الاصول التى يملكها ، ومثل

هذا الايراد يعد إيراداً فرعيا ، مثال ذلك أن يمتلك المشروع مبانى يؤجرها إلى الغير فيعتبر الايجار إيراداً فرعيا، وكذلك الحال إذا كان المشروع يمتلك أوراقا مالية فإن إيراد الاوراق المالية يعتبر ايراداً فرعيا .

مثال : ١٩٦٩/١/٣٠ حصل المشروع على مبلغ ٢٠٠جنيهايجار عقار يمتلكه ويؤجره للغير .

٢٠٠		من ح/ النقدية			٣٠–١–٦٩
	٢٠٠	الى ح/الايجار			
		اثبات تحصيل الايجار من المبنى المؤجر إلى عبد الرحيم			

منه ح/ النقدية (حساب حقيقى) له

٢٠٠	الى ح / الايجار	٣٠ – ١–٦٩			

منه ح/ الايجار (حساب اسمى) له

			٢٠٠	من ح/ النقدية	٣٠ – ١

مثال : فى ١٩٦٩/٦/٣٠ بلغت ايرادات الاوراق المالية التى تمتلكها منشأة هانى مبلغ ٢٥٠ جنيه حصلت عليها نقدا .

قيداليومية :

٢٥٠		من حـ/ النقدية		٣٠-٦-٦٩
	٢٥٠	الى حـ/ ايرادات الأوراق المالية		
		اثبات تحصيل ايرادات الأوراق المالية		

منـه — حـ/ النقـدية — لـه

٢٥٠	الى حـ/ ايرادات الاوراق الماليـة	٣٠-٦-٦٩				

منه — حـ/ إيرادات الأوراق المـالية — له

			٢٥٠	من حـ/ النقدية	٦٩/٦/٣٠	

ثانيا : عمليات التكاليف اللازمة لتحقيق الايراد

١ – عمليات الشراء .

تسجل مشتريات البضاعةفى حساب المشتريات وهو حساب اسمى وذلكبسعر التكلفة وهـو سعر الفاتورة التى يرسلها البائع ، وقد تتم المشتريات نقـدا ، وقد تتم بالاجل .

مثال : ١٩٦٩/٤/١ اشترت محلات صبرى رمزى لتجارة المعلبات بضاعة من شركة ادفينا بمبلغ ٣٠٠٠ جنيه دفعت نقداً .

وفى ٢١/٤/١٩٦٩ اشترت المنشأة بضاعة بمبلغ ٢٠٠٠ جنيه على الحساب من شركة قها . ويفترض أن رصيد النقدية أول الفترة ١٥٠٠٠ جنيه .

قيود اليومية

٣٠٠٠		من حـ / المشتريات			١٩٦٩/٤/١
	٣٠٠٠	الى حـ / النقدية			
		اثبات المشتريات النقدية من شركة ادفينا			
٢٠٠٠		من حـ / المشتريات			٩٦٩/٤/٢١
	٢٠٠٠	الى حـ / شركة قها			
		اثبات المشتريات على الحساب من شركة قها			

تصوير الحسابات :

منه — حـ / المشتريات (أسمى) — لـه

٣٠٠٠	إلى حـ/ النقدية	١ - ٤				
٢٠٠٠	إلى حـ/ شركة قها	٢١- ٤				

منه — حـ/ النقدية (حساب حقيق) — لـه

١٥٠٠٠	رصيد أول الفترة	٦٩/١/١	٣٠٠٠	من حـ/ المشتريات	٦٩/٤/١

منه — حـ / شركة قها (شخصى) — لـه

			٢٠٠٠	من حـ / المشتريات	٤/٢١

مردودات المشتريات .

عندما تجد المنشأة التى اشترت البضاعة أن بالبضاعة التى اشترتها عيوب جسيمة وأنها لا تتفق مع المواصفات التى سبق الاتفاق عليها مع البائع ، فإنها تقوم برد البضاعة للمورد وترسل إليها شعارا مع البضاعة ، وتثبت هـذه العملية بالدفاتر بجعل حساب المورد مدينا وحساب مردودات المشتريات دائنا هذا ويعتبر حساب مردودات المشتريات حساب اسمى .

مثال : فى ٢٢/٤/١٩٦٩ تبين لمنشأة صبرى التجارية أن هناك بضاعة مشتراة تكلفتها ٥٠٠ جنيه غـير مطابقة للمواصفات الواردة بعقد الشراء من شركة قها فقامت برد هذه البضاعة إلى الشركة وأرسلت معها اشعاراً مدينا بقيمتها .

قيد اليومية

٥٠٠	٥٠٠	من ح/ شركة قها الى ح/ مردودات المشتريات اثبات البظاعة التى ردت الى شركه قها			٢٢ – ٤ – ٦٩

منه		ح/ مردودات المشتريات (اسمى)			له
		٥٠٠	من ح/ شركة قها		٢٢/٤

منه		ح/ شركة قها (حقيقى)			له
٥٠٠	الى ح/ مردودات المشتريات	٢٢–٤			

مصروفات نقل المشتريات :

تختلف عقود الشراء فيما يتعلق بمصروفات نقل المشتريات ، فبعض العقود ينص فيها على أن التسليم محل المشترى ، وفى هذه الحالة لا تتحمل المنشأة المشترية أية تكلفة لنقل المشتريات،وفى عقود أخرى ينص على أن التسليم محل البائع،وفىهذه الحالة فإن المنشأة المشترية لا بد وأن تقوم بنقل المشتريات .

والمصاريف التى تدفعها المنشأة لنقل المشتريات هى مصاريف نقل المشتريات أو مصاريف النقل للداخل كما يطلق عليها عادة . ويعتبر حساب مصاريف نقل المشتريات حسابا اسميا لأنه يمثل حساب مصروفات .

مثال : فى ٥ -٨ - ١٩٦٩ إشترت منشأة أبو زهرة بضاعة من منشأة دهب بمبلغ ٣٠٠٠ جنيه دفعت نقداً وكانتشروط الشراء التسليم محل البائع وفى نفس اليوم قامت منشأة السهم بنقل المشتريات الى مخازن منشأة أبو زهرة نظير مبلغ ٥٠ جنيه ، سددتها المنشأة بشيك على الحساب الجارى ببنك الإسكندرية .

قيد اليومية

٣٠٠٠		من حـ/ المشتريات		١٩٩٦/٨/٥
	٣٠٠٠	الى حـ/ النقدية		
		اثبات المشتريات النقدية من محلات ابو الذهب		
٥٠		من حـ/ مصروفات نقل المشتريات		١٩٦٩/٨/٥
	٥٠	الى حـ/ الحساب الجارى بنك الاصكندرية		
		اثبات سداد مصروفات نقل المشتريات بشيك على الحساب الجارى بنك الاسكندرية		

منه　　ح/ المشتريات (حساب اسمى)　　له

٣٠٠٠	الى ح/ النقدية	٥ — ٨ — ٦٩				

منه　　ح/ النقدية (حساب حقيقى)　　لـه

				٣٠٠٠	من ح/ المشتريات	٦٩/٨/٥

منه　　ح/ مصروفات نقل المشتريات (حساب اسمى)　　له

٥٠	الى ح/ الحساب الجارى ببنك الاسكندرية	٥ — ٨ — ٦٩				

منه　　ح/ الحساب الجارى ببنك الاسكندرية (حساب شخصى)　　له

				٥٠	من ح مصروفات نقل المشتريات	٦٩/٨/٥

خصومات الشراء :

هى المبالغ التى تسمح المنشأة البائعة بخصمها من ثمن البيع وتنقسم الى :

أ ـ الخصم التجارى .

ب ـ مسموحات الشراء .

جـ ـ خصم الكمية .

د ـ الخصم النقدى .

وفيما يلى نعرض لهذه الأنواع بشىء من التفصيل .

١ ـ الخصم التجارى .

فمنح المنشأة البائعة خصما تجاريا الى المنشأة المشترية نتيجة المساومة التى تقوم بها المنشأة المشترية لتخفيض سعر شرائها ، وعلى هذا الأساس تتم عملية الشراء بسعر شراء جديد يختلف عن السعر الأول ، ويسمى الفرق بين السعرين الخصم التجارى،ويظهر الخصم التجارى فى فاتورة الشراء فقط حيث يظهر السعر الأصلى والسعر بعد الخصم . ولا يؤثر الخصم التجارى على قيود المشتريات حيث تسعر المشتريات بالسعر المتفق عليه وهو السعر بعد الخصم التجارى .

مثال : فى ١-٩-١٩٦٩ اشترت منشأة الغسالات الحديثة من شركة لوتس لإنتاج الغسالات عشرون غسالة سعر الواحدة ١٠٠ جنيه وقد رأت شركة لوتس منح المنشأة المشترية خصما تجاريا قدره ١٠ ٪ من سعر البيع ودفعت الشركة المشترية الثمن نقدا .

١٨٠٠		من حـ / المشتريات			٦٩ ٩/١
	١٨٠٠	الى حـ النقدية اثبات المشتريات النقديةمن شركةلوتس بخصم تجارى ١٠ ٪ من سعر البيع			

منه   حـ/المشتريات (اسمى)   لــه

١٨٠٠	الى حـ / النقدية	١- ٩-٦٩				

منه   حـ/ النقدية (حقيقى)   لــه

			١٨٠٠	من حـ/المشتريات	١ – ٩

ويلاحظ الآتى :

١ ـ الخصم التجارى ١٠ ٪ من سعر البيع فيكون ثمن الشراء

٢٠ غسالة × ١٠٠ جنيه × $\frac{٩٠}{١٠٠}$ السعر بعد الخصم = ١٨٠٠ جنيه

ويكون مقدار الخصم $\frac{١٠}{١٠٠}$ × ٢٠ × ١٠٠ = ٢٠٠ جنيه

٢ ـ لايقيد الخصم التجارى بل تثبت المشتريات بسعر الشراء الجديد .

ب ـ مسموحات الشراء

قد تتأخر المنشأة البائعة فى توريد البضاعة المشترية ، ولذلك يرى البائع أن يعوض المنشأة المشترية عن هذا التأخير حفاظا على علاقته الودية معها وذلك بأن يمنحها خصما فى صورة تنازل عن نسبه معينة من قيمة البضاعة المباعة ، وهناك سبب آخر لمنح مسموحات الشراء وهو أن البضاعة التى وردها البائع قد تكون مخالفة المواصفات ، فبدلا من أن يقوم المشترى بردها فإن البائع يتنازل عن نسبة معينة من قيمة البضاعة المباعة لإغراء المشترى على الإحتفاظ بالبضاعة دون ردها .

ونظراً لأن البضاعة التى بيعت المنشأة قد سجلت بحساب المشتريات بالثمن الأصلى لذلك يجب تسجيل مسموحات المشتريات بحساب إسمى حيث تجعل المنشأة البائعة مدينة ويجعل حساب مسموحات المشتريات دائنا .

مثال : اشترت منشأة وائل رضا الأحذية بضاعة على الحصاب بمبلغ ٣٠٠ جنيه من منشأة المختار وقد وجدت المنشأة أن البضاعة غير مطابقة المواصفات وفى ١٥-٣-١٩٦٩ عرضت منشأة المختار على منشأة وائل أن تحتفظ بالبضاعة نظير منحها مسموحات قدرها ٥٠ جنيه وقد وافقت المنشأة على هذا العرض .

قيد اليومية :

٣٠٠		من ح / المشتريات		٦٩/٣/١٣
	٣٠٠	الى ح / منشأة المختار		
		اثبات شراء بضاعة على الحساب من منشأة المختـــار		
٥٠		من ح / منشأة المختار		٦٩/٣/١٥
	٥٠	الى ح / مسموحات الشراء		
		اثبات قيمة مسموحات الشراء التى منحتـها لنا منشأة المختار		

منه   ح / المشتريات (اسمى)   له

٣٠٠	الى ح / منشأة المختارة	١ – ١ – ٦٩			

منه   ح / منشأة المختار (حساب شخصى)   له

٥٠	الى ح / مسموحات الشراء	١٥ – ٣ – ٦٩	٣٠٠	من ح / المشتريات	١٣ – ٣ – ٦٩

منه   ح / مسموحات الشراء (اسمى)   له

			٥٠	من ح / منشأة المختار	١٥ – ٣

جـ - خصم الكمية .

يمنح البائع لمشترى خصم الكمية لتشجيعه على شراء كميات كبيرة من السلعة . فلو فرضنا أن منشأة وائل عبد الحليم لبيع الحلويات تضع الشروط الآتية لمنح خصم الكمية :

١٠٠ وحدة الأولى	—
١٠٠ « الثانية	٥ ٪
١٠٠ « الثالثة	٧ ٪
مازاد على ذلك	١٠ ٪

وكان سعر بيع الوحدة عشرة جنيهات ، وقد اشترت منشأة سامى صبرى من منشأة وائل عبد الحليم ٤٠٠ وحدة على الحساب وذلك فى ٢٠ - ٨ - ١٩٦٩ .

قيد اليومية

٤٠٠٠		من حـ / المشتريات			٢٠-٨-٦٩
	٤٠٠٠	الى حـ / وائل عبد الحليم			
		اثبات المشتريات من وائل عبد الحليم على الحساب			
٢٢٠		من حـ / وائل عبد الحليم			٢١-٨-٦٩
	٢٢٠	الى حـ / خصم الكمية			
		اثبات خصم الكمية حسب عقد الشراء			

منه حـ / المشتريات (اسمى) لـه

٤٠٠٠	إلى حـ / وائل عبد الحليم	٢١ - ٨ - ٦٩			

منه	ح/ وائل عبد الحليم (شخصى)				له
٢٢٠	الى ح/ خصم الكمية	٢١-٨-٦٩	٤٠٠٠	من ح/المشتريات	٨/٢١

منه	ح/ خصم الكمية (اسمى)				له
			٢٢٠	من ح/وائل عبد الحليم	٦٩/٨/٢١

وقد احتسب خصم الكمية على الأساس الآتى :

		الخصم
١٠٠	وحدة الأولى	—
١٠٠	« التانية	١٠٠ × ١٠ × ٥/١٠٠ = ٥٠ جنيه
١٠٠	« الثالثة	١٠٠ × ١٠ × ٧/١٠٠ = ٧٠ «
١٠٠	« الرابعة	١٠٠ × ١٠ × ١٠/١٠٠ = ١٠٠ «
		٢٢٠

د – الخصم النقدى

بالنسبة للمنشآت التى تبيع بالنقد وبالآجل فإنها تحدد سعرين ، سعر البيع النقدى ، سعر البيع الآجل الذى يكون عادة أعلى من السعر الأول نظرا لأن البائع لن يستلم من المشترى الثمن فى الحال مما يحرمه من فرص إستغلال هذه الأموال فى أنشطته المتنوعة . ولكن البائع يضع أمام المشترى بالآجل حوافز تشجعه على السداد النقدى فى وقت مبكر حتى يمكن إستغلال النقدية فى نشاطه ، لذلك يحدد له مدة معينة إذا قام خلالها المشترى بسداد الثمن فان البائع يمنحه خصما نقديا ، أما إذا لم يقم بالسداد خلال هذه الفترة ، فانه يلتزم بسداد المبلغ بالكامل فى

التاريخ المحدد لذلك، وإذا قام المشترى بالسداد خلال فترة التمتع بالخصم النقدى فانه يسدد المبلغ ناقصا الخصم ويسمى فى هذه الحالة الخصم المكتسب وهو حساب اسمى يمثل أحد حسابات الإيراد الفرعية .

أما بالنسبة للبائع فان الخصم النقدى يسمى الخصم المسموح به وهو حساب اسمى يمثل أحد جوانب التكلفة لأن العميل يسدد مبلغ أقل من الثمن الإجمالى .

مثال : فى ١-١-١٩٦٩ اشترت منشأة سعيد مدحت بضاعة بمبلغ ٣٠٠٠ جنيه على الحساب من منشأة محمد عبد الفتاح وكانت شروط السداد منح العميل خصما قدره ٣ ٪ إذا سدد خلال العشرة أيام الأولى أما إذا لم يقم بذلك فيجب عليه حينئذ أن يسدد المبلغ بالكامل فى نهاية الشهر . وقد قامت منشأة سعيد بالسداد فى ٦-١-١٩٦٩ .

٣٠٠٠		من ح/ المشتريات		١-١-٦٩
	٣٠٠٠	الى ح/ محمد عبد الفتاح		
		إثبات المشتريات الآجلة من محمد عبد الفتاح (بخصم ٣ ٪ اذا تم السداد خلال عشرة أيام)		
٣٠٠٠		من ح/ محمد عبد الفتاح		٦-١-١٩٦٩
		إلى مذكورين		
	٢٩١٠	ح/ النقدية		
	٩٠	ح/ الخصم المكتسب		
		اثبات سداد المبلغ لمحمد عبد الفتاح بعد خصم نقدى ٣ ٪		

منه ح/ المشتريات (حساب اسمى) لـه

٣٠٠٠	الى ح/ محمد عبد الفتاح	٦٩/١/١				

منه ح/ محمد عبد الفتاح (شخصى) لـه

٣٠٠٠	الى مذكورين	٦٩/١/٦	٣٠٠٠	من ح/ المشتريات	٦٩/١/١

منه ح/ النقدية (حساب حقيقى) لـه

			٢٩١٠	من ح/ محمد عبدالفتاح	٦٩/١/٦

منه ح/ الخصم المكتسب (حساب اسمى) لـه

			٩٠	من ح/ محمد عبدالفتاح	٦٩/١/٦

ويلاحظ أن الخصم النقدى احتسب بواقع ٣ ٪ فتكون ٣٠٠٠ × $\frac{٣}{١٠٠}$ = ٩٠ جنيه ولكن إذا مرت العشرة أيام دون السداد فإن منشأة سعيد مدحت تكون ملزمة بسداد ٣٠٠٠ جنيه بالكامل دون التمتع بأى خصم .

٢ – المصروفات البيعية :

تنفق المصروفات البيعية من أجل القيام بالنشاط البيعى مثال ذلك الأجور والمرتبات التى تمنح لرجال البيع . وكذلك إيجار المعارض التى

يؤجرها المشروع ، ومصروفات نقل البضاعة للعملاء إذا كان التسليم محل المشترى وكذلك نفقات الإعلان عن السلع والمنتجات حتى يجذب المشروع اليه عملاء جدد .

وتخصص حسابات مستقلة المصروفات البيعية، وتعتبر هذه الحسابات إسمية لأنها حسابات تتعلق بعمليات إيرادية حيث تهدف إلى تحقيق الإيراد .

مثال : (١) فى ١٩٦٩/١/١ دفعت منشأة شهر زاد لأدوات التجميل مبلغ ٢٠٠٠ جنيه قيمة المرتبات والأجور لموظفى وعمال البيع .

(٢) فى ١٩٦٩/١/٢ دفعت المنشأة مبلغ ٣٠٠ جنيه إلى شركة الشرق للتأمين قيمة ايجارات المعارض .

(٣) فى ١٩٦٩/١/٣ بلغت مصاريف نقل المبيعات للعملاء ٦٠٠ جنيه وقد سددتها المنشأة نقداً .

(٤) فى ١٩٦٩/١/٤ دفعت مبلغ ٥٠٠ جنيه إلى مجلات وصحف عربية وذلك ثمن نشر إعلانات بهذه الصحف والمجلات .

قيد اليومية

٢٠٠٠	٢٠٠٠	من ح/ المرتبات والأجور الى ح/ النقدية سدد المرتبات والأجور عن شهر ديسمبر ١٩٦٨			٦٩/١/١
٣٠٠	٣٠٠	من ح/ الايجار الى ح/ النقدية سداد ايجار المعارض لشركة الشرق للتأمين			٦٩/١/٢
٦٠٠	٦٠٠	من ح/ مصاريف نقل المبيعات الى ح/ النقدية سداد مصاريف نقل المبيعات			٦٩/١/٣
٥٠٠	٥٠٠	من ح/ الاعلانات الى ح/ النقدية اثبات سداد مصاريف الاعلان فى الصحف والمجلات			٦٩/١/٤

تصوير الحسابات

منه — ح/ المرتبات والأجور (اسمى) — لـه

٢٠٠٠	الى ح/ النقدية	٦٩/١/١		

منه — ح/ الايجار (اسمى) — لـه

٣٠٠	الى ح/ النقدية	٦٩/١/٢		

منه — ح/ مصاريف نقل المبيعات (اسمى) — لـه

٦٠٠	الى ح/ النقدية	٦٩/١/٣			

منه — ح/ الاعلان (اسمى) — لـه

٥٠٠	الى ح/ النقدية				

منه — ح/ النقدية (حقيقى) — لـه

			٢٠٠٠	من ح/ المرتبات والأجور	٦٩/١/١
			٣٠٠	من ح/ الايجار	٦٩/١/٢
			٦٠٠	من ح/ مصاريف نقل المبيعات	٦٩/١/٣
			٥٠٠	من ح/ الاعلان	٦٩/١/٤

٣ ـ اجراءات تسجيل المصروفات الادارية :

تشمل المصروفات الادارية ، كافة المصروفات التى تتعلق بالنشاط الادارى، ومن أمثلتها مرتبات الاداريين والمطبوعات والأدوات الكتابية التى تستخدمها الادارة ومصاريف السيارات ، والاضاءة . والانتقال ، والمصروفات النثرية .

مثال : فى ١٩٦٩/١/٣١ سددت منشأة سامح مبلغ ٥٠ جنيه قيمة المرتب الشهرى للدير المساعد للنشأة ، كما سددت مبلغ ٤٠ جنيه قيمة المطبوعات والأدوات الكتابية .

قيد اليومية

٥٠		من ح/ المرتبات		٦٩/١/٣١
	٥٠	الى ح/ النقدية		
		اثبات سداد مرتب المدير المساعد للمنشأة		
٤٠		من ح/ مصروفات ادارية		٦٩/١/٣١
	٤٠	الى ح/ النقدية		
		اثبات سداد قيمة المطبوعات والأدوات الكتابية المستخدمة فى أغراض الادارة		

منه — ح/ المرتبات (إسمى) — له

٥٠	الى ح/ النقدية	٩٦/١/٣١			

منه — ح/ النقدية (حقيقى) — له

			٥٠	من ح/ المربات	٦٩/١/٣١
			٤٠	من ح/ المصروفات الادارية	٦٩/١/٣١

منه — ح/ مصروفات ادارية (إسمى) — له

٤٠	الى ح/ النقدية	٦٩/١/٣١			

١ ـ اجراءات تسجيل المصروفات المالية :

تشمل المصروفات المالية كافة المصروفات المتعلقة بالنشاط التمويلى . مثل فوائد القروض ومصاريف البنك .

مثال : فى ١٩٦٩/٣/١ سددت منشأة رأفت مبلغ ١٠٠ جنيه فوائد قروض البنك العقارى .

وفى ١٩٦٩/٣/٢ أبلغ بنك الاسكندرية المنشأة أن المصاريف المتعلقة بالحساب الجارى تبلغ ١٠ جنيه وقد قام البنك بخصمها من الحساب الجارى .

١٠٠٠		من حـ/ الفوائد		٦٩/٣/١
	١٠٠	الى حـ/ البنك العقارى		
		اثبات استحقاق الفوائد للبنك العقارى		
١٠٠		من حـ/ البنك العقارى		٦٩/٣/١
	١٠٠	الى حـ/ النقدية		
		اثبات سداد فوائد البنك العقارى		
١٠		من حـ/ مصاريف البنك		٦٩/٣/٢
	١٠	الى حـ/ الحساب الجارى بالبنك		
		اثبات مصاريف البنك المستحقة لبنك اسكندرية		

منه ح/ الفوائد (إسمى) له

			٦٩/٣/١	الى ح/ البنك العقارى	١٠٠

منه ح/ مصاريف البنك (إسمى) له

			٦٩/٣/٢	الى ح/ الحساب الجارى بالبنك	١٠

منه ح/ البنك العقارى (شخصى) له

٩٦/٣/١	من ح/ الفوائد	١٠٠	٦٩/٢/١	الى ح/ النقدية	١٠٠

منه ح/ النقدية (حقيقى) له

٦٩/٣/١	من ح/ البنك العقارى	١٠٠			

منه ح/ الحساب الجارى بالبنك (بنك اسكندرية) له

٦٩/٣/٢	من ح/ مصاريف البنك	١٠٠			

وبهذا نكون قد استعرضنا إجراءات تسجيل وترحيل العمليات التمويلية والاستثمارية والايرادية ، وسنقوم فى الفصل السادس (القادم) بدراسة الدورة الكاملة لتسجيل العمليات .

مسحوبات مالك المشروع

قد تأخذ مسحوبات مالك المشروع أحد شكلين :

أولا ـ المسحوبات النقدية

وهذه المسحوبات يستخدمها المالك فى أغراضه الشخصية التى لاتتعلق بنشاط المشروع . وفى هذه الحالة يجعل حساب المسحوبات مدينا ويجعل حساب النقدية دائنـــا .

مثال : فى ١٩٦٩/٣/٢١ سحب مالك مشروع الأحذية الحديثة مبلغ ٥٠ جنيه من صندوق المشروع .

قيد اليومية

٥٠		من ح/ المسحوبات		٦٩/٣/٢١
	٥٠	الى ح/ النقدية		
		اثبات المسحوبات النقدية لمالك المشروع		

وعند ترحيل هـذه العملية إلى الحسابات الخاصة بها بدفتر الأستاذ يخصص حساب جديد للمسحوبات وهو حساب شخصى يخص المالك .

الترحيل الى دفتر الاستاذ :

منه — ح/ المسحوبات (حساب شخصى) — له

٥٠	الى ح/ النقدية		٦٩/٣/٢١				

منه — ح/ النقدية (حساب حقيقى) — له

				٥٠	من ح/ المسحوبات		٦٩/٣/٢١

ثانيا – مسحوبات البضاعة

قد يقوم مالك المشروع بسحب جزءاً من البضاعة التى سبق أن اشتراها المشروع والتى قيدت بحساب المشتريات وهذه البضاعة يقوم المالك باستهلاكها أو التصرف بيبها شخصيا .

وتقيم مسحوبات المالك من البضاعة على أساس سعر التكلفة ، واذا يجعل حساب المسحوبات مدينا ، كما يجعل حساب المشتريات دائنا لكى يمثل رصيد المشتريات قيمة المشتريات التى قامت المنشأة بالاتجار فيها .

مثال : فى ١٩٦٩/٨/٣ اشترت منشأة المنسوجات الجديثة بضاعة نقداً بمبلغ ٥٠٠٠ جنيه .

وفى ١٩٦٩/٨/٨ سحب مالك المشروع منسوجات لاستعمالة الشخصى وتبلغ تكلفتها ١٠٠ جنيه .

قيود اليومية

٥٠٠٠		من ح/ المشتريات		٦٩/٨/٣
	٥٠٠٠	الى ح/ النقدية		
		اثبات المشتريات النقدية		
١٠٠		من ح/ المسحوبات		٦٩/٨/٨
	١٠٠	الى ح/ المشتريات		
		اثبات مسحوبات مالك المشروع		

الترحيل لحسابات الاستاذ

منه — ح/ المشتريات (إسمى) — لـه

٥٠٠٠	الى ح/ النقدية		٦٩/٨/٣	١٠٠	من ح/ المسحويات		٦٩/٨/٨

منه — ح/ النقدية (حساب حقيقى) — له

				٥٠٠٠	من ح/ المشتريات		٦٩/٨/٣

منه — ح/ المسحوبات (شخصى) — له

١٠٠	الى ح/ المشتريات		٦٩/٨/٨				

ويلاحظ أن حساب المسحوبات حساب شخصى يظهر فى الميزانية مطروحا من حقوق المالك .

الحساب الجارى لمالك المشروع :—

بجانب حساب المسحوبات الذى تقيد فية مسحوبات مالك المشروع ، قد يخصص حساب شخصى آخر يمثل الحساب الجارى لمالك المشروع ، ويحول إلى هذا الحساب صافى الأرباح التى حققها المشروع فى نهاية الفترة ، وذلك إذا أراد المالك أن يظل رأسمالة ثابتا من فترة لأخرى . أما إذا أراد المالك أن يضيف صافى ربحه إلى رأس المال فإذا رأس المال سوف يزيد بمقدار صافى الربح وينخفض بمقدار صافى الخسارة . وغالبا مانجد مالك المشروع يخصص حسابا جاريا يسوى فيه صافى الربح ومسحوباته .

مثال : بلغت المسحوبات النقدية لمالك منشأة الأزياء الجديثه ٢٠٠ جنيه ويلغت صافى الأرباح فى نهاية العام ٨٠٠٠ جنيه ، وقد حول صافى الربح إلى الحساب الجارى لمالك المنشأة ، وقد تم قفل حساب المسحوبات فى الحساب الجارى لمالك المنشأة .

قيود اليومية

٢٠٠		من حـ/ المسحوبات			
	٢٠٠	الى حـ/ النقدية			
		اثبات المسحوبات النقدية لمالك المشروع			
٨٠٠٠		من الحساب الختامى			
	٨٠٠٠	الى حـ/ جارى مالك المشروع			
		اثبات نقل صافى الأرباح فى الحساب الجارى لمالك المشروع			
٢٠٠		من حـ/ الجارى لمالك المشروع			
	٢٠٠	الى حـ/ المسحوبات			
		اثبات قفل المسحوبات فى الحساب الجارى لمالك المشروع			

الترحيل لحساب الاستاذ :

منه — حـ/ المسحوبات (شخصى) — له

٢٠٠	الى حـ/ النقدية			٢٠٠	من حـ/ جارى مالك المشروع		
٢٠٠				٢٠٠			

منه   ح/ جارى مالك المشروع (حساب شخصى)   له

٢٠٠	الى ح/ المسحوبات			٨٠٠٠	من ح/ الحساب الختامى		
٧٨٠٠	رصيد						
٨٠٠٠				٨٠٠٠			

ويلاحظ أن رصيد الحساب الجارى لمالك المشروع يظهر فى الميزانية فى نهاية الفتره كجزء من حقوق مالك المشروع .

اسئلة وتمارين الفصل الخامس

١ ـ ما المقصود بالعمليات الايرادية ؟

٢ ـ أذكر بايجاز بعض العمليات المالية التى تتعلق بتحقيق الايرادو العمليات التى تتعلق بالمصاريف اللازمة لتحقيق الايراد .

٣ ـ إشرح بايجار المقصود بالعبارات الآتية :

ا ـ الخصم التجارى

ب ـ مسموحات الشراء

ح ـ الخصم النقدى

د ـ خصم الكمية

٤ ـ أذكر التقسيمات الرئيسية للتكاليف والمصروفات الايرادية .

٥ ـ فيما يلى بعض العمليات المالية التى قامت بها منشأة وليد :

فى ١٩٦٩/٥/١ بلغت المبيعات النقدية ٣٠٠٠ جنية .

٢/٥/١٩٦٩ باعت إلى منشأة عبد الجليل بضاعة بمبلغ ٤٠٠ جنيه على الحساب .

٣/٥/١٩٦٩ بلغ ايراد الأوراق المالية ٣٠٠ جنيه وقد أضافهـا بنك اسكندرية على حسابها الجاري .

٤/٥/١٩٦٩ بلغ إيجار العقار الذى يملكه ويؤجرة لشاكر محمد مبلغ ٤٠ جنيه وسدد شاكر الإيجار نقداً .

المطلوب :

١ — تسجيل العمليات السابقة فى دفتر اليومية .

٢ — ترحيل العمليات إلى الحسابات الخاصة بها بدفتر الأستاذ مع ذكر نوع الحساب .

٦ — فيما يلى بعض العمليات المالية التى قامت بها منشأة شاهد : —

١٩٦٩/١/١ اشترت بضاعة نقداً بمبلغ ٣٠٠٠ جنيه

١٩٦٩/١/٢ اشترت أثاث نقداً بمبلغ ٢٠٠٠ جنيه

١٩٦٩/١/٣ اشترت بضاعة على الحساب من منشأة سعيد على بمبلغ ٤٠٠٠ جنيه وكانت شروط الشراء تتضمن منح المنشأة خصما نقديا قدره ١٠ ٪ إذا تم السداد خلال عشرة أيام وقامت المنشأة بالسداد بعد أربعة أيام.

١٩٦٩/١/٨ اشترت بضاعة من منشأة خالد بمبلغ ٣٠٠٠ جنيه وقدرأت المنشأة البائعة منح خصم تجارى قدره ٥ ٪ من قيمة المشتريات وسددت المنشأة ثمن المشتريات نقداً .

١٩٦٩/١/٩ اشترت من منشأة السعيد السيد بضاعة على الحساب بمبلغ ٥٠٠٠ جنيه على أن يسدد الثمن فى ظرف أسبوع .

١٩٦٩/١/١٠ وجدت المنشأة أن البضاعة المشتراه فى ١٩٦٩/١/٩ غير

مطابقة المواصفات وقد أتفقت مع منشأة السعيد السيد على قبول البضاعة نظير مسموحات تبلـــغ ٥ ٪ من ثمن الشراء وقامت المنشأة بسداد الثمن فى ١٩٦٩/١/١٧

١٩٦٩/١/١٨ اشترت على الحساب من منشأة باهر بضاعة تبلغ ٤٠٠٠ وحدة سعر الوحدة ٢ جنيه وتمنح منشأة باهر خصما كميا على الأساس الآتى :

			الخصم
١٠٠٠	وحدة	الأولى	
١٠٠٠	«	الثانية	٥ ٪
١٠٠٠	«	الثالثة	٨ ٪
١٠٠٠	«	الرابعة	١٠ ٪
	مازاد على ذلك		١٢ ٪

وقد سددت المنشأة الثمن بعد ثلاثة أيام

والمطلوب :

١ - اثبات العمليات السابقة بدفتر اليومية .

٢ - ترحيلها الى الحسابات الخاصة بها بدفتر الأستاذ مع ذكر نوع الحساب .

٧ - فيما يلى العمليات التى قامت بها منشأة شاكر ابراهيم مع منشأة طارق محمـــد .

١٩٦٩/١/١ اشترت المنشأة من منشاة طارق بضاعة بمبلغ ١٠٠٠ جنيه نقداً .

١٩٦٩/١/٢ اشترت بضاعة على الحساب بمبلغ ٣٠٠٠ جنيه من منشأة طارق على أن تمنح المنشأة خصما نقديا إذا تم السداد خلال عشرة أيام وقد قامت المنشاة بالسداد فى ١٩٦٩/١/٥

١٩٦٩/١/٦ اشترت بضاعة بمبلغ ٤٠٠٠ جنيه من منشاة طارق على الحساب وعند استلام البضاعة وجدت غير مطابقة للمواصفات فقامت بردها لمنشاة طارق فى يوم ١٩٦٩/١/٧ .

١٩٦٩/١/٨ اشترت بضاعة بمبلغ ٥٠٠٠ جنيه من منشاة طارق وقد منحت المنشاة خصما تجاريا قدره ١٠ ٪ وقد قامت المنشاة بسداد الثمن نقدا .

والمطلوب :

١ — تسجيل وترحيل العمليات السابقة فى دفاتر منشاة شاكر أبراهيم .

٢ — تسجيل وترحيل العمليات السابقة فى دفاتر طارق محمد .

٨ — فيما يلى العمليات التى قامت بها منشاة سعيد خليل أوائل عام ١٩٦٩ .

١٩٦٩/١/١ سدد خليل رأس المال الذى يبلغ ٥٠٫٠٠٠ جنيه نقدا

١٩٦٩/١/٢ أودعت المنشاة مبلغ ٤٠٫٠٠٠ جنيه كحساب جارى ببنك اسكندرية .

١٩٦٩/١/٣ اشترت المنشاة أثاث نقدا بمبلغ ٢٠٠٠ جنيه .

١٩٦٩/١/٤ قامت المنشاة بعمل تركيبات بلغت قيمتها ٣٠٠٠ جنيه وقامت بسداد ثمنها بشيك على الحساب الجارى ببنك اسكندرية .

١٩٦٩/٢١/٥ حصلت المنشأة على قرض من بنك الاسكندرية يبلغ ١٠٫٠٠٠ جنيه .

١٩٦٩/١/٦ اشترت بضاعة بمبلغ ٤٠٠٠ جنيه .

١٩٦٩/١/٧ باعت المنشأة بضاعة بمبلغ ٣٠٠٠ نقدا .

١٩٦٩/١/٨ باعت المنشأة بضاعة على الحساب لمنشأة مدحت بمبلغ ٤٠٠٠ جنيه على أن يسدد الثمن فى ظرف أسبوع وقد قام مدحت بسداد الثمن فى الميعاد المتفق عليه.

١٩٦٩/١/١٠ اشترت المنشأة بضاعة على الحساب من منشأة محمد على بمبلغ ٦٠٠٠ جنيه وقد منحتها المنشأة خصما تجاريا قدره ١٠ ٪ واتفق على أنه إذا قامت المنشأة بسداد الثمن خلال عشرة أيام فإن البائع سيمنحها خصما نقديا قدره ٪ وقد قامت المنشأة بسداد الثمن بعد أسبوع .

١٩٦٩/١/١٥ باعت المنشأة بضاعة الى منشأة عبد الهادى بمبلغ ٣٠٠٠ جنيه

١٩٧٩/١/١٦ رد عبد الهادى البضاعة نظرا لعدم مطابقتها الأوصاف .

١٩٦٩/١/١٨ باعت المنشأة بضاعة الى منشأة عبد الهادى بمبلغ ٤٠٠٠ جنيه على أن يمنح خصما نقديا قدره ١٠ ٪ إذا سدد الثمن خلال أسبوع وقد سدد العميل الثمن بعد أسبوع .

١٩٦٩/١/٢٠ اشترت المنشأة على الحساب بضاعة من منشأة فاروق خليفة بمبلغ ٣٠٠٠ جنيه .

١٩٦٩/١/٢١ وجدت المنشأة أن جزءا من البضاعة غير صالح وتبلغ قيمته ١٠٠٠ جنيه فقامت برده الى منشأة فاروق خليفة .

١٩٦٩/١/٢٢ بلغت عمولة البيع ١٠٠ جنيه دفعت نقدا .

كما بلغت المصاريف العمومية ٥٠ جنيه دفعت نقدا .

٢٥/١/١٩٦٩ بلغت الفائدة المستحقة لبنك اسكندرية ٣٠ جنيه وقد سددتها المنشأة بشيك على حسابها الجارى بالبنك .

والمطلوب :

١ — إثبات العمليات السابقة بدفتر يومية منشأة سعيد خليل .

٢ — ترحيل العمليات إلى الحسابات الخاصة بها بدفتر الأستاذ مع ذكر نوع الحساب .

٩/٤/١٩٧٠ ابتدأ شاهين أعماله التجارية برأس مال قدره ٥٠٠٠جنيه ، أودع منها ٢٠٠٠ جنيه فى بنك بور سعيد كحساب جارى ، والباقى أودع خزينة المنشأة . وفيما يلى بعض العمليات التى قامت بها منشأة شاهين خلال شهر مارس ١٩٧٠ :

١ — فى ٢/٣ اشترت المنشأة أثاث نقدا من شركة ايديال بمبلغ ٤٠٠ جنيه .

٢ — فى ٤/٣ اشترت المنشأة بضاعة من شركة الاتحاد قيمتها ١٠٠٠ جنيه بخصم تجارى ١٠ ٪ ، على أن تحصل المنشأة على خصم نقدى قدره ٥ ٪ إذا تم السداد خلال اسبوعين .

٣ — فى ٦/٣ باعت المنشأة بضاعة لعدة عملاء بالآجل بمبلغ ٨٥٠ جنيه ، على أن تمنح المنشأه لهؤلاء العملاء خصم قدره ١٠ ٪ إذا تم السداد خلال أسبوع .

٤ — فى ٣/٧ سحبت من خزينة المنشأة مبلغ ١٠٠ جنيه أودعها الحساب الجارى ببنك بور سعيد .

٥ — فى ٣/١٠ سدد العملاء المستحق عليهم نتيجة البضاعة المباعة لهم .

٦ — ٣/١٢ سدد المنشأة المستحق عليها لشركة الاتحاد بشيك على الحساب الجارى

٧ — فى ٣/١٣ دفعت المنشأة لجريدة الأهرام قيمة الاعلانات التى ستظهر خلال شهر مارس ١٩٧٠ .

٨ — فى ٣/٢٠ أرسلت المنشأة إلى شركة النجاح خطابا للاستفسار عن إمكانية شراء كميات من البضاعة تقدر قيمتها بمبلغ ٣٠٠٠ جنيه وشروط الشراء الممكنة .

٩ — فى ٣/٢٢ سحب شاهين من خزينة المحل مبلغ ٢٠٠ جنيه لشراء ثلاجة لاستعماله الخاص فى منزله .

١٠ — فى ٣/٢٥ اشترت المنشأة بضاعة بمبلغ ٢٠٠٠ جنيه من شركة النجاح على أن يسدد الثمن خلال أسبوع من الحصول على خصم إذا تم السداد خلال هذه الفترة .

١١ — فى ٣/٢٧ باعت المنشأة جزء من الأثاث بمبلغ ١٠٠٠ جنيه لعدم حاجتها اليه وقد قبضت الثمن بشيك أودع الحساب الجارى بالبنك .

١٢ — فى ٣/٢٨ ردت المنشأة جزءا من البضاعة المشتراه من شركة النجاح قيمتها ٩٠٠ جنيه لوجود تلف بها .

١٣ — فى ٣/٢٩ بلغت المبيعات النقدية ٨٠٠ جنيه ، والمشتريات بشيكات مبلغ ٤٠٠ جنيه .

١٤ — فى ٣٠ ٣ سددت المنشأة المصاريف الآتية :

١٥٠ جنيه ايجار

٥٠ جنيه نور ومياه

٢٠٠ جنيه مهايا

١٥ — فى ٣/٣١ استلمت المنشأة خطابا من أحد عملائها يفيد بوجود تلف فى البضاعة وأنه يرغب فى ردها .

والمطلوب :

١ — إثبات العمليات السابقة بدفتر اليومية العامة لمنشأة شاهين .

٢ — ترحيل العمليات السابقة إلى دفتر الأستاذ مع بيان نوع كل حساب .

الفصل السادس

الدورة المحاسبية

المبحث الأول

(أولا) : دورة تسجيل العمليات

١ ـ التسجيل فى دفاتر القيد الأولى

٢ ـ الترحيل إلى رفاتر الأستاذ

٣ ـ إعداد ميزان المراجعة

المبحث الثانى

(ثانيا) : إعداد القوائم الختامية

١ ـ إعداد الحسابات الختامية

٢ ـ تصوير الميزانية العمومية

بعد أن انتهينا فى الفصول السابقة من وضع الخطوط الرئيسية لمفهوم علم المحاسبة ، وأهداف المحاسبة ، وقواعد وإجراءات تسجيل العمليات المالية ، فاننا سوف نعرض فى هذا الفصل الدورة المحاسبية كاملة .

يبدأ المشروع التجارى نشاطة برأس مال يخصصة المالك المشروع ،ويستثمر الجزء المناسب من رأس المال المخصص لهذا المشروع فى الحصول على مجموعة الأصول الثابتة التى يتوقف حجمها ونوعها على نوع النشاط وطبيعتة،وتستخدم هذه الأصول لفترة طويلة من الزمن فى مزاولة نشاط المشروع ، وتعتبر هذه الأصول ضرورية لتسيير دقة العمل فى المشروع والعمل على إنجاحة ، فليس من الممكن أن نتخيل نشاطة تجاريا مستثمراً دون أن يكون لهمكان محدد،معد إعداداً كاملا لمارسة النشاط فيه .

ويستثمر الجزء الباقى من رأس المال فى مجموعة الأصول المتداولةوالتى تتكون من العناصر اللازمة للتشغيل والمتاجرة وتشمل البضاعة بصورها المختلفة من مواد أولية ، أو نصف مصنعة ، أو بضاعة تامة الصنع .

ويترتب على تداول البضاعة بالشراء والبيع نشأة الحقوق والالتزامات والتى يمثلها حساب العملاء وحساب الموردين ، وذلك ويستتبع حركة دائمـــة

للتدفقات النقدية من المشروع واليه .

ويقوم المحاسب بتسجيل العمليات المالية السابقة فى سجلاته وفقا لما رأيناه من إجراءات متتابعة وهى إثبات العمليات فى اليومية العامة من واقع المستندات المؤيدة ، وترحيلها إلى الحسابات المختلفة بدفتر الأستاذ العام ، وعلى فترات منتظمة قريبة أسبوعيا أو شهريا يعد المحاسب ميزان المراجعة من أرصدة الحسابات والتى يفترض توازنها تطبيقا لقاعدة التوازن ونظام القيد المزدوج .

ونثير الآن السؤال الآتى :

هل يستمر المحاسب فى إجراءات التسجيل والترحيل إلى مالانهاية ؟

أم أن هناك نهاية لهذه الدورة حيث تبدأ بدورة أخرى ؟

وفى الواقع فإن الإجراءات السابقة مع أنها تحقق هدفا هاما من أهداف المحاسبة ألا وهى حماية موارد المشروع عن طريق حفظها مسجلة بما يسهل الرجوع اليها ، وبالتالى يتيسر مطالبة المدين بالسداد . ثم الوفاء بالتزامات فى مواعيدها المحددة إلا أن إجراءات التسجيل المنتظمة السابقة هى الوسيلة لهدف هام ألا وهو قياس نتيجة نشاط المشروع على فترات منتظمة والافصاح عن مركزه المالى .

وبناء على ماسبق فإنه فى نهاية كل فترة مالية « غالبا تكون السنة الميلادية » يبدأ المحاسب فى اعداد قوائمة الختامية وهى الحسابات الختامية والميزانية العمومية المشروع وذلك من واقع الأرصدة الظاهرة بالسجلات المحاسبية .

وعلى ذلك فإن الدورة المحاسبية تبدأ بتسجيل العمليات المالية وتنتهى باعداد القوائم الختامية ، فإذا مابدأت السنة الجديدة فإن العمليات المالية للسنة الجديدة يبدأ المحاسب فى تسجيلها حيث تبدأ دورة جديدة ومرة أخرى تنتهى بإعداد

القوائم الخاصة بهذه السنة الجديدة ... وهكذا طالما أن المشروع مستمر فى نشاطه فإن الدورة تستمر .

ومما سبق يمكننا أن نقسم الدورة المحاسبية إلى مرحلتين رئيسيتين :

الأولى : تسجيل العمليات المالية وتنتهى بإعداد ميزان المراجعة .

الثانية : إعداد القوائم الختامية من واقع الأرصدة الظاهرة بميزان المراجعة الخاص بالشهر الأخير من السنة المالية والذى تمثل أرصدته خلاصة العمليات المالية التى تمت خلال السنة .

وتعتبر المرحلة الأولى مقدمة المرحلة الثانية ، كما أن المرحلة الثانية هى من انتاج المرحلة الأولى وبالتالى لا يمكن الفصل بين المرحلتين حيث يكونان معا الدورة المحاسبية . وحيث إننا تعرضنا لاجراءات تسجيل العمليات المالية فإن هذا الفصل سيخصص أساسا لدراسة المرحلة الثانية من الدورة المحاسبية ألا وهى إعداد القوائم الختامية ، على أننا لن نتعرض لمشاكل إعداد القوائم الختامية والقواعد المحاسبية التى تحكمها والتى سوف نعالجها بالتفصيل اللازم فى الفصول الأخيرة من الكتاب ذلك لأن الغرض من هذه الدراسة الآن هو التعرض للاطار العام للدورة المحاسبية .

المبحث الاول

تسجيل العمليات

يمر تسجيل العمليات بثلاثة خطوات متتالية وهى :

١ ـ التسجيل فى دفتر القيد الأولى (اليومية العامة)

٢ ـ الترحيل إلى دفتر الأستاذ

٣ ـ إعداد ميزان المراجعة .

وسوف نتناول هذه الخطوات بشيء من التفصيل وعلى النحو الآتى :

اولا : التسجيل فى دفتر القيد الاولى :

يطلق على دفتر اليومية دفتر القيد الأولى ذلك لأنه السجل الاول والذى تثبت به العمليات المالية سواء كانت تمويلية أو استثمارية أو إيرادية ، كذلك رأينا أن إثبات العمليات المالية يستوجب توافر الجوانب الآتية :

أ ـ وجود عمليات تبادل مع أطراف خارج المشروع .

ب ـ أن تكون متعلقة بنشاط المشروع أى خاصة بالوحدة المحاسبية .

ﺣ ـ تكون مقيمة تقييما نقديا .

د ـ تدعمها مستندات مؤيدة ، على هذا الاساس يتم القيد اليومى فى دفتر اليومية للعمليات المالية على أساس نظام القيد المزدوج القائم على أساس معادلة الميزانية بحيث تظهر فيه :

١ ـ القيم البقدية للعملية المالية .

٢ ـ الحساب الذى يعد مدينا والحساب الذى يعد دائنا .

٣ ـ رقم المستند المدعم للعملية .

٤ ـ تاريخ العملية .

٥ ـ شرح موجز للعملية المالية .

ومما سبق يتضح أن اليومية تعد سجلا تاريخيا لجميع العمليات المالية التى قام بها المشروع ، ويمكن الرجوع إليها فى أى وقت للتعرف على العمليات التى قام بها المشروع . على أنه من الناحية القانونية يجب أن تتوافر الشروط الآتية فى دفتر اليومية حتى يصبح دليل إثبات صالح يعتمد عليه فى المنازعات القضائية :

١ ـ أن يتم تسجيله لدى الموثق الرسمى المختص وذلك بوضع خاتم الموثق على صفحات دفتر اليومية مع بيان اسم المنشأة وعنوانها على الدفتر .

٢ ـ أن تكون صفحاته مسلسة ولا يجوز نزع أى صفحة من صفحات الدفتر .

٣ ـ لا يجوز الكتابة على الحواشى أو بين السطور .

٤ ـ لا يجوز إجراء أى كشط أو مسح للبيانات المدونة بالدفتر .

ثانيا ـ الترحيل الى دفتر الاستاذ :

تعبر الحسابات عن الفئات النوعية التى توجه إليها العمليات المالية ، وتتوقف عدد أنواع الحسابات المستخدمة على نوع النشاط الذى يمارسه المشروع ولكن هناك أسس معينة يخضع لها تخصيص حساب ما لعملية أو عمليات معينة، وتتلخص هذه الاسس فى ضرورة توافر أحد الشرطين الآتيين :

١ ـ درجة أهمية العملية مما يتطلب إظهارها فى حساب مستقل ومن أمثلة ذلك تخصيص حساب لرأس المال .

٢ ـ تكرار العملية مما يتطلب إظهارها فى حساب مستقل بحيث يمكن ضبط

ورقابة التحركات التى تنشأ بصدد هـذه العملية ومن أمثلة ذلك تخصيص حساب لعملية المشتريات هو حساب المشتريات وقياسا على ذلك تجـــد أيضا حساب المبيعات ، حساب مصاريف النقل ، حساب المصاريف الإدارية ، حساب العملاء وحسابات الموردين .

انواع الحسابات :

رأينا أن الحسابات المختلفة لمشروع ما يمكن تقسيمها على أساس طبيعتها إلى :

ا ـ الحسابات الحقيقية :

وهى حسابات الاصول المادية التى يمتلكها المشروع فإذا كان المشروع يمتلك أراضى فيخصص حسابا الأراضى وإذا كان المشروع يمتلك سيارات فإنه يخصص حسابا للسيارات . أما إذا لم يكن لدى المشـــروع أثاثا فإنه لايخصص حسابا الأثاث ، فإذا اشترى فيما بعد أثاثا فإنه يخصص حسابا حقيقيا لجديدا للأثاث وعلى هذا الاساس يتوقف عـدد الحسابات الحقيقية على نوع الاصول المادية التى يمتلكها المشروع .

ب ـ الحسابات الشخصية.

وهى حسابات الاشخاص الطبيعيين والمعنويين الذين يتعاملون مع المشروع سواء دائنين أو مدينين، ويتوقف عدد هذه الحسابات على عدد الاشخاص الذين يتعاملون مع المنشأة، ويكون اسم الحساب مستمدا من الاسم الشخصى للدائن أو المدين سواء كان طبيعيا أو معنويا .

حـ الحسابات الاسمية .

وهى حسابات الايراد والمصروفات ، ويتوقف نوع هذه الحسابات وعددها على طبيعة النشاط الذى يزاوله المشروع ، والهدف من هذه الحسابات هو بيان

الانشطة النوعية التى أدت إلى تحقيق الايراد ، وأيضا الانشطة المعبرة عن تكلفة الحصول على الإيراد .

ويمكن تقسيم هذه الحسابات من ناحية أثرها على القوائم الختامية إلى نوعين :

أ ـ حسابات يتجه بها نحو قائمة الدخل أى الحساب الختامى وهذه الحسابات هى الحسابات الاسمية للايرادات والمصروفات، حتى يمكن بمقارنة أرصدتها معرفة ما حققه المشروع من أرباح أو خسائر بسهولة .

ب ـ حسابات يتجه بها نحو قائمة المركز المالى أى الميزانية العمومية ، وهى الحسابات الحقيقية والشخصية .

ومن الواضح أن هذه الحسابات لا تظهر فى دفتر الاستاذ بطريقة عشوائية ولكنها تظهر فى مجموعات منظمة. فتخصص مجموعة من الصفحات المتتالية لحسابات الاصول الثابتة وأخرى لحسابات الاصول المتداولة وأخرى للحسابات الشخصية المدينة والدائنة وثالثة للحسابات الإسمية بنوعيها .

ومع أن صفحات دفتر الاستاذ ذات أرقام مسلسلة إلا أنه فى غالب الاحيان فان كل حساب يحمل رقما خاصا يمثل تبعيته لمجموعة معينة من الحسابات ، ويطلق على أرقام الحسابات « الدليل الحسابى » .

وعلى هذا الاساس يتم ترحيل قيود اليومية إلى حسابات الاستاذ ، بحيث يراعى التوجيه المحاسبى نحو الجانب المدين والجانب الدائن للحساب .

ثالثا ــ ترصيد الحسابات .

يتم ترصيد الحسابات على فترات دورية ، وتقوم فكرة الترصيد على معادلة التوازن ، فلكل حساب جانب مدين وجانب دائن ويرحل للجانبين القيم النقدية

للعمليات المالية ، ويجب أن يكون مجموع الجانب المدين مساويا لمجموع الجانب الدائن ، ويعد الرصيد المتمم الحسابى للجانب الاصغر قيمة حتى يتساوى مجموع الجانبين،فاذا كان مجموع الجانب المدين أكبر من مجموع الجانب الدائن فان المتمم الحسابى يظهر فى الجانب الدائن ولكنه لا يخرج عن كونه رصيدا مدينا ، أما اذا كان مجموع الجانب الدائن أكبر من مجموع الجانب المدين فان المتمم الحسابى يظهر فى الجانب المدين ولكنه لا يخرج عن كونه رصيدا دائنا .

فاذا افترضنا أن حساب النقدية كان على الصورة الآتية :

منه ح/ النقدية لـه

١٠٠٠٠	الى ح/ رأس المال	٦٩/١/١	٣٠٠٠	من ح/ الأثاث	٦٩/١/٣
٦٠٠٠	الى ح/ المبيعات	٦٩/١/٧	٤٠٠	من ح/ المشتريات	٦٩/١/٥
			١٠٠	من ح/ الايجار	٦٩/١/١٠
			٩٠٠	من ح/ الأجور	٦٩/١/٣٠

فاننا نلاحظ أن مجموع الجانب الدائن مبلغ ٨٠٠٠ جنيه أما مجموع الجانب المدين يبلغ ١٦٠٠٠جنيه ويكون المتمم الحسابى ٨٠٠٠ جنيه وهو يمثل رصيد النقدية،ولكى يرصد حساب النقدية يجب أن يظهر هذا الرصيد فى الجانب الدائن من حساب النقدية حتى يتعادل جانبى الحساب وينقل الرصيد إلى الجانب المدين فى أول الشهر التالى وعند إقفال الحساب يظهر الرصيد على النحو الآتى :

منه			ح/ النقدية		له
١٠٠٠٠	الى ح/ رأس المال	٦٩/١/١	٣٠٠٠	من ح/ الأثاث	٩٦/١/٣
٦٠٠٠	الى ح/ ح/ المبيعات	٩٦/١/٧	٤٠٠٠	من ح/ المشتريات	٦٩/١/٥
			١٠٠	من ح/ الايجار	٦٩/١/١٠
			٩٠٠	من ح/ الأجور	٦٩/١/٣٠
			٨٠٠٠	الرصيد	٦٩/١/٣٠
١٦٠٠٠			١٦٠٠٠		

ويعد استخراج الأرصدة إجراءا أساسيا لإعداد ميزانية المراجعة والحسابات الختامية والميزانية .

رابعا – اعداد ميزان المراجعة

يعتبر إعداد ميزان المراجعة هو الاجراء المحاسبي الأخير فى الخطوة الأولى للدورة المحاسبية ، والهدف من إعداد ميزان المراجعة هو التأكد من سلامة تطبيق نظام القيد المزدوج فى القيد والترحيل والترصيد ، وإذا كنا قد بدأنا فى القيد والترحيل على أساس نظرية التوازن . فمما لاشك فيه أن أرصدة الحسابات فى مجموعها لابد وأن تتوازن وتتعادل بمعنى أن يكون

مجموع الأرصدة المدينة = مجموع الأرصدة الدائنة

أما إذا لم يتوازن ميزان المراجعة فهذا يعنى أن هناك قطعا أخطاء محاسبية فى القيد أو الترحيل ، ويجب البحث عن هذه الأخطاء لإكتشافها وتصحيحها حتى يتوازن ميزان المراجعة .

انواع موازين المراجعة : هناك نوعين لميزان المراجعة .

الأول ميزان المراجعة بالمجاميع والثانى ميزان المراجعة بالأرصدة ونعرض لهما فيما يلى بشىء من الإيضاح :

١ـ ميزان المراجعه بالمجاميع :

يتم إعداده بادراج مجموع الجانب المدين ، مجموع الجانب الدائن لكل حساب ، وذلك قبل ترصيد الحسابات ، ووفقا لمعادلة التوازن المطبقة فى اجراءات القيد والترحيل فإن مجموع الجانب المدين لجميع الحسابات يجب أن يعادل مجموع الجانب الدائن لجميع الحسابات . ويتخذ ميزان المراجعة بالمجاميع بالشكل الآتى :

مجموع مدين	مجموع دائن	اسم الحساب	رقم الحساب

فلو فرضنا أن حسابات إحدى المنشآت كانت كما يلى :

منه   ح/ النقــدية   لــه

١٠٠٠٠	الى ح/ رأس المال		٥٠٠٠	من ح/ الأثاث	
٨٠٠٠	الى ح/ المبيعات		٣٠٠٠	من ح/ المشتريات	
			١٠٠٠	من ح/ محمد سعيد	

منه　　ح/ الفوائد　　له

٥٠٠٠	الى ح/ النقدية				

منه　　ح/ المشتريات　　له

٣٠٠٠	الى ح/ النقدية				
٢٠٠٠	الى ح/ محمد سعيد				

منه　　ح/ المبيعات　　له

			٨٠٠٠	من ح/ النقدية	

منه　　ح/ محمد سعيد　　له

١٠٠٠	الى ح/ النقدية		٢٠٠٠	من ح/ المشتريات	

منه　　ح/ رأس المال　　له

			١٠٠٠٠	من ح/ النقدية	

وإذا أعددنا ميزان المراجعة بالمجاميع للحسابات السابقة فانه يظهر كما يلى :

مدين	دائن	اسم الحساب	رقم المستند
١٨٠٠٠	٩٠٠٠	ح/ النقدية	
٥٠٠٠	—	ح/ الأثاث	
١٠٠٠	٢٠٠٠	ح/ محمد سعيد	
—	١٠٠٠٠	ح/ رأس المال	
٥٠٠٠	—	ح/ المشتريات	
—	٨٠٠٠	ح/ المبيعات	
٢٩٠٠٠	٢٩٠٠٠		

وعلى هذا الأساس فإن ميزان المراجعة بالمجاميع دليلا مبدئيا على صحة القيد والترحيل للحسابات .

ب ـ ميزان المراجعة بالارصدة

يعد هذا الميزان بعد ترصيد حسابات الأستاذ ويعد هذا الميزان لغرضين أساسيين :

١ ـ التأكد من صحة القيد والترحيل والترصيد وفقا لمعادلة التوازن .

٢ ـ استخدامه كأساس لإعداد الحسابات الختامية والميزانية العمومية ويسجل فى خانة المدين من الميزان أرصدة الحسابات المدينة ، ويسجل فى خانة الدائن من الميزان أرصدة الحسابات الدائنة ، ولهذا لايمكن إعداد هذا الميزان إلا بعد استخراج أرصدة الحسابات .

فإذا رصدنا الحسابات فى المثال السابق ، وفقا للقواعد التى شرحناها ، فإننا نجد أن أرصدة الحسابات تظهر كما يلي :

منه ح/ النقدية له

١٠٠٠٠	الى ح/ رأس المال	٥٠٠٠	من ح/ الأثاث
٨٠٠٠	الى ح/ المبيعات	٣٠٠٠	من ح/ المشتريات
		١٠٠٠	من ح/ محمد سعيد
		٩٠٠٠	رصيد مدين
١٨٠٠٠		١٨٠٠٠	

منه ح/ الاثاث لـه

٥٠٠٠	الى ح/ النقدية	٥٠٠٠	رصيد مدين
٥٠٠٠		٥٠٠٠	

منه ح/ المشتريات لـه

٣٠٠٠	الى ح/ النقدية	٥٠٠٠	رصيد مدين
٢٠٠٠	الى ح/ محمد سعيد		
٥٠٠٠		٥٠٠٠	

منه ح/ المبيعات لـه

٨٠٠٠	رصيد دائن	٨٠٠٠	من ح/ النقدية
٨٠٠٠		٨٠٠٠	

منه		ح/ محمد سعيد		له	
١٠٠٠	إلى ح/ النقدية		٢٠٠٠	من ح/ المشتريات	
١٠٠٠	رصيد دائن				
٢٠٠٠			٢٠٠٠		

منه		ح/ رأس المـــال		له	
١٠٠٠٠	رصيد دائن		١٠٠٠٠	من ح/ النقدية	
١٠٠٠٠			١٠٠٠٠		

ويمكن إعداد ميزان المراجعة بالأرصدة من واقع أرصدة الحسابات، ويظهر هذا الميزان كما يلي:

أرصدة مدينة	أرصدة دائنة	اسم الحســـاب	رقم الحساب
٩٠٠٠		ح/ النقدية	
٥٠٠٠		ح/ الأثاث	
	١٠٠٠	ح/ محمد سعيد	
	١٠٠٠٠	ح/ رأس المال	
٥٠٠٠		ح/ المشتريات	
	٨٠٠٠	ح/ المباني	
١٩٠٠٠	١٩٠٠٠		

ويمكن أن توضح علاقة ميزان المراجعة بأرصدة الحسابات على الأساس الآتي:

أرصدة الحسابات الحقيقية هى أرصدة مدينة بطبيعتها وتظهـــر فى جانب الأرصدة المدينة من ميزان المراجعة .

٢ ـ أرصدة الحسابات الشخصية تمثل نوعين :

ا ـ أرصدة الحسابات الشخصية المدينة وتظهر فى جانب الأرصدة المدينة من ميزان المراجعة .

ب ـ أرصدة الحسابات الشخصية الدائنة ، وتظهر فى جانب الأرصدة الدائنة من ميزان المراجعة .

٣ ـ أرصدة الحسابات الأسمية وهى تمثل نوعين :

أ ـ أرصدة حسابات الايراد مثل المبيعـــات والخصم المكتسب وإيراد الأوراق المالية وهى تعد أرصدة دائنة وتظهر فى جانب الأرصدة الدائنة بميزان المراجعة .

ب ـ أرصدة حسابات التكاليف والمصروفات مثل المشتريات ومصروفات النقل والخصم المسموح به والمصروفات البيعية والادارية والتمويلية وهى تعـد أرصدة مدينة وتظهر فى جانب الأرصدة المدينة من ميزان المراجعه .

هذا ويمكن أن يظهر ميزان المراجعة بالمجاميع والأرصدة معا ، وإذا اتخذنا بيانات المثال السابق فإن الميزان بالمجاميع والأرصدة يظهر على الصورة الآتية :

ميزان المراجعة بالمجاميع والأرصدة

مجاميع		أرصدة		اسم الحساب
مدينة	دائنة	مدينة	دائنة	
١٨٠٠٠	٩٠٠٠	٩٠٠٠	—	النقدية
٥٠٠٠	—	٥٠٠٠	—	الأثاث
١٠٠٠	٢٠٠٠	—	١٠٠٠	محمد سعيد
—	١٠٠٠٠	—	١٠٠٠٠	رأس المال
٥٠٠٠	—	٥٠٠٠	—	المشتريات
—	٨٠٠٠	—	٨٠٠٠	المبيعات
٢٩٠٠٠	٢٩٠٠٠	١٩٠٠٠	١٩٠٠٠	

• • •

وبانتهاء إعداد ميزان المراجعة بالأرصدة ثم تحقق توازنه ، تنتهى الخطوة الأولى من الدورة المحاسبية ، على أن هذا الميزان يكون بداية العمل المحاسبي فى الخطوة الثانية من الدورة المحاسبية ، وهو ما سوف ننتقل إليه فى الجزء التالى من هذه الدراسة .

المبحث الثانى

إعداد القوائم الختامية

تتضمن المرحلة الثانية من الدورة المحاسبية إعداد القوائم المالية ، وغالبا ما تعد هذه القوائم فى نهاية كل سنة مالية ، ذلك بهدف التعرف على نتيجة نشاط المشروع من أرباح أو خسائر ثم بيان المركز المالى وتستخدم الحسابات الختامية (المتاجرة والأرباح والخسائر فى بيان الشق الأول أى التعرف على الأرباح أو الخسائر ، وتستخدم الميزانية العمومية لبيان الشق الثانى وهو المركز المالى) .

وفيما يلى نستعرض هذه القوائم بالتفصيل والايضاح .

١ — الحسابات الختاميه .

هى الحسابات التى تعد بغرض بيان ما حققته المنشأة من أرباح أو خسائر ، وحيث أن الحسابات الاسمية هى الحسابات الخاصة بالايراد والتكاليف اللازمة لتحقيقه ، لذلك تحول أرصدة الحسابات الاسمية إلى الحسابات الختامية ، وذلك عن طريق قفل أرصدة الأولى وترحيلها إلى الثانية ، وبهدف التبسيط فى هـــذه المرحلة من الدراسة فاننا سوف نفترض أن هناك حساب ختامى واحد الغرض منه بيان ما حققته المنشأة من ربح أو خسارة ، ويقفل فى الجانب الدائن الارصدة الدائنة للحسابات الاسمية وبمعنى آخر أن الجانب الدائن من الحساب الختامى يحتوى على الايراد الرئيسى والايراد الفرعى الذى حققه المشروع خلال الفترة ، حيث تنقل إليه أرصدة المبيعات ، الخصم المكتسب والايجار الدائن وايراد الاوراق المالية ، أما الجانب المدين من هـذا الحساب الختامى تنقل فيه أرصدة الحسابات الاسمية المدينة وبمعنى آخر فان الجانب المدين الذى يقابل جانب الايرادات يحتوى التكاليف والمصاريف اللازمة لتحقيق الايراد ، لذلك يحول

اليه أرصدة حسابات المشتريات ومصاريف النقـــل والمصروفات البيعية والادارية والمالية .

وعلى أساس ما سبق يكون الجانب الدائن من الحساب الختامى ممثلا للايراد ويكون الجانب المدين منه مثلا المصروفات والتكاليف والفرق بينهما يمثل صافى الربح أو الخسارة التى حققها المشــــروع ، فإذا كانت الايرادات تزيد عن التكاليف والمصروفات فان الفرق يمثل المتمم الحسابى أى الرصيد وهو أيضا يمثل صافى الربح الذى حققـــه المشروع ، أما اذا كان جانب التكاليف والمصروفات يزيد عن جانب الايراد فان الفرق الذى يمثل المتمم الحسابى أى الرصيد وهـــو أيضا يمثل صافى الخسارة التى حققها المشروع، ومن الواضح أن الربح يظهر عندما تزيد ايرادات المشروع عن تكاليفه ومصروفاته وهذا بديهى لان الايراد سوف يغطى المصروف ويبقى منه فائض يؤول الى صاحب المشروع وهـــذا هو ربح المشروع . أما الخسارة فهى تمثل عجز الايراد عن تغطية المصروفات والتكاليف وبمعنى هذا أن المصروفات والتكاليف كانت تزيد عن الايراد وهذه الزيادة تمثل المصروفات التى لم يستطيع المشروع استردادها من الايرادات .

ويظهـــر رصيد الحساب الختامى ربحا كان أو خسارة كعنصر من عناصر الميزانية يمثل جـــزءا من حقوق مالك المشروع وذلك بإضافة الربح أو خصم الخسارة من رأس مال مالك المشروع .

ومن الواضح أنه يتم ترصيـــد حسابات الايرادات والمصروفات بإقفالها فى الحساب الختامى ، وفيما يلى قيـــود اقفال الحسابات الأسمية من ايرادات ومصروفات فى الحساب الختامى .

ا – قفل حسابات الايرادات :

من مذكورين

... ح/ المبيعات

... ح/ الخصم المكتسب

... ح/ ايرادات أخرى

... إلى الحساب الختامى

ب – قفل حسابات المصروفات :

... من الحساب الختامى

إلى مذكورين

ح/ المشتريات

ح/ المصروفات البيعية

ح/ المصروفات الادارية

ح/ المصروفات المالية

ويترتب على كلا القيدين السابقين قفل الحسابات الأسمية لهذه السنة أى لايصبح لها أية أرصدة فى العام الجديد .

وعلى الصفحة التالية توضح علاقة الحسابات الأسمية بالحساب الختامى .

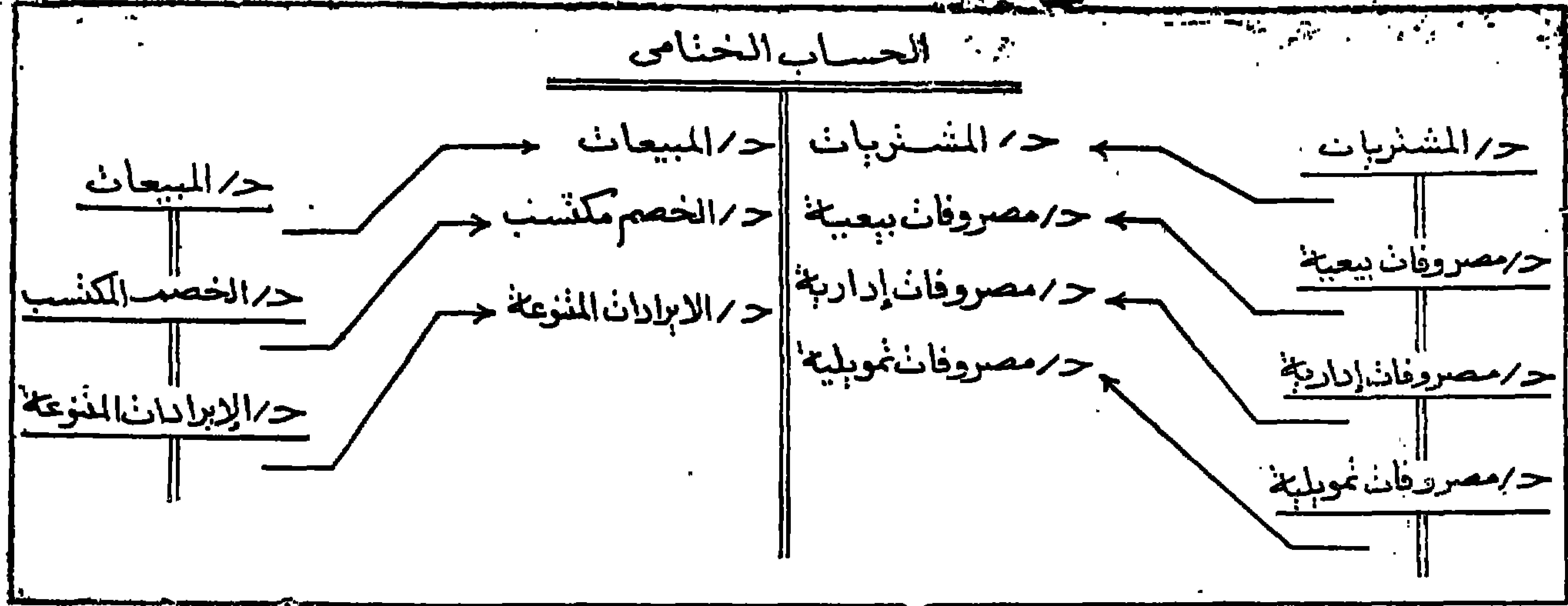
تصوير الميزانية العمومية :

سبق أن ذكرنا أن العمليات التمويلية والاستثمارية والايرادية تؤثر على ثلاثة أنواع من الحسابات :

١ ــ الحسابات الأسمية .

٢ ــ الحسابات الشخصية .

٣ ــ الحسابات الحقيقية .



رسم تخطيطى

يوضح علاقة الحساب الختامى بحسابات الايرادات والمصروفات

ورأينا أن أرصدة الحسابات الإسمية تقفل فى نهاية الفترة فى حساب المتاجرة والأرباح والخسائر لبيان ماحققه المشروع من أرباح وخسائر . والآن نتساءل ما هو مصير أرصدة الحسابات الحقيقية والشخصية مضافا إليها رصيد الحساب الختامى ؟ وفى الواقع أن هذه الأرصدة تكون فى مجموعها مايطلق عليه الميزانية العمومية وهى التى تعد لغرض بيان المركز المالى للمشروع . أى بيان ماله من حقوق وما عليه من التزامات ، وتتمثل حقوق المشروع فى الآتى :

١ ـ **ممتلكات المشروع التى لها كيان مادى ملموس** : كالمبانى والآلات والسيارات والبضاعة والنقدية وهذه الممتلكات تتمثل فى أرصدة الحسابات الحقيقية

٢ ـ **حقوق مالية على الغير** : تمثل الحسابات المدينه للعملاء والحسابات الجارية لدى البنوك وهذه الحقوق تتمثل فى أرصدة الحسابات الشخصية المدينة.

أما التزامات المشروع فهى تتمثل فى العناصر الآتية :ـ

١ ـ التزامات المشروع تجاه المالك وتتمثل فى رأس المال وصافى الربح الذى حققه المشروع .

٢ ـ التزامات المشروع تجاة الغير وتتمثل فى أرصدة الحسابات الشخصية الدائنة كحسابات الموردين .

وتظهر الميزانية كحساب له جانبان ، جانب يمثل حقوق المشروع والآخر يمثل التزامات المشروع . ففى الجانب الأول تظهر أرصدة الحسابات الحقيقية والشخصية المدينة ، أما الجانب الثانى فتظهر فيه أرصدة الحسابات الدائنة (حسابات المالك) رصيد الحساب الختامى وكذلك الحسابات الشخصيه الأخرى الدائنة . ويطلق على الجانب الأول جانب الاصول لانه يعبر عن ممتلكات المشروع كما يطلق على الجانب الآخر جانب

الخصوم لانه يعبر عن التزامات المشروع تجاه المالك والدائنين وعلى الصفحة التالية رسم يوضح علاقة أرصدة الحسابات الحقيقية والشخصية بالميزانية .

ولاشك أن جانبي الميزانية العمومية لابد أن يتساويا ، لأن عمليتي القيد والترحيل مبنيتان على أساس نظام القيد المزدوج وفقا لمعادلة التوازن .

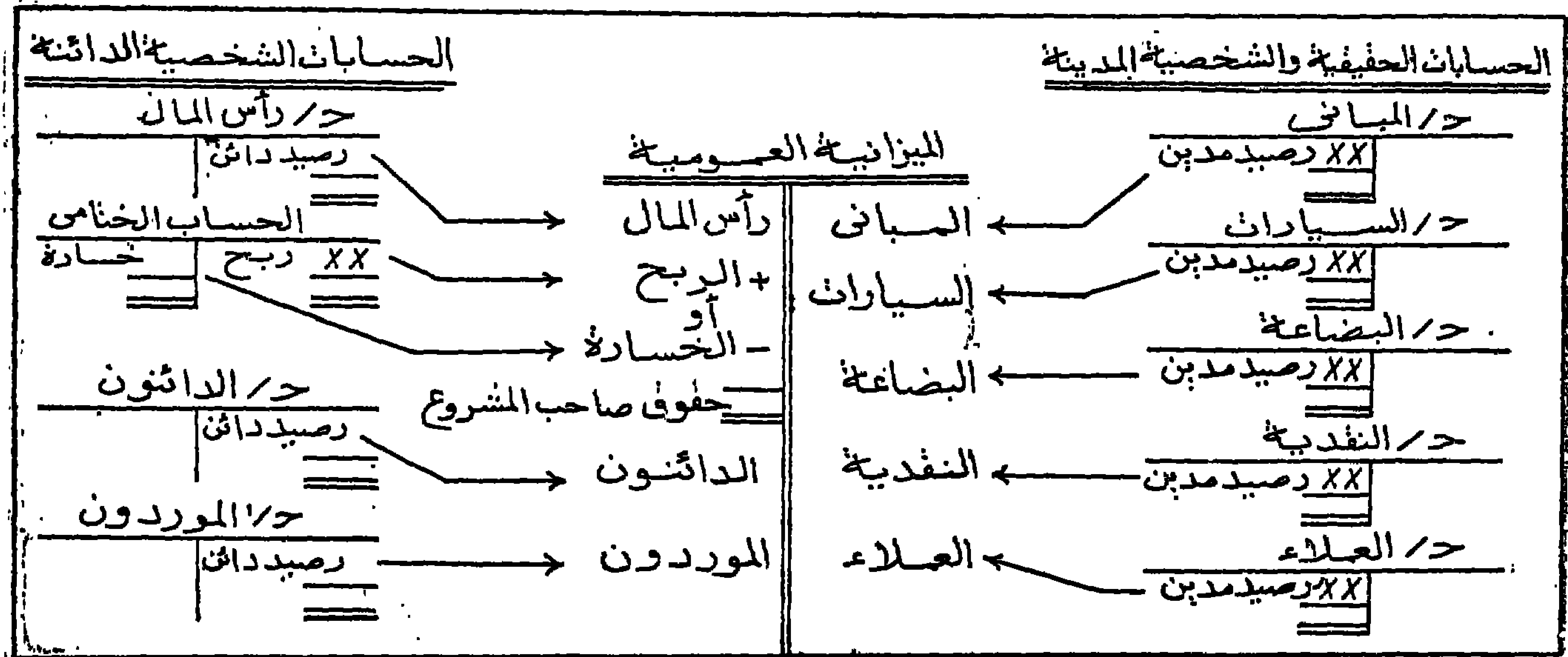
وبإعداد الميزانية العمومية تكون الدورة المحاسبية قد اكتملت ، بعد أن مرت بالمراحل الآتية :

١ - القيد
٢ - الترحيل
٣ - الترصيد
٤ - إعداد ميزان المراجعة
٥ - إعداد الحساب الختامى
٦ - تصوير الميزانية العمومية

اعادة فتح الحسابات فى بداية الفترة المحاسبيه الجديدة :

إذا فرضنا أن التكاليف والمصروفات جميعها خاصة بالفترة المحاسبية وأيضا الايراد فمن الواضح أن أرصدة الحسابات فى نهاية الفترة المحاسبية تكون صفرا ، حيث أنها تقفل بالكامل فى حساب المتاجرة والارباح والخسائر (الحساب الختامى) ولايكون لها فى بداية الفترة المحاسبية الجديدة أى أرصدة تمثلها .

أما الحسابات الحقيقية ففى نهاية الفترة المحاسبية تكون أرصدتها مدينة وهذه الارصدة تظهر فى الميزانية العمومية فى جانب الاصول ، وفى بداية الفترة المحاسبية الجديدة (وهى الفترة التالية) يعاد فتح الحسابات وذلك بنقل أرصدتها المدينة لتكون أول قيد فى الجانب المدين من الحساب الجديد .



رسم تخطيطي
يوضح علاقة الميزانية العمومية بالحسابات الحقيقية والشخصية

وأيضا بالنسبه للحسابات الشخصية المدينة فيعاد فتحها وذلك بنقل أرصدتها المدينة فى الجانب المدين من الحساب .أما حسابات رأس المال والالتزامات وهى الحسابات الشخصية الدائنة ، ففى بداية الفترة المحاسبية التالية يعاد فتحها وذلك بنقل أرصدتها الدائنة فى الجانب الدائن من الحساب وعلى الصفحة التالية نوضح كيفية طهور الأرصدة بالحسابات فى الفترة المحاسبية الجديده .

الخلاصة .

تم الدورة المحاسبية على سبعة خطوات تمثل مراحل هذة الدورة وهى :

١ ـ القيد فى اليوميه العامة حسب تاريخ حدوث العمليات المالية .

٢ ـ ترحيل القيود إلى الحسابات الخاصة بها بدفتر الأستاذ .

٣ ـ ترصيد الحسابات لمعرفة قيمة أرصدتها .

٤ ـ إعداد ميزان المراجعة للتأكد من صحة القيد والترحيل .

٥ ـ إعداد الحسابات الختامية لبيان الأرباح والخسائر وذلك عن طريق أرصدة الحسابات الاسمية .

٦ ـ تصوير الميزانية العمومية لايضاح المركز المالى وذلك من أرصدة الحسابات الحقيقية والشخصية المدينة والدائنة .

٧ ـ فى بداية الفترة المحاسبية التالية يعاد فتح الحسابات الحقيقية والشخصية بالارصدة التى انتهت بها فى الفترة المنتهية .

توضيح ظهور الارصدة بحسابات الفترة المحاسبية الجديدة

الحسابات الحقيقية والشخصية المدينة

ح/ المبانى

xx رصيد مدين ٦٨/١٢/٣١	
=	=
	xx الرصيد ٩٦/١/١

ح/ السيارات

xx رصيد بمدين ٦٨/١٢/٣١	
=	=
	xx الرصيد ٦٩/١/١

ح/ البضاعة

xx رصيد مدين ٦٨/١٢/٣١	
=	=
	xx الرصيد ٦٩/١/١

ح/ النقدية

xx رصيد مدين ٦٨/١٢/٣١	
=	=
	xx الرصيد ٦٩/١/١

ح/ العملاء

xx رصيد مدين ٦٨/١٢/٣١	
=	=
	xx الرصيد ٦٩/١/١

الحسابات الشخصية الدائنة

ح/ رأس المال

	xx رصيد دائن ٦٨/١٢/٣١
=	=
xx الرصيد ٦٩/١/١	

	xx رصيد دائن ٦٨/١٢/٣١
=	=
xx الرصيد ٦٩/١/١	

	xx رصيد دائن ٦٨/١٢/٣١
=	=
xx الرصيد ٦٩/١/١	

وفيما يلي مثال تطبيقي عام عن الدورة المحاسبية .

مثال عام :

فيما يلي العمليات التي قامت بها منشأة عروس البحر :

١/١/١٩٦٩ سدد المالك رأس المال نقداً ويبلغ ٢٠٠٠٠جنيه

٢/١/١٩٦٩ اشترت المنشأة أحد المباني القائمة بمبلغ ١٠٠٠٠ جنيه نقداً

٣/١/١٩٦٩ اشترت نقداً أثاثا بمبلغ ٣٠٠٠ جنيه

٤/١/١٩٦٩ اشترت نقداً بضاعة بمبلغ ٥٠٠٠ جنيه

٦/١/١٩٦٩ اشترت من محلات زينة بضاعة على الحساب بمبلغ ٣٠٠٠ جنيه

٧/١/١٩٦٩ اشترت بضاعة نقداً بمبلغ ١٠٠٠ جنيه

٨/١/١٩٦٩ باعت بضاعة بمبلغ ٧٠٠٠ جنيه نقداً

٩/١/١٩٦٩ باعت بضاعةعلى الحساب لمحلات صباح الخير بمبلغ ٦٠٠٠ جنيه

١٠/١/١٩٦٩ دفعت لمحلات زينة مبلغ ١٠٠٠ جنيه

١٥/١/١٩٦٩ باعت بضاعة بمبلغ ٢٠٠٠ جنيه نقداً

٢٠/١/١٩٦٩ سددت محلات صباح الخير مبلغ ٤٠٠٠ جنيه

٢١/١/١٩٦٩ أودعت مبلغ ١٠٠٠ جنيه كحساب جاري ببنك اسكندرية

٢٢/١/١٩٦٩ باعت بضاعة نقداً بمبلغ ٣٠٠٠ جنيه .

٢٨/١/١٩٦٩ بلغت مصاريف الاعلان ٥٠ جنيه سددت نقداً

٣١/١/١٩٦٩ بلغت المصروفات العمومية ٥٠ جنيه سددت نقداً

والمطلوب :

١ ـ إجراء قيود اليومية

٢ ـ ترحيل القيود إلى الحسابات الخاصة بها في دفتر الأستاذ

٣ ـ ترصيد الحسابات

٤ ـ إعداد ميزان المراجعة بالارصدة

٥ ـ إعداد الحساب الختامي (قائمة المتاجرة والارباح والخسائر).

٦ ـ تصوير الميزانية العمومية

ملحوظة : بيعت كل البضاعة ولا يوجد منها مخزون آخر الشهر

الحـل

اولا : قيود اليومية :

٢٠٠٠٠		من حـ/ النقدية	٦٩/١/١
	٢٠٠٠٠	إلى حـ/ رأس المال	
		تخصيص رأس المال وسداده نقدا	
١٠٠٠٠		من حـ/ المباني	٦٩/١/٢
	١٠٠٠٠	إلى حـ/ النقدية	
		شراء مباني المنشأة نقدا	
٣٠٠٠		من حـ/ الأثاث	٦٩/١/٣
	٣٠٠٠	إلى حـ/ النقدية	
		شراء أثاث وسداد الثمن نقدا	
٥٠٠٠		من حـ/ المشتريات	٦٩/١/٤
	٥٠٠٠	إلى حـ/ النقدية	
		شراء بضاعة نقدا	
٣٠٠٠		من حـ/ المشتريات	٦٩/١/٦
	٣٠٠٠	إلى حـ/ محلات زينة	
		شراء بضاعة على الحساب من محلات زينة	
١٠٠٠		من حـ/ المشتريات	٦٩/١/٧
	١٠٠٠	إلى حـ/ النقدية	
		شراء البضاعة نقدا	
٧٠٠٠		من حـ/ النقدية	٦٩/١/٨
	٧٠٠٠	إلى حـ/ المبيعات	
		بيع بضاعة نقدا	

٦٠٠٠		من حـ/ محلات صباح الخير	٦٩/١/٩
	١٠٠٠	الى حـ/ المبيعات	
		بيع بضاعة على الحساب الى محلات صباح الخير	
١٠٠٠		من حـ/ محلات زينة	٦٩/١/١٠
	٦٠٠٠	الى حـ/ النقدية	
		سداد المبلغ إلى محلات زينة	
٢٠٠٠		من حـ/ النقدية	٦٩/١/١٥
	٢٠٠٠	الى حـ/ المبيعات	
		بيع بضاعة نقدا	
٤٠٠٠		من حـ/ النقدية	٦٩/١/٢١
	٤٠٠٠	الى حـ/ محلات صباح الخير	
		استلمنا دفعة من المنشأة المذكورة	
١٠٠٠		من حـ/ الحساب الجارى ببنك اسكندرية	٩٦/١/٢١
	١٠٠٠	الى حـ/ النقدية	
		ايداع ١٠٠٠ جنيه كحساب جارى البنك	
٣٠٠٠		من حـ/ النقدية	٦٩/١/٢٢
	٣٠٠٠	الى حـ/ المبيعات	
		بيع بضاعة نقدا	
٥٠		من حـ/ مصروفات الاعلان	٦٩/١/٢٩
	٥٠	الى حـ/ النقدية	
		سداد مصروفات الاعلان من الخزينة	
٥٠		من المصروفات العمومية	٦٩/١/٣١
	٥٠	الى حـ/ النقدية	
		سداد المصروفات العمومية نقدا	

		اقفال حسابات الأيرادات والمصروفات	
١٦٠٠٠		من ح/ المبيعات	٦٩/١/٣١
	١٦٠٠٠	الى الحساب الختامى	
		اقفال حساب المبيعات	
		من الحساب الختامى	٦٩/١/٣١
٩١٠٠		الى مذكورين	
	٩٠٠٠	ح/ المشتريات	
	٥٠	ح/ مصروفات الاعلان	
	٥٠	ح/ المصروفات العمومية	
		اقفال حسابات المصروفات بالحساب الختامى	

ثانيا : تصوير الحسابات وترصيدها .

منه — ح/ النقـــدية — له

٢٠٠٠٠	الى ح/ رأس المال	٦٩/١/١	١٠٠٠٠	من ح/ المبانى	٦٩/١/٢
٧٠٠٠	الى ح/ المبيعات	٦٩/١/٨	٣٠٠٠	من ح/ الأثاث	٦٩/١/٣
٢٠٠٠	الى ح/ المبيعات	٦٩/١/١٥	٥٠٠٠	من ح/ المشتريات	١/٤
٢٠٠٠	الى ح/ محلات صباح الخير	٦٩/١/٢٠	١٠٠٠	من ح/ المشتريات	١/٧
			١٠٠٠	من ح/ محلات زينة	١/١٠
٣٠٠٠	الى ح/ المبيعات	٦٩/١/٢٢	١٠٠٠	من ح/ الحساب الجارى ببنك اسكندرية	١/٢١
			٥٠	من ح/ مصروفات الاعلان	١/٢٨
			٥٠	من ح/ مصروفات عمومية	١/٣١
			١٢٩٠٠	رصيد	٦٩/١/٣١
٣٤٠٠٠			٣٤٠٠٠		
١٢٩٠٠	رصيد	٦٩/٢/١			

منه　　　　ح/ المبـــانى　　　　له

منه			له		
١٠٠٠٠	الى ح/ النقدية	٦٩/١/٢			
			١٠٠٠٠	رصيد	٦٩/١/٣١
١٠٠٠٠			١٠٠٠٠		
١٠٠٠٠	رصيد	٦٩/٢/١			

منه　　　　ح/ الأثاث　　　　له

منه			له		
٣٠٠٠	الى ح/ النقدية	٦٩/١/٣			
			٣٠٠٠	رصيد	٦٩/١/٣١
٣٠٠٠			٣٠٠٠		
٣٠٠٠	رصيد	٦٩/٢/١			

منه　　　　ح/ محلات صباح الخير　　　　له

منه			له		
٦٠٠٠	الى ح/ المبيعات	٦٩/١/٩	٤٠٠٠	من ح/ النقدية	٦٩/١/٣١
			٢٠٠٠	رصيد	٦٩/١/٢٠
٦٠٠٠			٦٠٠٠		
٢٠٠٠	رصيد	٦٩/٢/١			

منه — حـ/ الحساب الجارى ببنك اسكندرية — له

١٠٠٠	الى حـ/ النقدية	٦٩/١٢/١	١٠٠٠	رصيد	٦٩/١/٣١
١٠٠٠			١٠٠٠		
١٠٠٠	رصيد	٦٩/٢/١			

منه — حـ/ محلات زينة — له

١٠٠٠	الى حـ/ النقدية	٦٩/١/١٠	٣٠٠٠	من حـ/ المشتريات	٩٦/١/٦
٢٠٠٠	رصيد	٦٩/١/٣١			
٣٠٠٠			٣٠٠٠		
			٢٠٠٠	رصيد	٦٩/٢/١

منه — حـ/ رأس المال — لـه

			٢٠٠٠٠	من حـ/ النقدية	٦٩/١/١
٢٠٠٠٠	رصيد	٦٩/١/٣١			
٢٠٠٠٠			٢٠٠٠٠		
			٢٠٠٠٠	رصيد	٦٩/٢/١

منه — حـ/ مصروفات الاعلان — لـه

٥٠	الى حـ/ النقدية	٦٩/١/٢٨	٥٠	من الحساب الختامى	٦٩/١/٣١
٥٠			٥٠		

منه — ح/ المصروفات العمومية — له

منه (المبلغ)	البيان	التاريخ	له (المبلغ)	البيان	التاريخ
٥٠	الى ح/ النقدية	٦٩/١/٢٨	٥٠	من الحساب الختامى	٦٩/١٣/١
٥٠			٥٠		

منه — ح/ المشتريات — له

منه (المبلغ)	البيان	التاريخ	له (المبلغ)	البيان	التاريخ
٥٠٠٠	الى ح/ النقدية	٦٩/١/٤			
٣٠٠٠	الى ح/ محلات زينة	٦٩/١/٦			
١٠٠٠	الى ح/ النقدية	٦٩/١/٧			
			٩٠٠٠	من الحساب الختامى	٦٩/١/٣١
٩٠٠٠			٩٠٠٠		

منه — ح/ المبيعات — له

منه (المبلغ)	البيان	التاريخ	له (المبلغ)	البيان	التاريخ
			٥٠٠٠	من ح/ النقدية	٦٩/١/٧
			٦٠٠٠	من ح/محلات صباح الخير	٦٩/١/٩
			٢٥٠٠	من ح/ النقدية	٦٩/١/١٥
			٣٠٠٠	من ح/ النقدية	٦٩/١/٢١
١٦٠٠٠	الى ح/ الحساب الختامى	٦٩/١/٣١			
١٦٠٠٠			١٦٠٠٠		

ثالثا : ميزان المراجعه بالأرصدة (قبل إعداد الحساب الختامى) :

أرصدة مدينة	أرصدة دائنة	اسم الحساب	رقم الحساب
١٢٩٠٠		ح/ النقدية	
١٠٠٠٠		ح/ المبانى	
٣٠٠٠		ح/ الأثاث	
٢٠٠٠		ح/ محلات صباح الخير	
١٠٠٠		ح/ الحساب الجارى بالبنك	
	٢٠٠٠	ح/ محلات زينة	
	٢٠٠٠٠	ح/ رأس المال	
٩٠٠٠		ح/ المشتريات	
	١٦٠٠٠	ح/ المبيعات	
٥٠		ح/ مصروفات الاعلان	
٥٠		ح/ مصروفات عمومية	
٣٨٠٠٠	٣٨٠٠٠		

ملاحظة : أعداد هذا الميزان قبل إعداد الحساب الختامى لذلك ظهر به عناصر الحسابات الاسمية وهى الايرادات ممثله فى حساب المبيعات وأيضا التكاليف والمصروفات ويمثلها حسابات المشتريات ومصروفات الاعلان والمصروفات العمومية .

رابعا : إعداد الحساب الختامى :

الحساب الختامى

عن الشهر من ١٩٦٩/١/١ إلى ١٩٦٩/١٢/٣١

٩٠٠٠	الى حـ/ المشتريات	١٦٠٠٠	من حـ/ المبيعات
٥٠	الى حـ/ مصروفات الاعلان		
٥٠	الى حـ/ مصروفات عمومية		
٦٩٠٠	صافى الربح		
١٦٠٠٠		١٦٠٠٠	

خامسا : تصوير الميزانية العمومية :

منشأة عروس البحر

الميزانية العمومية

فى ١٩٦٩/١/٣١

جنيه	جنيه		جنيه	جنيه	
	١٠٠٠٠	أراضى		٢٠٠٠٠	رأس المال
	٣٠٠٠	مبانى		٦٩٠٠	+ صافى الربح
١٣٠٠٠		مجموع الأصول الثابتة	٢٦٩٠٠		مجموع حقوق الملكية
					الالتزامات الخارجية
	جنيه			جنيه	
	٢٠٠٠	محلات صباح الخير		٢٠٠٠	محلات زينة
	١٠٠٠	الحساب الجارى ببنك اسكندرية	٢٠٠٠		مجموع الالتزامات الخارجية
	١٢٩٠٠	النقدية			
١٥٩٠٠		مجموع الأصول المتداولة			
٢٨٩٠٠		مجموع الأصول	٢٨٩٠٠		مجموع الخصوم

اسئلة وتمارين الفصل السادس

١ ـ إشرح أثر العمليات الآتية على زيادة أو نقص كل من مجموع الأصول ومجموع الخصوم ورأس المال :

ا ـ أموال مستثمرة بواسطة صاحب المشروع « أودعت خزينة المنشأة » .

ب ـ مسحوبات شخصية لصاحب المشروع .

حـ ـ شراء أصول ثابتة نقداً .

ء ـ تحصيل دين مستحق على أحد العملاء .

هـ ـ حصلت المنشأة إيرادا .

و ـ حققت المنشأة إيرادا ولم يحصل بعد .

ز ـ سداد دين مستحق لأحد الموردين .

ح ـ شراء أصول ثابتة على الحساب .

ط ـ سداد بعض المصروفات .

٢ ـ أذكر أمثلة لكل من الحالات الآتيـة :

ا ـ زيادة أصل يصاحبه نقص فى أصل آخر .

ب ـ زيادة أصل يصاحبه زيادة فى رأس المال .

حـ ـ زيادة أصل يصاحبه زيادة فى التزام .

ء ـ زيادة أصل يصاحبه زيادة فى الإيراد .

هـ ـ نقص أصل يصاحبه فى التزام .

و ـ نقص أصل يصاحبه نقص فى رأس المال .

ز ـ نقص أصل يصاحبة زيادة فى مصروف .

ح ـ زيادة مصروف يصاحبه زيادة التزام .

---

٣ ـ تمثل المبالغ الآتية الأصول والخصوم ورأس المال لأحد المشروعات الفردية وذلك فى ١٩٦٨/١٢/٣١ وهو تاريخ نهاية السنة المالية :

أصول = خصوم + رأس المال

نقدية + عملاء + أصول ثابتة = دائنون + رأس المال + الايرادات — المصروفات

٤٠٠ + ١٠٠ + ٩٠٠ = ٣٠٠ + ١٠٠

وقد تمت العمليات الآتية خلال شهر يناير ١٩٦٩

١ — أستلم مبلغ ١٠٠ جنيه من أحد العملاء .

٢ — سدد مبلغ ١٥٠ جنيه مستحقة لأحد الدائنين .

٣ — بلغت الايرادات المحصلة خلال الشهر مبلغ ٢٥٠ جنيه .

٤ — بلغت المصروفات المسددة خلال الشهر مبلغ ١٧٥ جنيه .

٥ — تم شراء آلات جديدة نقداً بمبلغ ٦٠ جنيه .

والمطلوب بيان أثر كل عملية من العمليات السابقة على معادلة الميزانية مستخدما العناوين السابقة مع بيان رصيد كل عمود بعد بيان أثر كل عملية.

٤ ـ يمثل كل خط أفقى عملية من العمليات المالية ، اشرح كل عملية من هذه العمليات التى تمت فى أحدى ورش الإصلاح خلال شهر فبراير سنة ١٩٦٩ .

رقم العملية	نقــدية	+ مدينون	+ مخزون امدادات	=	دائنون	+ رأس المال	+ ايرادات اصلاح	— ايجار	— مرتبات	— م. عمومية
١	+ ١٠٠٠			=		+ ١٠٠٠				
٢	— ٢٥		+ ٢٥	=						
٣		+ ٦٠٠		=			+ ٦٠٠			
٤			+ ٢٠٠	=	+ ٢٠٠					
٥	— ١٢٥			=					+ ١٢٥	
٦	— ١٠٠			=				+ ١٠٠		
٧	— ١٠٠			=	— ١٠٠					
٨	— ٥٠			=						+ ٥٠
٩	— ٤٠٠	— ٤٠٠		=						
١٠	+ ٣٠٠			=						
	٦٥٠	+ ٢٠٠	+ ٢٧٥	=	١٠٠	+ ٧٠٠	+ ٦٠٠	— ١٠٠	— ١٢٥	— ٥٠

٥ - إحسب من البيانات التالية مقدار الخصوم ورأس المال فى نهاية عام ١٩٦٨ :

	١٩٦٨/١/١ جنيه	١٩٦٨/١٢/٣١ جنيه
أصول		٤٥٠٠٠
خصوم	٧٠٠٠	
رأس المال	٣٠٠٠٠	

إضافات لرأس المال ٥٠٠٠ جنيه

مسحوبات شخصية خلال العام ٢٠٠٠ جنيه

صافى الربح خلال العام ٣٢٠٠ جنيه

---

٦ - إحسب من البيانات الآتية مقدار المسحوبات الشخصية لصاحب محلات الأنوار خلال العام المنتهى فى ١٩٦٨/١٢/٣١ :

	١٩٦٨/١/١ جنيه	١٩٦٨/١٢/٣١ جنيه
أصول	٥٠٠٠	١٨٠٠٠
خصوم	٥٠٠٠	٤٠٠٠

إضافات لرأس المال خلال العام ٣٢٠٠ جنيه

صافى الخسارة خلال العام ١٠٠٠ جنيه

---

٧ - المطلوب تسجيل العمليات الآتية بدفاتر محلات النجمة لصاحبها على أبو الحسن

وذلك وفقا للقواعد المحاسبية التى تحكم عملية التسجيل بدفتر اليومية ، مع إيضاح الأسباب التى تؤدى إلى عدم تسجيل بعض العمليات بدفاتر محلات النجمة :

١ ـ أودع على بنك مبلغ ١٠٠٠ جنيه فى خزينة المحل كرأس مال له .

٢ ـ اشترى المحل أثاث نقداً بمبلغ ١٥٠ جنيه .

٣ ـ اشترى المحل بضاعة من شركة النصر بمبلغ ٢٠٠ جنيه وسددت نصف الثمن نقداً .

٤ ـ باع المحل بضاعة إلى فهمى بمبلغ ١٠٠ جنيه .

٥ ـ إستلم المحل خطابا من العميل محمد يعرض فيه رغبته فى شراء بضاعة بمبلغ ٦٠٠ جنيه ويرجو موافاته بسرعة بشروط البيع وميعاد التسليم وأسعار الأصناف .

٦ ـ سدد المحل إلى شركة النصر المستحق عليه.

٧ ـ سحب على مبلغ ٢٠ جنيه من صندوق المحل لمصروفاته الشخصية .

٨ ـ باع على منزلا يملكه بمبلغ ١٢٠٠ جنية أودعها خزينة المحل .

٩ ـ اشترى على أثاثا لمنزله بمبلغ ١٥٠ جنيه سددها نقداً من أمواله الخاصة .

١٠ ـ علم على أن محلات الاجتهاد اشترت نقداً بضاعة بمبلغ ٥٠٠٠ جنيه من شركة النصر .

١١ ـ اشترى على راديو من شركة فيلبس بمبلغ ٥٠ جنيه سددها من خزينة المحل .

١٢ ـ باع على بضاعة على الحساب لعدة عملاء بمبلغ ٢٠٠٠ جنيه .

١٣ ـ أرسل على إلى أحد العملاء خطابا يرجو فيـــه سرعة سداد حسابة وقدرة ١٨٠ جنيه .

١٤ ـ سدد المحل المصاريف الآتية :

جنيه

٢٠ إيجار

١٠ نور ومياه

٢٠٠ أجور ومهايا

---

٨ ـ فيما يلى العمليات النقدية التى تمت خـــلال شهر فبراير ١٩٦٨ كما ظهرت فى حساب الصندوق لمحلات الوردة البيضاء .

منـــه	ح/ الصندوق		لـــه
٣٣٠٠	الى ح/ رأس المال	١٠٠	من ح/ الايجار
٢٠٨٠	الى ح/ المبيعات	١٢٠	من ح/ المرتبات والاجور
١٢٠	الى ح/ إيراد العقار	٢٦٨٠	من ح/ المشتريات
٢٠٠٠	الى ح/ المبيعات	٨٠	من ح/ المرتبات والاجور
		١٠	من ح/ م. أنتقال
		٦٠	من ح/ الأثاث
		٢٥	من ح/ م. صيانة السيارات
		٣٥	من ح/ مطبوعات وأدوات كتابية
		١٢٠	من ح/ مشتريات
		٣٠	من ح/ م. عمومية
		١٢	من ح/ مصاريف نقل للخارج (نقل المبيعات)
		٨	من ح/ مصاريف الانتقال
		١٠	من ح/ مصاريف عمومية
		٢١٠	من ح/ المسحوبات
		؟ ؟	الرصيد ٢٩/٢/١٩٦٨
٧٥٠٠		٧٥٠٠

والمطلوب :

١ - إيجاد رصيد حساب الصندوق فى ١٩٦٨/٢/٢٩ .

٢ - تصوير حسابات الاستاذ التى تأثرت بالعمليات السابقة .

٣ - تصوير ميزان المراجعة فى نهاية الشهر مع بيان نوع الحساب (حقيقى ، شخصى ، إسمى) .

٤ - إعداد الحساب الختامى عن شهر فبراير ١٩٦٨ .

٥ - تصوير الميزانية العمومية فى ذلك التاريخ .

---

٩ - الآتى حساب الصندوق كما يظهر بدفاتر محلات خلال شهر يونيو ١٩٦٩

منـــه ح/ الصنـدوق لـــه

١٠٠٠	(١)	٦٠٠	(٣)
٤٠٠	(٢)	٥٠٠	(٥)
٥٠٠	(٣)		

وقد أتضح الآتى :

١ - تمثل المفردة (١) المبلغ الذى أستثمره مجدى كرأس مال له فى أول يونيو

٢ - تمثل المفردتين (٢) ، (٤) المبالغ التى أستلها مجدى خلال الشهر

٣ - تمثل المفردتين (٣) ، (٥) المبالغ التى سددها مجدى خلال الشهر

والمطلوب :

١ - إيجاد رصيد ح/ الصندوق فى نهاية شهر يونيو سنة ١٩٦٩

٢ - بيان ما إذا كان حساب الأرباح والخسائر لمحلات مجدى عن شهر يونيو يظهر خسارة قدرها ٢٠٠ جنيه هى زيادة المدفوعات عن المقبوضات ؟ واشرح لماذا ؟

---

١٠ - ابتداء زكريا أعماله التجارية فى أول مارس سنة ١٩٦٨ برأس مال قدره ٥٠٠٠ جنيه أودعه خزينة المحل وقد تمت العمليات الآتية خلال الشهر :

١ - دفع إيجار شهر مارس وقدره ١٥٠ جنيه :

٢ - اشترى أثاث بمبلغ ٧٢٠ جنيه سدد منها نقدا ٢٢٠ جنيه .

٣ - دفع مبلغ ١٢٠ جنيه قيمة القسط السنوى لبوليصة التأمين على أثاث المحل .

٤ - اشترى أدوات كتابية ومطبوعات بمبلغ ١٠٠ جنيه

٥ - تمت المبيعات الآجله الآتية :

		جنيه
العميل	ا	١٠٠
العميل	ب	٥٠
العميل	حـ	٥٠
		٢٠٠

٦ - سحب زكريا مبلغ ٣٠٠ جنيه من الصندوق لمصروفه الخاص

٧ - استلم المبالغ الآتية من عملائه :

جنيه	
٥٠	من العميل ا
٥٠	من العميل ب

٨ — دفع مصاريف متنوعة عن شهر مارس بلغت ٣٧٥ جنيه .
٩ — باع نقدا بضاعة قيمتها ٥٠٠ جنيه .
والمطلوب :
١ - إثبات العمليات السابقة مرتبة حساب تسلسلها الرقمى .
٢ — اعداد ميزان المراجعة فى آخر مارس ١٩٦٨ .
٣ — اعداد جدول بأرصدة حسابات العملاء أ ، ب ، حـ كما تظهر فى ٣١ مارس ١٩٦٨.

---

١١ — الآتى العمليات المالية التى تمت خلال شهر ديسمبر سنة ١٩٦٨ لمحلات الوردة الحمراء لصاحبها كمال :

١ ديسمبر أودع كمال مبلغ ١٥٠٠ جنيه من أمواله الخاصة فى خزينة المحل كرأس مال له .
٢ « اشترى نقدا أثاث بمبلغ ٨٠٠ جنيه .
١٠ « اشترى نقدا أدوات كتابية ومطبوعات بمبلغ ٥٠ جنيه .
١٥ « باع الى العملاء بضاعة على الحساب بيانها كما يلى :
العميل أحمد ١٢٥ جنيه ، العميل محمد ١٠٠ جنيه ، العميل محمود ٥٠ جنيه .
١٥ « سدد أجور ومهايا قدرها ٢٠٠ جنيه .
٢١ « سدد مصحوفات عمومية قدرها ٩٠ جنيه .
٢٦ « استلم الشيكات الآتية من العملاء :
١٠٠ جنيه من العميل أحمد ، ٦٠ جنيه من العميل محمد ، ٢٥ جنيه من العميل محمود.

٣١ ديسمبر سدد مهايا قدرها ٢٥٠ جنيه .

٣١ « بلغت المبيعات الآجلة للعملاء خـــلال النصف الثانى من الشهر كالآتى :

١٩٠ جنيه للعميل أحمد ، ٨٠ جنيه للعميل محمود .

٣١ « باع بضاعة بمبلغ ٤٢٠ جنيه نقدا.

والمطلوب :

١ ـــ اثبات العمليات المالية السابقة بدفتر اليومية لمحلات الوردة الحمراء .

٢ ـــ تصوير حسابات دفتر الأستاذ مع ترحيل العمليات السابقة واستخراج رصيد كل حساب .

---

١٢ ـــ فيما يلى مجموعة العمليات التى تمت خلال شهر فبراير سنة١٩٦٨ بمحلات الوردة البيضاء لصاحبها عبد الغنى حسين .

أولا : أرصدة الحسابات بدفتر الأستاذ فى ٣١ يناير ١٩٦٨ .

جنيه		جنيه	
١٠٠	أثاث	٢٠٠٠	رأس المال
٣٠٠٠	مشتريات	٣٢	ح/ جارى صاحب المحل
١٨٠٠	صندوق	٣٠٠	شركة المحلة
١٠٠	مسحوبات	٤٠٠	شركة النصر
٣٠٠	أحمد طلبه (عميل)	٦٠٠	شركة الفتح
٥٠	ايجار المحل	٢٠٠٠	مبيعات
٦٠	مرتبات عمال وموظفين		
٣٢	إضــــاءة		
٥٣٣٢		٥٣٣٢	

ثانيا : كانت العمليات المالية خلال شهر فبراير مرتبة حسب تاريخ حدوثها كالآتى :

١ — سدد أحمد طلبة رصيد حسابه بعد أن أجرى له المحل خصما نقديا قدره ٥ ٪ من الرصيد .

٢ — بلغت المشتريات النقدية ٤٠٠ جنيه .

٣ — باع المحل لجمعية الطفولة السعيدة بضاعة بمبلغ ٨٠٠ جنيه .

٤ — بلغت المبيعات النقدية ١٠٠٠ جنيه .

٥ — اشترى المحل من شركة الفتح بضاعة بمبلغ ٤٠٠ جنيه ومن شركة النصر بمبلغ ٦٠٠ جنيه .

٦ — سدد المحل المطلوب عليه لشركة المحلة بعد أن حصل على خصم نقدى قدره ١٠ ٪ من الرصيد .

٧ — سدد المحل فاتورة الاضاءة وبلغت ١٨ جنيه ، كما سدد المرتبات عن شهر فبراير وقدرها ٦٠ جنيه وايجار المحل عن الشهر وقدره ٥٠ جنيه .

٨ — بلغت مسحوبات عبد الغنى حسين فى نهاية الشهر ٦٠ جنيه .

والمطلوب :

١ — اثبات العمليات السابقة فى دفتر اليومية .

٢ — ترحيل العمليات السابقة الى حسابات دفتر الأستاذ التى تخصها .

٣ — اعداد ميزان المراجعة بالأرصدة فى نهاية شهر فبراير .

٤ — اعداد الحساب الختامى عن شهر فبراير ١٩٦٨ .

٥ — تصوير الميزانية فى نهاية فبراير ١٩٦٨ .

١٣ — الآتى بيان الأرصدة المستخرجة من دفاتر محـلات الوردة الخضراء لصاحبها أحمد فهمى وذلك فى ٣١ ديسمبر سنة ١٩٦٨ .

جنيه		جنيه	
٨٠٠٠	آلات	٢٠٠	مردودات مبيعات
٢٠٠٠	بضاعة أول المدة	٣٥٠٠	مدينون
٥٠٠٠	مشتريات	١٥٠٠	أوراق مالية
١٥٠٠٠	مبيعات	١٠٠	مسحوبات
٣٠٠٠	صندوق	٥٠٠٠	دائنون
٢٠٠٠	بنـك	٢٠٠٠	قرض
١٠٠	نقل للداخل	١٠٠٠	مرتبات موظفين
٤٠٠	عمولة وكلاء شراء	٢٠٠	فائدة قرض
٦٠٠	عمولة وكلاء بيع	٨٠	خصم مسموح به
٣٠٠	نقل للخارج	٥٠٠	خصم مكتسب
١٠٠	إعــلان	١٠٠	مصاريف بنك
٣٠٠٠	مبـانى	٢٠٠	مطبوعات أدوات كتابية
٤٠٠	إيجـار	١٠٠	ايراد عقار
٢٠	نور ومياه	٤٠٠	كوبونات أوراق مالية
١٠٠	مردودات مشتريات	؟؟	رأس المال

ملحوظة : لا توجد بضاعة باقية آخر المدة .

والمطلوب :

١ — إعداد ميزان المراجعة فى ١٩٦٨/١٢/٣١ واستخرج قيمة رأس المال .

٢ — تصوير الحسابات الختامية عن السنة المالية المنتهية فى ١٩٦٨/١٢/٣١ .

٣ — إعداد الميزانية العمومية لبيان المركز المالى للمنشأة في ١٩٦٨/١٢/٣١ .

١٤ ـ ظهرت الأرصدة الآتية بدفاتر محلات بهجت وذلك فى ١٩٦٧/١٢/٢١

جنيه

١٠٠٠ الصندوق والبنك
١٠٠٠ بضاعة أول المدة
٢٠٠ نقل للداخل
٤٠٠٠ آلات
٥٠٠٠ أثاث
٣٠٠٠ قرض (فائدة ٤٪)
١٢٠ فائدة قرض
١٠٠٠ مسحوبات
١٨٠ نقل للخارج
٥٠٠ عمولة وكلاء شراء
٢٠٠٠ أوراق دفع
٢٥٠٠ أوراق مالية
٣٠٠ عمولة وكلاء بيع
٢٠٠ إعلان
٣٦٠ إيجار
٣٠٠٠ أوراق قبض
٤٠٠٠ مدينون
١٤٠ نور ومياه
٥٠٠ إيراد عقار
٥٠٠٠ دائنون
٦٠٠٠ مشتريات
٦٠٠٠ مردودات مبيعات
٨٠٠٠ مبانى

جنيه

٩٠٠٠ مبيعات

٥٠٠ خصم مسموح به

٢٠٠ خصم مكتسب

٣٠٠ كوبونات أوراق مالية

؟؟ رأس المال

وقد قدرت بضاعة آخر المدة بمبلغ ٢٠٠٠ جنيه.

والمطلوب:

١ — إعداد ميزان المراجعة فى ١٩٦٨/١٢/٣١ واستخرج قيمة رأس المال.

٢ — تصوير الحسابات الختامية عن السنة المنتهية فى ١٩٦٨/١٢/٣١ .

٣ — اعداد الميزانية العمومية فى ١٩٦٨/١٢/٣١ .

---

١٥ — ظهرت الأرصدة الاتية فى دفاتر احدى المحلات فى ١٩٦٨/١٢/٣١ .

جنيه

٢٠٠٠ مبانى

١٠٠٠ سيارات

٢٠٠٠ بضاعة أول المدة

٨٠٠٠ مبيعات

٢٠٠ نقل للداخل

٥٠٠٠ مشتريات

جنيه

٤٠٠ إعلان

٦٠٠ عمولات وكلاء البيع

١٠٠٠ الصندوق والبنك

٥٠٠ مردودات مشتريات

١٥٠٠ مردودات مبيعات

١٥٠ إيجار

٥٠ نور ومياه

٣٥٠٠ مدينون

٢٠٠٠ دائنون

٣٠٠ عمولة وكلاء شراء

٧٥٠٠ رأس المال

٣٠٠ مسحوبات

فإذا علمت أن بضاعة آخر المدة قدرت بمبلغ ١٥٠٠ جنيه.

فالمطلوب :

١ — اعداد ميزان المراجعة.

٢ — تصوير الحساب الختامى لبيان صافى الأرباح أو الخسائر التى حققتها المنشأة.

٣ - تقرير الميزانية العمومية فى ١٦٨٩/١٢/٣١

---

١٦ — المطلوب تصوير الحسابات الختامية لبيان نتيجة أعمال المشروع وذلك من واقع البيانات الاتية فى خلال السنتين الماليتين التى تنتهى أولهما فى ٦٧/١٢/٣١ والثانية فى ١٩٦٨/١٢/٣١

نهاية السنة المالية	١٩٦٧/١٢/٣١	١٩٦٨/١٢/٣١
البضاعة فى أول يناير	؟	؟
البضاعة فى آخر ديسمبر	٦٢٠٠	٦٥٠٠
مردودات المبيعات	٢٧٠	٤٥٠
مردودات المشتريات	٤٠٠	٧٠٠
مجمل الربح	١٤٤٥٠	١١٤٥٠
المبيعات	٤٨٨٧٠	؟
صافى الربح	٢٠٢٠	(٢٠٠ خسارة)
المشتريات	٣٤١٣٠	٣٤٨٥٠
المصروفات	؟	؟

---

١٧ - بدأ رأفت أعماله التجارية فى أول سبتمبر ١٩٦٨ برأس مال قدره ١٠٠٠ جنيه أودعها خزينة المحل، والآتى ملخص عمليات الشهر المنتهى فى ١٩٦٨/٩/٣٠.

٢ سبتمبر أودع بالبنك مبلغ ٩٦٠ جنيه من الأموال الموجودة بالصندوق .

٤ « اشترى بضاعة نقدا بمبلغ ١٥ جنيه .

٤ « إشترى بضاعة من فؤاد بمبلغ ٢٦٠ جنيه .

٥ « باع بضاعة نقدا بمبلغ ٧٣ جنيه .

٩ « باع بضاعة خالد بمبلغ ٧٢ جنيه .

١١ « سدد إلى فؤاد مبلغ ٢٥٠ جنيه بشيك بعد أن حصل على خصم نقدى قدره ١٠ جنيه .

١٨ « اشترى بضاعة من بسيونى بمبلغ ٢٥ جنيه .

١٨ « باع بضاعة إلى على بمبلغ ٩٠ جنيه .

٢١ « إشترى بضاعة نقدا بمبلغ ٢٧ جنيه .

٢٣ « استلم من خالد مبلغ ١٨ جنيه بعد أن منحه خصم نقدى قدره ٢ جنيه

٢٥ « سدد إيجار المحل وقدره ٣٠ جنيه .

٣٠ « سدد مصروفات عمومية قيمتها ١٠ جنيه .

٣٠ « سحب رأفت مبلغ ٨ جنيه لمصروفاته الشخصية .

٣٠ « قدرت قيمة المخزون السلعى فى آخر الشهر بمبلغ ١٧٥ جنيه .

والمطلوب :

١ ـ إثبات العمليات السابقة بدفتر يومية محلات رأفت .

٢ ـ ترحيل العمليات السابقة إلى الحسابات الخاصة بها بدفتر الأستاذ .

٣ ـ إعداد ميزان المراجعة فى ٣٠ ـ ٩ ـ ١٩٦٨ .

٤ ـ تصوير الحسابات الختامية فى ٣٠ ـ ٩ ـ ١٩٦٨ .

---

١٨ ـ فى أول مارس ١٩٦٨ ابتدأ فاروق أعماله التجارية برأس مال عبارة عن ١٥٠٠ جنيه بالبنك ، ٢٢٥ جنيه نقدية بالخزينة .

والآتى العمليات التى قام بها المحل خلال شهر مارس ١٩٦٨ :

١ مارس اشترى بضاعة نقدا بمبلغ ١٧٥ جنيه

٢ « اشترى أثاث نقداً بمبلغ ٣٠ جنيه

٥ « سحب فاروق مبلغ ٢٥ جنيه من الصندوق أودعها الحساب الجارى بالبنك .

٦ « باع إلى وصفى بضاعة بمبلغ ١٤٠ جنيه .

٩ « استلم من وصفى مبلغ ١٠٠ جنيه

١٢ « باع إلى اسماعيل بضاعة بمبلغ ٣٥ جنيه .

١٥ « استلم من اسماعيل ٥٠ جنيه بعد أن منحه خصم نقدى قدره ٥جنيه

١٦ « اشترى من محلات الأمانه بضاعة بمبلغ ٨٠ جنيه

١٩ « سدد إلى محلات الأمانه المستحق لها بشيك قدره ٧٦ جنيه .

١٩ « اشترى من محلات المختار بضاعة بمبلغ ٥٠ جنيه

٣١ « بلغت المبيعات النقدية خلال الشهر ٥٠ جنيه

٣١ « سدد أجور العمال وقدرها ١٥ جنيه

٣١ « سدد إيجار المحل بشيك بمبلغ ١٠ جنيه

٣١ « سحب من الخزينة مبلغ ١٠٠ جنيه أودعها بالبنك

والمطلوب :

١ - إثبات العمليات السابقة بدفتر اليومية

٢ - ترحيل العمليات السابقة إلى حسابات دفتر الأستاذ

٣ - إعداد ميزان المراجعة فى ٣١-٣-١٩٦٨

٤ - إعداد الحسابات الختامية والميزانية العمومية فى ذلك التاريخ

الفصل السابع

الأوراق التجارية

- تعريفها وأنواعها وخصائصها .
- المعالجة المحاسبية للشيكات.
- المعالجة المحاسبية لأوراق القبض .
- المعالجة المحاسبية لأوراق الدفع .
- الكمبيالات الصورية .
- أسئلة وتمـــارين .

تعريف :

الأوراق التجارية هى أوراق شكلية تمثــل صكوكا غير معلقة على شرط ، ويتعهد أو يقبل فيها شخص مدين بأن يدفع مبلغا من النقود عند الإطلاع أو الطلب أو فى تاريخ آجل ، وذلك لدائنه او دائن دائنه أو مستفيد آخر تكون فى حوزته الورقه التجارية عند حلول ميعاد الاستحقاق .

ومن التعريف السابق يتضح أن الأوراق التجارية «أوراق شكلية» أى يجب أن تستوفى جميع البيانات والأركان التى نص عليها القانون التجارى بحيث إذا لم يتوافر بعضها فلا تعتبر أوراقا تجارية بل صكوكا مدينة وبالتالى لايسرى عليها الإجراءات المنصوص عليها فى القانون التجارى .

أنواع الأوراق التجارية :

تشمل الأوراق التجارية الأنواع الثلاثة الآتية :

الشيك ـ الكمبيالة ـ السند الإذنى

اولا ـ الشيك(١) : وهو أمر كتابى غير معلق على شرط من شخص له حساب

---

(١) Cheque

جارى فى بنك معين ، يطلب فية من البنك المذكور أن يقوم بمجرد الإطلاع بدفع مبلغ معين من النقود لشخص معين أو لأمره ، أو لحاملة .

أركان الشيك :

١ ـ تاريخ تحرير الشيك : ويكون ذلك بالحروف والأرقام .

٢ ـ اسم المستعيد (١)وعنوانه : وهو دائن الساحب أو قد يصدر الشيك بدون اسم شخص معين ويكون فى هذه الحالة شيك لحامله)٢) .

٣ ـ المبلغ : بالأرقام والحروف .

٤ ـ توقيع الساحب (٣) : وهو صاحب الحساب الجارى بالبنك .

خصائص الشيك :

١ ـ الشيك أداة وفاء ، إذا يحل محل النقود فى الوفاء بالتزامات ولتشجيع التعامل بالشيكات فرضت الحكومة رسم دمغة بسيط (عشرة مليمات) على كل شيك صادر مها كانت قيمته بعكس الأوراق التجارية الأخرى حيث يزيد الرسم زيادة تصاعدية .

٢ ـ الشيك ورقة مختلطة بمعنى أنه يعتبر ورقة مدنية إذا كان المتعامل بهشخص غير تاجر أو تاجر بخصوص عملية غير تجارية ، ويعتبر ورقة تجارية إذا كان التعامل بين تجار بخصوص عمل تجارى .

٣ ـ المتعاملين أصلا عند صدور الشيك ثلاثة أفراد : الساحب والمسحوب

---

(١) Payee

(٢) A Bearer cheque

(٣) Drawer

عليه والمستفيد ، ويحرر الشيك بمعرفة الساحب .

٤ ـ المسحوب عليه فى حالة الشيكات هو البنك المودع فيه أموال الساحب .

وفيما يلى نموذجا لأحد الشيكات .

رقم مسلسل : ...	دمغة ١٠ م ـ تاريخ ... رقم مسلسل ...
لأمر	مليم جنيه
مبلغ	بنك الاسكندرية ... ...
	ادفعو لأمر .... (أو لحامله) ...
(كعب)	مبلغ .... (أصل)
	توقيع

ثانيا ـ الكمبيالة :(١)

هى أمر كتابى غير معلق على شرط صادر من شخص دائن إلى مدينة بأن يدفع عند الاطلاع أو الطلب أو فى تاريخ معين أو بعد مضى مدة معينة مبلغا من النقود لشخص معين أو لأمره .

أركان الكمبيالة :

١ ـ تاريخ التحرير . ٢ ـ تاريخ الاستحقاق .
٣ ـ اسم المستفيد وعنوانه . ٤ ـ المبلغ بالأرقام والحروف .
٥ ـ ذكر مقابل الوفاء ونوعه (نقود ـ بضاعة ـ أصول) .

---

(١) Bill of Exchange

٦ ـ إسم المسحوب عليه (١) وعنوانه .

٧ ـ توقيع المسحوب عليه بالقبول ، وتاريخ القبول .

٨ ـ توقيع الساحب وعنوانه .

خصائص الكمبيالة :

١ ـ أداة ائتمان ووفاء لأنها تسرى على الحقوق الآجلة بعكس الشيك إذ أنه أداة وفاء فقط .

٢ ـ ورقة تجارية بطبيعتها فيخضع المتعاملون فيها لقواعد القانون التجارى مهما كانت طبيعة المتعاملين بها .

٣ ـ أمر كتابى يحررة الساحب .

٤ ـ أفراد الكمبيالة ثلاثة : الساحب ، والمسحوب عليه ، والمستفيد وقد يكون المستفيد والساحب شخص واحد .

٥ ـ لا تأخذ الكمبيالة شكلها القانونى إلا بعد توقيع المسحوب عليه بالقبول .

٦ ـ أن أهمية ذكر مقابل الوفاء تنعكس فى إظهار أن العملية ليست صورية .

---

(١) Drawee

وفيما يلي نموذجا لاحدى الكمبيالات

الاسكندرية فى . . . . . (تاريخ التحرير	المبلغ
تاريخ الاستحقاق	مليم جنيه
إلى السيد / . . . . (المسحوب عليه وعنوانه) . . .	. . .
ادفعوا لأمرنا أو لأمر السيد / . . . (المستفيد)	
مبلغ وقدره . . . . لاغير .	دمغة
والقيمة وصلتنا . . . . . الساحب	
. . . . .	

ثالثا : السند الأذنى (١) .

وهو تعهد كتابى غير معلق على شرط من شخص مدين لدائنه بأن يدفع له مبلغا معينا من النقود عند الطلب أو فى تاريخ معين ، أو بعد مضى مدة معينة من تاريخ التعهد .

أركان السنـــد الاذنى :

١ - تاريخ التحرير . ٢ - تاريخ الاستحقاق .

٣ - إسم المستفيد وعنوانه (الدائن) . ٤ - المبلغ بالأرقام والحروف.

٥ - مقابل الوفاء . ٦ - المسحوب عليه وعنوانه .

خصائص السنـــد الاذنى :

١ - يعتبر أداة وفاء وائتمان مثل الكمبيالة .

Promissory Note (١)

٢ ـ يتميز عن الشيك والكمبيالة بأنه تعهد من المدين وليس أمراً صادراً من الساحب .

٣ ـ أشخاص السند الاذنى : المدين (محرر السند أو المسحوب عليه) والدائن وهو المستفيد .

٤ ـ لا توجد حاجة إلى القبول فى هذه الحالة بعكس الحال فى الكمبيالة لأن السند يحرره الشخص المدين نفسه .

٥ ـ يعتبر ورقة مختلطة كما هو الحال فى الشيك .

وفيما يلى نموذجا لسند إذنى

الاسكندرية فى . . . . . (تاريخ التحرير)   المبلغ

ملیم   جنيه

بعد إنقضـاء ثلاثة أشهر من تاريخه   . . .   . . .

أتعهد بأن أدفع لأمر السيد . . . . (الدائن)

مبلغ وقدره . . . . لا غير .   دمغة

والقيمة وصلتنا بضاعة أو نقداً .

المدين

. . . . . (توقيع)

قوائد التعامل بالأوراق التجارية :

١ ـ سهولة نقل ملكيتها بدون الحاجة لاجراءات قانونية معقده . إذ

يتم ذلك عن طريق تظهير (تحويل) الورقة . والتظهير عملية يتم بمقتضاها إنتقال حقوق حامل الورقة إلى شخص آخر . وقد أطلق على عملية نقل ملكية الورقة التجارية التظهير لأن هذا التنازل يتم على ظهر الورقة التجارية .

٢ - إمكان خصم الأوراق التجارية فى البنوك وذلك للحصول على النقدية لاستخدامها فى أغراض المنشأة بدلا من الاحتفاظ بالأوراق وتجميد قيمتها حتى يحين ميعاد الاستحقاق .

٣ - تعتبر قرينة ثابتة يعترف فيها المدين بالدين ووعد منه بسداده وبذلك يعتبر أداة إثبات من الدرجة الأولى .

٤ - تعطى المدين فسحة من الوقت يستعد عند إنتهائها للسداد بدلا من مفاجأته بالسداد فى وقت غير ملائم بالنسبة له .

وبعد هذه النظرة السريعة على أنواع وخصائص وأركان الأوراق التجارية ، سوف نتناول المعالجة الدفتريه لهذه الأوراق فى دفاتر الأطراف المختلفة التى تتعامل بها .

المعالجة الدفترية للأوراق التجارية :

اولا : القيود المحاسبية للشيكات :

تنقسم الشيكات بالنسبة المنشأة التجارية إلى نوعين:

١ - شيكات صادرة .

٢ - شيكات واردة .

١ - الشيكات الصادرة :

وهى التى تسحبها المنشأة على البنك الذى به حسابها الجارى وذلك لسداد

حساب أو بعض حسابات الدائنين ، أو للحصول على نقدية تستخدمها فى سداد المهايا والأجور والمصاريف النثرية .

وتقيد عمليات الشيكات الصادرة من المنشأة رأسا فى دفتر اليومية تمهيداً لترحيلها إلى الحسابات الخاصة بها بدفتر الأستاذ . وفى هذه الحالة نجد أن ح/ البنك سوف يكون هو الطرف الدائن لأنه يمثل إحدى الحقوق لدى المنشأة والتى نقصت قيمتها نتيجة سحب هذا الشيك . أما الطرف المدين فيتوقف على طبيعة العملية التى سحب الشيك من أجلها فإذا كان لسداد حساب أحد الدائنين فيعتبر هذا الشخص هو الطرف المدين فى قيد اليومية أما إذا كان الغرض هو الحصول على نقدية تستخدم فيما بعد لسداد بعض المصاريف فيكون الطرف المدين هو ح/ الخزينة .

أما فى حالة المنشآت الضخمة والتى تتبع نظام اليوميات المساعدة ـ كما سيأتى فيما بعد ـ فإن جميع الشيكات الصادرة تقيد فى دفتر النقدية جانب المدفوعات . وإذا تعددت الحسابات الجارية المنشأة لدى عدة بنوك ، فيجب أن يخطط دفتر النقدية بطريقة تتمشى وعدد الحسابات الجارية الموجودة .

٢ ـ الشيكات الواردة :

وهى الشيكات التى تسلمتها المنشأة من الغير إما سدادا لحسابات مدينة أو مبيعات نقدية أو أى ايرادات أخرى .

وفى هذه الحالة يجب التفرقة بين الحالات الآتية :

ا ـ عدم وجود حساب جارى المنشأة فى أحد البنوك: وفى هذه الحالة يقوم التاجر بصرف الشيك من البنك وايداع قيمته بالخزينة بالقيد الآتى:

... من حـ/ الخزينة

... الى حـ/ المبيعات أو الايرادات

ب - تحويل الشيك إلى شخص آخر : وفى هذه الحالة يجرى صاحب المنشأة القيود الآتية :

... من حـ/ شيكات بالخزينة تحت التحصيل

... الى حـ/ الساحب محرر (الشيك)

... من حـ/ المحول له

... الى حـ/ شيكات بالخزينة تحت التحصيل

جـ - إرسال الشيك الى البنك لإيداعه بالحساب الجارى : وهذه هى الحالة الشائعة الاستخدام فى الحياة العملية . وتعالج الشيكات الواردة فى هذه الحالة بطريقتين :

— عدم توسيط حـ/ شيكات تحت التحصيل . وفى هذه الحالة يجعل الحساب الجارى بالبنك مدينا بقيم هذه الشيكات بمجرد ايداعها بالبنك .

— توسيط حـ/ شيكات تحت التحصيل : وبمقتضى هذه الطريقة يتم اثبات هذه الشيكات على مرحلتين. الأولى عند استلام الشيك وارساله الى البنك والثانية عند استلام أشعار الإضافة من البنك. وتكون القيود المحاسبية كالآتى :

... من حـ/ شيكات تحت التحصيل

... الى حـ/ العملاء

... أو الى حـ/ الإيرادات

وعند ورود إشعار الإضافة من البنك :

... من حـ/ جارى البنك

... إلى حـ/ شيكات تحت التحصيل

وفى حالة المنشآت التى تتبع نظام اليوميات المساعدة ، تقوم المنشأة عند استلام أشعار الاضافة بإثبات قيمة هذه الشيكات فى دفتر النقدية جانب المقبوضات.

أما إذا رفضت بعض الشيكات ، وفى هذه الحالة لا يرد إشعار إضافة من البنك ولكن يرد الشيك المرفوض ، ومعه السبب الذى أدى إلى ذلك . وفى هذه الحالة يلغى القيد الخاص باستلام الشيك وإرساله إلى البنك على النحو التالى :

... من حـ/ العمـلاء

... الى حـ/ شيكات تحت التحصيل

وفى هذه الحالة يمثل رصيد حـ/ شيكات تحت التحصيل، الشيكات التى أرسلت إلى البنك ولكن لم يرد عنها من البنك اشعار إضافة أو ردها بسبب رفض دفع قيمتها .

ثانيا : القيود المحاسبية للكمبيالة والسند الاذنى :

من الملاحظ أن القيود المحاسبية لكل من الكمبيالة والسند الاذنى واحدة لا تتغير ، وتعتبر الكمبيالة أو السند الاذنى « أوراق قبض » من وجهة نظر الدائن أى الساحب أو المستفيد ، وتعتبر نفس الكمبيالة أو السند الاذنى « أوراق دفع » من وجهة نظر المدين أى المسحوب عليه .

ومن ثم نجد أو دفاتر المنشأة التجارية ، يفتح بها الحسابات الآتية :

١ ـ ح/ أوراق القبض بوصف المنشأة ساحبا أومستفيدا .

٢ ـ ح/ أوراق الدفع بوصف المنشأة مدينة أى مسحوبا عليها .

١ ـ أوراق القبض :

تنشأ أوراق القبض فى الدفاتر مدينة وذلك عندما تسحب المنشأة كمبيالة على عميل لها أو يتعهد هذا العميل بسند اذنى لمصلحة المنشاة . أو يحول العميل كمبيالة المنشأة .

ويتطلب خلق أوراق القبض فى الدفاتر تبعا لذلك أن تكون هناك عمليات مالية قد تمت بين المنشاة وأحد عملائها ترتب عليها مديونية هذا العميل .

ويقبول العميل الكمبيالة المسحوبة عليه ، أو تعهده بسند أذنى ، يحل ح/ أوراق القبض محل ح/ العميل الشخصى . ويطلق على هذه العملية أن الدين الشخصى للعميل قد تحول إلى دين غير شخصى ثابت بورقة تجارية .

مثال : فى ١/٢ باعت المنشاة بضاعة إلى أحد عملائها (ا) بمبلغ ٦٠٠ جنيه .

فى ١/٢ سحبت المنشاة كمبيالة على العميل (ا) بقيمة البضاعة تستحق السداد بعد شهر من تاريخه . وقد قبلها العميل .

وتكون القيود بدفتر اليومية كالآتى :

منه	له	بيان	التاريخ
٦٠٠		من حـ/ أ	٦٩/٢/١
	٦٠٠	الى حـ/ المبيعات	
		مبيعاتنا الى العميل (أ) على الحساب بفاتورة رقم	
٦٠٠		من حـ/ أوراق القبض	٦٩/٢/١
	٦٠٠	الى حـ/ أ	
		سحب كمبيالة على العميل أ وقبوله لها وتستحق السداد فى ٦٩/٣/١	

ويتم الترحيل إلى دفتر الأستاذ على الوجه الآتى :

منه — حـ/ أوراق القبض — له

٣٠٠	رصيد	٢/١	٩٠٠	رصيد مرحل	٢/٢٨
٦٠٠	الى حـ/ العميل أ	٢/١			
٩٠٠			٩٠٠		

منه — حـ/ العميل (أ) — له

٦٠٠	الى حـ/ المبيعات	٢/١	٦٠٠	من حـ/ أوراق القبض	٢/١

مصير أوراق القبض التى لدى المنشأة حتى ميعاد الاستحقاق :

سبق أن ذكرنا أن من خصائص الأوراق التجارية أنها أوراق قابلة للتحويل،

ولذلك نجد المنشأة تستطيع القيام بالتصرفات الآتية بالأوراق التى لديها عن تاريخ حصولها عليها حتى قبيل ميعاد الاستحقاق:

ا — أن تحتفظ بأوراق القبض لديها بالمحفظة حتى ميعاد الاستحقاق .

ب — أن تحتفظ بأوراق القبض بالبنك تحت التحصيل حتى ميعاد الاستحقاق.

حـ — أن تستخدم كأداة وفاء وتحويلها لأحد الموردين أو أى دائن آخر.

د — أن تخصمها فى البنك لتستغل المتحصل فى نواحى أخرى .

هـ — أن تقدمها للبنك برسم التأمين كضمان لسلفة .

فى الحالة الاولى : سيظل حـ/أوراق القبض مفتوحا والأوراق نفسها موجودة بمحفظة الأوراق التجارية حتى يحل ميعاد الاستحقاق ويكون مجموع الأوراق بالمحفظة مساو لرصيد حـ / أوراق القبض .

فى الحالة الثانية : يتم ارسال الأوراق للتحصيل ، وحيث أن الأوراق ستكون لدى البنك ليقوم بمعرفته بتحصيلها فى ميعاد الاستحقاق مقابل حصوله على مصاريف التحصيل . وفى هذه الحالة تجرى المنشأة الآتى :

منه	له	بيان	تاريخ
٦٠٠	٦٠٠	من حـ/أوراق القبض برسم التحصيل الى حـ/أوراق القبض ارسال أوراق القبض الى بنك مصر برسم التحصيل	١٩٦٩ ٣/٢

منه   ح/أوراق القبض   له

٩٠٠	رصيد	٢/١	٦٠٠	من ح/أوراق قبض برسم التحصيل	٢/٣
			٣٠٠	رصيد مدين	
٩٠٠			٩٠٠		

منه   ح/أوراق القبض برسم التحصيل   له

٦٠٠	الى ح/أوراق القبض	٢/٣	٦٠٠	رصيد مدين	

ويظهر ميزان المراجعة كالآتى :

أرصدة مدينة	أرصدة دائنة	
٣٠٠		ح/ أوراق القبض
٦٠٠		ح/أوراق قبض برسم التحصيل

ويظهر لنا ميزان المراجعة أن مجموع أوراق القبض التى بمحفظة المنشأة ٣٠٠ جنيها وأن الأوراق التى لدى البنك برسم التحصيل ٦٠٠ جنيها .

اما الحالة الثالثة فى تحويل أوراق القبض . ومعنى ذلك :

١ ـ أن المنشأة تنازلت عن ملكيتها لأحد دائنيها بتظهير الورقة .

٢ ـ أنها أعتبرت أداة وفاء يترتب عليها سداد جزء من دين المحول له .

٣ ـ أو المنشأة مازالت ضامنة المسحوب عليه فى حالة توقفه عن السداد . أى أن المحول له يرجع على المنشأة فى حالة توقف المسحوب عليه عن السداد بقيمة ورقة القبض زائد المصريف القضائية وهذا ما يطلق عليه قانونا « المسئولية العرضية » .

ويكون قيد التحويل كالاتى على أساس أن المنشأة قامت بتحويل الورقة إلى المورد (ب) :

فى دفتر اليومية :

٦٠٠	٦٠٠	من حـ/ المورد (ب) الى حـ/ أوراق القبض تحويل الكمبيالة المسحوبة على أ الى المورد	١٩٦٩ ٢/٤

دفتر الأستاذ :

حـ / أوراق القبض

٩٠٠	رصيد	٦٩/٢/١	٦٠٠	من حـ/المورد(ب)	٢/٤
			٣٠٠	رصيد مدين	
٩٠٠			٩٠٠		

حـ / المورد(ب)

٦٠٠	الى حـ/اوراق القبض	٢/٤	٦٠٠	رصيد	٢/٤

اما الحالة الرابعة : ، فهى خصم (قطع) أوراق القبض .

وفى هذه الحالة يتم تحويل ورقة القبض للبنك ، وفى مقابل ذلك يدفع البنك للمنشأة قيمة الأوراق المخصومة ناقصا مصاريف الخصم .

وتحسب مصاريف الخصم على أساس سعر الفائدة السائد فى السوق للمدة القصيرة الأجل وذلك عن المدة من تاريخ خصم هذه الأوراق حتى تاريخ الإستحقاق وغالبا ماتخصم أوراق القبض فى أحد البنوك التى تتعامل معها المنشأة وبها حساب جارى لها .

فاذا خصمت الكمبيالة السابقة فى البنك . لكان القيد كما يلى :

٦٠٠		من حـ / البنك جارى	٦٩/٢/٥
	٦٠٠	الى حـ / أوراق القبض	
٥		من حـ / مصاريف الخصم	٦٩/٢/٥
	٥	الى حـ/ البنك جارى	

وفى حالة المنشآت التى تستخدم نظام اليوميات المساعدة . يظهر القيد الأول بدفتر النقدية « مقبوضات » فى خانة البنك وخانة أوراق القبض . ويظهر القيد الثانى فى دفتر النقدية «مدفوعات » وذلك فى خانة البنك وخانة المصاريف المالية .

ملاحظات :

١ - يترتب على تحويل أوراق القبض أو خصمها فى البنك ، أن تختفى قيمة الأوراق المحولة أو المخصومة من حساب دفتر الأستاذ وبالتالى من الميزانية الا أن المنشأه ماتزال مسئولة عن توقف المسحوب عليهم عن الدفع . ويترتب على هذا ظهور مايطلق عليه « المسئولية العرضية » .

وتظهر المسئولية العرضية بالميزانية فى شكل مذكرة تحت الميزانية العمومية .

٢ ـ فى حالة خصم أوراق القبض بالبنك ، قـــد يرى البعض توسيط حـ / أوراق قبض برسم القطع . ويجعل هذا الحساب مدينـــا و حـ / أوراق القبض دائنا عند ارسال الورقة الى البنك للخصم . وعنـــدما تستلم المنشأة من البنك إشعار يفيد قيامه بخصم الكمبيالة وقيد المبلغ بالحساب الجارى بعـــد إستنزال مصاريف القطع ، تجرى المنشأة قيدا تجعل فيه كلا من حـ/ البنك و حـ/مصاريف القطع مدينا ، وحساب أوراق القبض برسم القطع دائنا .

اما الحالة الخامسة : فهى تقديم أوراق القبض كضمان لدى أحـــد البنوك للاقتراض بضمانها . وفى هذه الحلة يقوم البنك بالاطمئنان من أشخاص الورقة وبعد ذلك يسمح لحامل الورقة بأن يسحب بضمانها مبالغ لاتزيد فى مجموعها عن نسبة معينة من قيمة الورقة تتوقف على المكانة المالية لأشخـــاص الورقة . ويخصم البنك من حـ / العميل مصـاريف التحصيل بمجرد ايـداع الكمبيالة لديه . ويحتفظ البنك بورقة القبض حتى ميعاد الإستحقاق لتقديمها إلى المسحوب علية ، وبعد تحصيل قيمتها فانه يحجز قيمة السلفةالممنوحة للنشأةزائداً الفوائد المستحقة والمصاريف ، ويدفع لها الباقى أو يقيده فى حسابها الجارى .

وتـكون القيود التى ينبغى إثباتها فى يومية المستفيد حامل الورقة هى :

١ ـ عند ايداع ورقة القبض كضمان :

٦٠٠		من حـ/أوراق القبض برسم التأمين الى حـ / أوراق القبض اثبات ايداع الكمبيالةرقم ٥٠٠ لدى بنك الاسكندرية	٦٩/٢/٤
	٦٠٠		

٢ ـ إثبات مصاريف التحليل التى يخصمها البنك أو تدفعها المنشأة نقدا .

٦		من حـ/ مصاريف التحصيل	٦٩/٢/٤
	٦	الى حـ / جارى البنك أو الخزينة	
		اثبات مصاريف التحليل التى خصمها البنك	

٣ ـ سحب المبالغ المصرح بها . وذلك عن طريق فتح حساب اعتماد بالبنك أو دفعة واحدة كقرض .

٤٠٠		من حـ/ الصندوق	٦٩/٢/٦
	٤٠٠	الى حـ/ القرض	
		أو الى حـ/ الحساب الجارى الدائن (الاعتماد)	
		سحب حساب المبالغ المذكورة نقدا	

٤ ـ يقيد البنك على المنشأة فى الحساب الجارى الدائن (الاعتماد) أو حـ/ القرض الفوائد المستحقة حتى نهاية كل شهر .

٤		من حـ/ الفوائد المدينة	
	٤	الى حـ/ الحساب الجارى الدائن	
		أو الى حـ / القرض	
		اثبات الفوائد المدينة المستحقة	

٥ ـ وفى ميعاد الاستحقاق ، يقوم البنك بتحصيل قيمه الورقة وخصم جميع مستحقاته وارسال الباقى الى المنشأة أو ايداعه بالحساب الجارى لها .

		من مذكورين	
٤١٠		ح/ الحساب الجارى الدائن أو ح/ القرض	
٣٩٠		ح/ جارى البنك	
	٨٠٠	إلى ح/ أوراق القبض برسم التأمين	

وقد يرى بعض المحاسبين اثبات مصاريف التحصيل والفوائد المستحقة على المبالغ المسحوبة من البنك فى قيد واحد وذلك فى ميعاد الاستحقاق عندتحصيل قيمة الورقة . وذلك على الوجة الآتى :

		من مذكورين	
٦		ح/ مصاريف تحصيل	
٤		ح/ الفوائد المدينه	
٤٠٠		ح/ القرض أو الحساب الجارى الدائن	
٣٩٠		ح/ الخزينة أو البنك جارى	
	٨٠٠	الى ح/ أوراق قبض برسم التامين	

مصير أوراق القبض فى ميعاد الإستحقاق :

اذا حل ميعاد الإستحقاق ، فعلى المسحوب عليه أن يسدد قيمة الورقة التجارية المسحوبة عليه ، والا اعتبر متوقفا عن الدفع ومن ثم يعرض نفسه لإجراءات اشهار افلاسه . ومن ثم فانه فى ميعاد الاستحقاق سيحدث أحد أمرين :

الأول : أن يتم السداد فى ميعاد الاستحقاق .

الثانى : أن يتوقف المسحوب عليه عن الدفع ويطلق على هـذه الحالة ،رفض الورقـــة .

الحالة الاول : سداد الورقة فى ميعاد الاستحقاق :

تختلف القيود المحاسبية لعملية سداد أوراق القبض تبعـا للطريقة التى تصرفت بها المنشأة بصدد أوراق القبض التى لديها والتى سبق دراستها .

فإذا إحتفظت المنشأة باوراق القبض لديها بالمحفظة ، يكون قيد السداد :

...		من حـ/ الخزينة	فى ميعاد الاستحقاق
...		أو من حـ/ البنك جارى	
	....	الى حـ/ أوراق القبض	
		استلام قيمة الكمبيالة المسحوبة على العميل	

وفى حالة إتباع المنشأة لنظام اليوميـات المساعدة ، تقد هذه العمليـة فى دفتر النقدية « مقبوضات » فى خانة البنك أو الصندوق وخانة أوراق القبض .

— أما إذا أرسلت الورقة للتحصيل ، ويكون قيد السداد :

....		من حـ/ البنك جارى	
	....	إلى حـ/ أوراق القبض برسم التحصيل	
....		من حـ/ مصاريف التحصيل	
	....	إلى حـ/ البنك جارى	

وفى حالة إتباع المنشأة لنظام اليوميات المساعدة تظهـــر العملية السابقة كالآتى :

فى دفتر النقدية جانب المقبوضات فى خانة البنك وخانة المتنوعات .

وفى دفـتر النقدية جانب المدفوعات فى خانة البنك وخانة المصاريف المالية لاثبات قيمة مصاريف التحصيل المستحقة للبنك .

ــ وفى حالة إرسال الورقة إلى البنك وإيداعها كضمان لسلفة ، فان البنك يقوم باستقطاع جميع مستحقاته وإرسال الباقى لمنشأة أو إيداعه بحسابها الجارى ويكون القيد كالآتى :

		من مذكورين	
....		حـ/ السلفة أو البنك الجارى الدائن	
....		حـ/ مصاريف تحصيل	
....		حـ/ فوائد مدينة	
....		حـ/ الخزينة أو البنك جارى	
	....	إلى حـ/ أوراق القبض برسم التأمين	

ــ أما فى حالتى تحويل أوراق القبض أو خصمها فى البنك ، فلا تقيد المنشأة عملية سداد أوراق القبض ، لأن المسحوب عليه سيسدد قيمة ورقة القبض لحامل الورقة الأخير وليس الساحب فى هاتين الحالتين ، ففى حالة التحويل سيتم السداد المحول له وفى حالة الخصم سيتم السداد للبنك .

سداد قيمة الورقة قبل ميعاد استحقاق :

قد يحـــدث أن يسدد المسحوب عليه قيمة ورقة القبض قبل حلول ميعاد

الاستحقاق فى مقابل خصم تعجيل الدفع وفى هذه الحالة اظهر قيمة السداد لدى الساحب على الوجه التالى :

....		من مذكورين	
....		ح/ البنك أو الخزينة	٦٩٣/٢
		ح/ خصم مسموح به	
	....	إلى ح/ أوراق القبض	
		سداد قيمةالكمبيالةالموجودةبالمحفظةوالمسحوبةعلى العميل ... والتى تستحق السداد فى ٦٩/٥/١	

الحالة الثانية: توقف المسحوب عليه عن السداد أو رفض الورقة :

يترتب على رفض الورقة فى ميعاد الإستحقاق ، أن يكون المستفيد حق الرجوع على المسحوب عليه والساحب . ومظهرى الورقة .

وقد وجه المشرع عناية كبيرة لإثبات الآثار المترتبة على الإمتناع عن الوفاء بالكمبيالة فى تاريخ الإستحقاق . فألزم حامل الورقة الذى يرغب فى حفظ حقوقه قبل الضامن أن يثبت هذا الإمتناع فى ورقة من أوراق المحضرين تسمى « بروتستو عدم الدفع » ولهذا نصت المادة ١٦٢ من القانون التجارى على :

« الإمتناع عن الدفع يلزم إثباته بعمل بروتستو عدم الدفع » .

ومعنى ذلك أنه اذا توقف المسحوب عليه عن سداد قيمة الورقة التجارية كان لزاما على حامل الورقة الأخير (الساحب ـــ المستفيد ـــ المحول له) أن يقوم بعمل بروتستو التوقف عن الدفع فى المحكمة التجارية التى يقع فى دائرتها محل المدين فى المادة القانونية التى حددها القانون والا يفقد حقه فى الرجوع على من سبقه من حاملى الورقة . وبناء على ذلك نلاحظ الاتى:

١ ــ اذا كانت ورقة القبض ما زالت لدى الساحب أى لدى المنشأة عند حلول ميعاد الإستحقاق ، فإن عليها أن تقوم بروتستو التوقف عن الدفع .

٢ ــ أما اذا كانت الورقة لدى البنك برسم التحصيل أو برسم التأمين ، فإن البنك نفسه يعمل بروتستو التوقف عن الدفع لحساب المنشأة .

٣ ــ وكذلك الحال اذا كانت الورقة مخصومة فى البنك ، فان البنك هو الذى سيجرى عملية بروتستو التوقف عن الدفع ويحمل المنشأة بقيمة الورقة المخصومة زائدا مصاريف البروتستو وذلك بخصمها من الحساب الجارى .

٤ ــ أما اذا كانت الورقة محولة للغير فعلى الحامل الأخير للورقة أن يقوم بعمل بروتستو التوقف عن الدفع ، ويرجع بقيمة الورقة التجارية زائدا المصاريف على الحامل السابق له ، وهذا على سابقه وهكذا حتى تعود الورقة الى المنشأة وعليها أن تسدد قيمتها زائدا المصاريف للشخص المحول له الورقة .

ويلاحظ أنه فى جميع حالات التوقف عن سداد أوراق القبض نجد أن المنشأة عند اثباتها لهذه العملية فى دفاترها تجعل :

المسحوب عليه مدينا بقيمة الورقة مضافا اليها مصاريف البروتستو
حساب أراق القبض دائنا فى الحالة الأولى .
أو حساب أوراق القبض برسم التحصيل دائنا فى الحالة الثانية .
أو حساب جارى البنك دائنا فى الحالة الثالثة .
أو حساب المحول له دائنا فى الحالة الرابعة .
أو فى حساب أوراق قبض برسم التأمين دائنا فى الحالة الخامسة

ومعنى ذلك أن المنشأة ألغت الدين الثابت بالورقة التجـــارية وإعادة اسين مشخصي مرة أخرى .

وتكون القيود المحاسبية لحالات رفض القبض ورقة القبض كالآتى :

الحالة الأولى : حالة الإحتفاظ بالورقة لدى المنشأة حتى ميعاد الإستحقاق :

٦٠٠		من حـ/ العميل أ (المسحوب عليه) إلى حـ/ أوراق القبض اثبات الغاء قيمة الكمبيالة المسحوبة على أ والتى رفضت فى ميعاد الاستحقاق	
	٦٠٠		
٢		من حـ/ العميل (المسحوب عليه) الى حـ/ البنك أو الخزينة اثبات تحميل المسحوب عليه بمصاريف البروتستو	
	٢		

ويمكن أن تثبت عملية رفض سداد قيمة الورقة وتحميل العميل (المسحوب عليه) بقيمة مصاريف البروتستو (المصاريف القضائية) فى قيد واحد مركب كالآتى :

٦٠٢		من حـ/ العميل أ (المسحوب عليه) الى مذكورين	
	٦٠٠	حـ/ أوراق القبض	
	٢	حـ/ البنك أو الخزينة (م. قضائية)	

الحالة الثانية : حالة إرسال الورقة الى البنك التحصيل فى ميعاد الإستحقاق .

٦٠٠		من حـ/ العميل أ (المسحوب عليه		
	٦٠٠	إلى حـ/ أوراق قبض برسم التحصيل		
		اثبات رفض العميل سداد قيمة الكمبيالة		
٢		من حـ/ العميل أ (المسحوب عليه)		
	٢	إلى حـ/ البنك (م قضائية)		
		تحميل العميل أ بمصاريف البروتستو		

ويمكن أن تثبت عملية رفض سداد الورقة وتحميل العميل (المسحوب عليه) بقيمة مصاريف البروتستو (المصاريف القضائية) فى قيد واحد مركب كما فى الحالة الأولى .

أما مصاريف التحصيل فتتحمل بها المنشأة وليس العميل (المسحوب عليه) وتقيد بالقيد التالى :

مليم	جنيه	مليم	جنيه		
٤٠٠	٣			من حـ/ مصاريف التحصيل	
		٤٠٠	٣	إلى حـ/ البنك	
				مصاريف التحصيل المستحقة للبنك	

وتجرى نفس القيود الخاصة بالرفض فى هـــذه الحالة فى خانة أوراق القبض التي تودع فى البنك كضمان للحصول على سلفة (أوراق قبض برسم التأمين) .

الحالة الثالثة : حالة خصم (قطع) الورقة فى البنك .

٦٠٢		من حـ/ العميل أ (المسحوب عليه)	
	٦٠٢	إلى حـ/ البنك جارى	
		توقف العميل عن سداد الكمبيالة المخصومة فى البنك ورجوع البنك علينا بقيمتها زائدا المصاريف القضائية وخصمها من حسابنا الجارى	

الحالة الرابعة : حالة تحويل (تظهير) الورقة للغير .

٦٠٢		من حـ/ العميل أ (المسحوب عليه)	
	٦٠٢	إلى حـ/ المورد ب (المحول له)	
		توقف العميل أ عن سداد الكمبيالة المحولة للمورد ب ورجوعه علينا بالقيمة والمصاريف	
٦٠٢		من حـ/ المورد (ب)	
	٦٠٢	إلى حـ/ البنك أو الخزينة	
		سداد المطلوب للمورد ب	

تجديد الورقه أو إعلان افلاس المسحوب عليه :

يترتب على توقف (رفض) المسحوب عليه عن سداد الورقة التجارية أحد أمرين :

١ — تجديد الورقة التجارية .

٢ — اعلان افلاس المسحوب عليه .

وقد ترى المنشأة أنه ليس من مصلحتها إعلان إفلاس مدينها (المسحوب عليه) وخاصة إذا تأكدت أن المدين يمر بفترة إعسار مؤقت سوف يزول فى المستقبل القريب ، وأن إعـلان إفلاسه سوف لا يؤدى إلى الحصول على قيمة على الورقة التجارية بالكامل ، لذلك تلجأ عادة إلى تجديد الورقة التجارية .

ومعنى التجديد هو مد أجـــل الاستحقاق مع تحميل المسحوب عليه بكافة المصاريف زائد فوائد التجديد . أى أن الورقة الجـديدة ستحتوى على العناصر الآتية :

١ ـ قيمة الورقة القديمة الملغاة .

٢ ـ المصاريف القضائية التى دفعتها المنشأة .

٣ ـ القـائدة على المبلغين السابقين وذلك من تاريخ الاستحقاق القـديم حتى تاريخ الإستحقاق الجديد .

فلو إفترضنا فى المثال السابق أن الطرفان اتفقا على تجديد الورقة مـع إضافة فوائد تأخير بمعدل ٦٪ وأن تاريخ إستحقاق الـكمبياله الجديدة بعد مرور ثلاثة شهور من تاريخ إستحقاق الـكمبيالة القديمة وفى هذه الحاله تكون فوائد التجديد (التأخير) تكون : $٦٠٠ \times \frac{٦}{١٠٠} \times \frac{٣}{١٢} = ٩$ جنيهات .

وتصبح قيمة الورقة الجديدة (٦١١) جنيها على أساس أنها تتـكون من :

جنيه	
٦٠٠	قيمة الـكمبيالة الأصلية
٢	المصاريف القضائية
٩	فوائد التجديد (التأخير)
٦١١	قيمة الـكمبيالة الجديدة

وقد يتم الإتفاق على أن يسدد المسحوب عليه جزءا من قيمة الكمبياله نقدا والباقى تسحب به كمبيالة جديدة ، وفى هذه الحالة تحسب الفوائد على الجزء غير المسدد فقط على حسب مدة التجديد .

وفى هذه الحالة يظهر حـ/ ا على الوجه التالى :

منه — حـ/ العميل أ — له

	منه		له
٦٠٠	الى حـ/ المبيعات	٦٠٠	من حـ/ أوراق القبض
٦٠٠	إلى حـ/ أوراق قبض		
٢	إلى حـ/ البنك (م قضائية)	٦٠٢	رصيد مرحل
١٢٠٢		١٢٠٢	
٦٠٢	رصيد منقول	٦١١	من حـ/ أ قبض
٩	إلى حـ/ فوائد تجديد		
٦١١		٦١١	

ومن هـــذا يتضح أنه نتيجة لتجديد الكمبيالة إختفى مرة أخرى الرصيد الشخصى للعميل (أ) وإحلال الدين الثابت بورقة تجارية بدلا عنه .

إعلان إفلاس المسحوب عليه :

وفى هذه الحالة يعين مصفى على منشأة المسحوب عليه من قبل المحكمة التجارية ليقوم بعملية تصفية المنشأة المذكورة أى أن يحول أصولها إلى نقدية حاضرة ثم يوزعها على دائنى المفلس . وهنا سيتحدد للمنشأة نسبة ما تحصل عليه من قيمة الكمبيالة ويعتبر الباقى ديونا معدومة .

ويكون القيد بدفتر اليومية كالآتى :

		من مذكورين		
٣٠٢		ح/ البنك أو الخزينة		
٣٠٠		ح/ الديون المعدومة		
	٦٠٢	الى ح/ العميل أ .		
		اعلان افلاس المدين أ وحصلنا على ٥٠ ٪ من قيمة المطلوب منه		

ونلاحظ أنه فى حاله إفلاس العميل فإن جميع المبالغ المطلوبة منه يحل وفاتها وليس فقط قيمة الورقة التجارية التى توقف عن سدادها كما هو ظاهر فى المثال السابق .

وتلخيصا لموضوع أوراق القبض تبين الحالات التى تكون فيها أوراق القبض مدينة ، والحالات التى تكون فيها دائنة فى الدفاتر المحاسبية .

فتكون أوراق القبض مدينة فى الحالات الآتية :

١ ـ خلق أوراق القبض .

٢ ـ تحويل أوراق القبض إلينا من العملاء .

٣ ـ تجديد أوراق القبض .

وتكون أوراق القبض دائنة فى الحالات الآتية .

١ ـ تحويل أوراق القبض .

٢ ـ خصم أوراق القبض .

٣ ـ إرسالها للتحصيل .

٤ - سداد أوراق القبض .

٥ - رفض أوراق القبض فى حالة وجودها بالمنشأة حتى ميعاد الإستحقاق .

ويتخذ حـ/ أورق القبض بالأستاذ العام الشكل الآتى بصدد العمليات السابقة:

منه		حـ/ أوراق القبض		له
...	رصيد مدين (ميزانية افتتاحية)		...	من حـ/ الموردين (مجموع الاوراق المحولة لموردين)
...	إلى حـ/ العملاء (مجموع أوراق القبض المسحوبه على العملاء أو المحولة منهم)		...	من حـ/ البنك (مجموع الاوراق المخصومة بالبنك)
...	الى حـ/ العملاء (مجموع الاوراق المجددة من العملاء)		...	من حـ/ اوراق القبض برسم التحصيل (مجموع الاوراق المرسلة للبنك برسم التحصيل)
			...	من حـ/ البنك او الخزينة (مجموع الاوراق المسددة فى مواعيد الاستحقاق)
			...	من حـ/ العملاء (مجموع الاوراق المرفوضة)
			...	رصيد مدين مرحل
...			...	

وكذلك يتأخر حـ/ إجمالى العملاء بعمليات أوراق القبض كما يلى :

منه — حـ/ إجمالى العملاء — له

...	رصيد مدين (ميزانية افتتاحية)	...	من حـ/ اوراق القبض (بمجموعة الاوراق المسحوبة على العملاء او المحولة منهم)
...	الى حـ/ اوراق قبض (مرفوضة) (١)		
...	الى حـ/ البنك (م. قضائية)		
...	الى حـ/ البنك (٢)	...	من حـ/ اوراق القبض (بجموع الاوراق المجددة)
...	الى حـ/ المحول له (٣)		
...	الى حـ/ فوائد التجديد (٤)		
...	الى حـ/ اوراق قبض برسم التحصيل		
...	او برسم التامين (٥)		
		...	رصيد مرحل
...		...	

١ ـ أوراق قبض مرفوضة من الموجودة بالمحفظة حتى ميعاد الإستحقاق .

٢ ـ أوراق قبض مرفوضة سبق خصمها فى البنك .

٣ ـ أوراق قبض مرفوضة سبق تحويلها إلى الغير .

٤ ـ تحميل العملاء بفوائد التجديد .

٥ ـ أوراق قبض مرفوضة وكانت مرسلة للبنك التحصيل أو برسم التأمين .

٢ — أوراق الدفع .

يطلق اصطلاح أوراق الدفع على الأوراق التجارية المسحوبة على المنشأة أو التى تعهد بسدادها كما سبق وأن أوضحنا .

وتصبح المنشاة فى هذه الحالة مسحوبا عليها . ونجد أن أوراق الدفع تخلق

فى الدفاتر دائنة بعكس الحال فى أوراق القبض فهى تخلق بالدفاتر مدينة وذلك لأن أوراق الدفع تحل محل الحسابات الدائنة الموردين أو غيرهم من الدائنين فى حين أن أوراق القبض تحل محل الحسابات المدينة للعملاء .

وعملية قبول أوراق الدفع هى الأخرى تؤدى إلى تحويل الدين الشخصى الى دين ثابت بورقة تجارية .

وبما أن الأوراق التجارية تكون لدى الساحب أو المستفيد أو المحول له فمن الطبيعى أن المنشأة بصفتها مسحوبا عليها فلا توجد لديها أى أوراق تجارية فى هذه الحالة أثناء فترة الاستحقاق وتستلمها المنشأة عقب سدادها لقيمة الورقة المسحوبة عليها للحاملا الأخير لها .

القيود المحاسبية لعمليات أوراق الدفع :

نجد أن القيود المحاسبية لأوراق الدفع لا تتعدى أحد الحالات الآتية :

١ — خلق أوراق الدفع .

٢ — سداد أوراق الدفع .

٣ — التوقف عن السداد أو رفض الورقة .

٤ — إعلان افلاس المنشأة .

١ — خلق أوراق الدفع .

إذا قبلت المنشأة كمبيالة لأحد مورديها أو تعهدت بسند إذنى فانها تجرى القيد الآتى :

٤٠٠		من حـ/ الورد	٦٩/٣/١
	٤٠٠	إلى حـ/ أوراق الدفع	
		قبول الـكمبيالة السحوبة علينا من الموردين	
		تستحق الدفع فى أول مايو ١٩٦٩	

٢ — سداد أوراق الدفع .

٤٠٠		من حـ/ أوراق الدفع	٩٦/٥/١
	٤٠٠	الى حـ/ البنك أو الخزينة	
		سداد ورقة الدفع المسحوبة علينا استحقاق اليوم	

٣ — التوقف عن الدفع :

وفى هـــذه الحالة تقوم المنشأة بإلغاء القيد الأول وذلك لكى تعيد دائنيه الساحب وتتحمل بالمصاريف القضائية التى سددها الساحب .

٤٠٠		من حـ/ أوراق الدفع	٦٩/٥/١
	٤٠٠	إلى حـ/ المورد	
		الغاء قيمة الورقة التى توقفنا عن سدادها اليوم	
		———————	
٢		من حـ/ مصاريف قضائية	٦٩/٥/١
	٢	إلى حـ/ المورد	
		اثبات المصاريف القضائية التى دفعها المورد	

ويمكن أن تثبت عمليةعن الدفع فى قيد واحد كالآتى:

		من مذكورين	٦٩/٥/١
٤٠٠		ح/ أوراق دفع	
٢		ح/ مصاريف قضائية	
	٢٠٤	الى ح/ المورد	

٤ — تجديد أوراق الدفع :

وفى هـذه الحالة سوف تتحمل المنشأة بفوائد التجديد والتى سوف تضاف الى قيمة الورقة زائداً المصاريف القضائية ، فلو افترضنا أن فوائد التجـديد بلغت ٥ جنيهات ، لظهرت القيود كالآتى :

٥		من ح/ فوائد التجديد	
	٥	الى ح/ المورد	
		قيمة الفوائد التى تحملناها نتيجة تجديد الورقة السابقة	
٤٠٧		من ح/ المورد	
	٤٠٧	الى ح/ أوراق الدفع	
		اثبات قيمة الورقة الجديدة	

وتتأثر حسابات دفتر الأستاذ بالعمليات السابقة على الوجه التالى :

منه — ح/ أوراق الدفع — له

٤٠٠	إلى ح/ البنك (سداد الورقة)	٤٠٠	من ح/ المورد (خلق الورقة)
٤٠٠	أو إلى ح/ المورد (التوقف عن الدفع)		
		٤٠٧	من ح/ المورد تجديد الورقة

منه — ح/ المورد — له

٤٠٠	الى ح/ أوراق الدفع (خلق الورقة)	٤٠٠	رصيد دائن
٤٠٧	إلى ح/ أوراق الدفع (تجديد الورقة)	٤٠٠	من ح/ أوراق الدفع (رفض السداد)
		٢	من ح/ مصاريف قضائية
		٥	من ح/ فوائد تجديد
٤٠٧		٤٠٧	

منه — ح/ المصاريف القضائية — له

٢	الى ح/ المورد	٢	أرصدة مدين

منه	ح/ فوائد التجديد		له
٥	إلى ح/ المورد	٥	رصيد مدين

مع ملاحظة أن فوائد التجديد والمصاريف القضائية تقفل فى ح/ الارباح والخسائر فى نهاية العام .

٥ — إعلان إفلاس الميشأة نتيجة للتوقف عن الدفع وعدم تجديد أوراق الدفع ،

وفى هذه الحالة يترقف صاحب المنشأة عن التصرف فى أعمال المنشأة ويعين من قبل المحكمة التجارية مصفى المنشأة يطلق عليه السنـديك ، ومهمته تحويل أصول المنشأه إلى نقدية لكى يتمكن من سداد الديون المستحقة على المنشأه :

وفى هذه الحالة يفتح حسابا فى دفتر الأستاذ العام يسمى ح/ التصفية لكى يبين نتيجة عمليات التصفية سواء أ كانت ربحا أو خسارة . وفى هذه الحالة سوف يجعل ح/ التصفية دائنا بنتيجة تصفية الاصول المختلفة إذا كان ربحا ويجعل مدينا إذا كانت خسارة .

وبناء على ذلك فنجد أنه فى حالة سداد الديون المطلوبة من المنشأة ، تعتبر المبالغ غير المسددة لهؤلاء الدائنين ربحا للتصفية .

فلو افترضنا أن قيمة الكمبيالة المستحقة على المنشأة ٤٠٠ جنيه وأن مصاريف البرتستو ٢ جنيه وأنه نتيجة لتصفية المنشأة اتضح أن نصيب الجنيه من أموال التصفيه هو ٢٠٠ر٠ مليم بالاضافة الى المصاريف القضائية الكاملة .

وعلى هذا يكون القيد بدفتر اليومية كالآتى :

	من حـ/ المورد		٤٠٢
	إلى مذكورين		
	حـ/ البنك أو الخزينة	٨٢	
	حـ/ التصفية	٣٢٠	
	سدد مبلغ ... كنصيب المورد فى روكية التفليسة والباقى يعتبر ربحا للتصفية		

وتلخيصا لما سبق ، نجـــد أن حـ/ أوراق الدفع يكون دائنا فى الحالات الآتيــة :

١ ــ خلق أوراق الدفع .   ٢ ــ تجديد أوراق الدفع .

وتقيد هـــذه العمليات فى يومية أوراق الدفع فى حالة إتباع المنشأة لنظام اليوميات المساعدة.

ويكون حـ/ أوراق الدفع مدينا فى الحالات الآتية :

١ ــ سداد أوراق الدفع .

٢ ــ التوقف عن الدفع.

وتظهر الحسابات بدفتر الأستاذ كالاتى:

منه		ح/ أوراق الدفع	له
..	الى ح/ البنك أو الخزينة (سداد أوراق الدفع)	..	رصيد دائن (ميزانية إفتتاحية)
..	الى ح/ الموردين (التوقف عن الدفع)	..	من ح/ الموردين (خلق أوراق الدفع)
..	رصيد دائن مرحل	..	من ح/ الموردين (تجديد أوراق الدفع)
..		..	

منه		ح/ اجمالى الموردين	له
..	الى ح/ أوراق الدفع (خلق أوراق الدفع)	..	رصيد دائن (ميزانية افتتاحية)
..	الى ح/ أوراق الدفع (تجديد أوراق الدفع)	..	من ح/ اوراق الدفع (التوقف عند سداد اوراق الدفع)
	الى مذكورين	..	من ح/ مصاريف قضائية
..	ح/ البنك	..	من ح/ فوائد تجديد
..	ح/ التصفية (حالة اعلان أفلاس المنشأة)		
..	رصيد دائن مرحل		
..		..	

الـكمبيالة الصورية :

هى ورقة تجارية يسحبها شخص على آخر بدون أن يكون الأخـــير مدينا للأول بأى مبلغ كما هـو الحال فى سحب الأوراق التجارية الحقيقية ، أى أنه لا يوجد للورقة ـ مقابل وفاء ـ ويتعامل الأفراد فى هذا النوع من الأوراق لغرض الحصول على نقود حاضرة من البنوك لإستخدامها فى أغراض غـــير مشروعة كعمليات المضاربة الكبيرة التى يقصد من ورائها احداث قلقلة فى الاسواق المالية أو لاى غرض آخـــر . ولهذا قد حرمها القانون ويعاقب كل من تخوله نفسه لاستخدامها .

أما من حيث التقييد فى الدفاتر،فهى لا تختلف بتاتا عن قيود الـكمبيالة العادية الا أنها تختلف عنها فيما يلى :

١ — أن الـكمبيالة الصورية تقطع فى الحال فى البنك للحصـــول على قيمتها نقــدا

٢ — أن قيمة الـكمبيالة بعد قطعها قد تقسم بين الساحب والمسحوب عليه أى تسحب لصالحها على أن يقوم الساحب فى هـذه الحالة بدفع قيمة المبلغ الذى يحصـــل عليه قبل المسحوب عليه قبل ميعاد الاستحقاق حتى يستطيع سداد الـكمبيالة فى ميعادها .

٣ — وقد تكون مسحوبة لمصلحة الساحب فقط ، وهنا يدفع قبل ميعـــاد الاستحقاق قيمة الـكمبيالة بأكلها للمسحوب عليه، لـكى يتمكن الاخير من سداد قيمتها للبنك .

٤ — وقد تكون مسحوبة لمصلحة المسحوب عليه فقط وهنا سيتحمل هو سداد قيمتها بأكملها عند حلول ميعاد الاستحقاق .

٥ ــ أن مصاريف القطع يتحمل بها كل من الطرفين بمقدار إستفادته من قيمة الكمبيالة المقطوعة.

فاذا كانت الكمبيالة المسحوبة لمصلحة :

أ ــ الساحب فقط يتحمل هو بمصاريف القطع .

ب ــ المسحوب عليه فقط يتحمل هو بمصاريف القطع .

حـ ــ لمصلحة الطرفين يتحمل كل بنصيبه منها بمقدار إستفادته .

مثال : كمبيالة صورية مسحوبة لمصلحة الساحب:

فى أول مايو سحب (أ) كمبيالة صورية بمبلغ ٦٠٠ جنيه على (ب) . تستحق الدفع بعد ثلاثة شهور وقطعها فى البنك فى نفس اليوم حيث بلغت مصاريف القطع ٥ جنيه.

دفتر يومية (أ):

٦٠٠		من حـ/ أوراق القبض	٩٦/٥/١
	٦٠٠	الى حـ/ ب	
٦٠٠		من حـ/ البنك	٦٩/٥/١
	٦٠٠	الى حـ/ أوراق القبض	
٥،		من حـ/ مصاريف القطع	٦٩/٥/١
	٥	الى حـ/ البنك	
٦٠٠		من حـ/ ب	٨٩/٨/١
	٦٠٠	الى حـ/ البنك	
		سداد قيمة الكمبيالة الى ب والمسحوب عليه وذلك لسدادها للبنك	

دفتر يومية (ب) :

٦٩/٥/١	من حـ/ (أ)		٦٠٠
	الى حـ/ اوراق الدفع	٦٠٠	
٦٩/٨/١	من حـ/ البنك		٦٠٠
	الى حـ/ (أ)	٦٠٠	
	سداد (أ) قيمة الكمبيالة لنا		
٦٩/٨/١	من حـ/ اوراق الدفع		٦٠٠
	الى حـ/ البنك	٦٠٠	
	سداد قيمة الكمبيالة للبنك		

مثال : إذا كانت مسحوبة لمصلحة الطرفين ، فإن القيود تصبح كما يلى :ـ

دفتر اليومية (أ)

٦٩/٥/١	من حـ/ أوراق القبض		٦٠٠
	إلى حـ/ (ب)	٦٠٠	
	سحب كمبيالة على ب تستحق بعد ٣ شهور		
٥/١	من حـ/ البنك		٦٠٠
	الى حـ/ اوراق القبض	٦٠٠	
٥/١	من حـ/ مصاريف القطع		٥
	الى حـ/ البنك	٥	

٦٩/٥/١	من ح/ ب		٣٠٠
	الى مذكورين		
	ح/ مصاريف قطع	٢ر٥٠٠	
	ح/ البنك	٢٩٧ر٥٠٠	
٨/١	من ح/ ب		٣٠٠
	الى ح/ البنك	٣٠٠	

دفتر يومية (ب)

٦٩/٥/١	من ح/ (أ)		٦٠٠
	الى ح/ أوراق الدفع	٦٠٠	
٦٩/٥/١	من مذكورين		
	ح/ البنك		٢٩٧ر٥٠٠
	ح/ مصاريف القطع		٢ر٥٠٠
	الى ح/ (ا)	٣٠٠	
	تسلم نصيبنا من قيمة الكمبيالة		
٦٩/٨/١	من ح/ البنك		٣٠٠
	الى ح/ (ا)	٣٠٠	
	سداد (ا) نصيبة من الكمبيالة		
٦٩/٨/١	من ح/ اوراق الدفع		٦٠٠
	الى ح/ البنك	٦٠٠	
	سداد قيمة الكمبيالة		

وبذلك يكون انتهينا من استعراض القيود المحاسبية لعمليات أوراق القبض وأوراق الدفع . ويجدر بنا بعد ذلك أن نورد مثلا لإيضاح الحالات المختلفة لعمليات أوراق القبض وأوراق الدفع .

مثال محلول :

١ - فى أول يناير عام ١٩٦٩ اشترى حامد من صادق بضاعة بمبلغ ٥٠٠٠ جنيه وفى نفس اليوم سحب صادق على حامد ٥ كمبيالات متساوية القيمة تستحق على التوالى فى أول فبراير ، أول مارس ، أول أبريل ، أول مايو ، أول يونيو ، سنة ١٩٦٩ .

وقد احتفظ صادق بالكمبيالة الأولى لتقديمها إلى المسحوب عليه فى ميعاد الاستحقاق .

٢ - وفى نفس اليوم أرسل صادق الكمبياله الثانية إلى البنك للتحصيل، وقد خصم البنك من الحساب الجارى المنشأة ١٠ جنيهات مصاريف تحصيل . وقام صادق بقطع الكمبياله الثالثه لدى مصرفة ، فقيد صافى قيمه الكمبياله بالحساب الجارى المنشأة بعد خصم ٢٠ جنيها مصاريف القطع .

وأودع صادق الكمبيالة الرابعة فى البنك برسم التأمين ، فخصم البنك من الحساب الجارى المنشأة ١٥ جنيها مصاريف تحصيل . وقام صادق بتحويل الكمبيالة الخامسة إلى فايز .

٣ - وفى تاريخ إستحقاق الكمبياله الأولى دفع حامد قيمتها نقدا بمجرد تقديمها إليه .

٤ - وفى تاريخ استحقاق الكمبياله الثانية رفض حامد سداد قيمة الكمبياله عندما قدمت إليه وبلغت مصاريف البروتستو التى أجراه البنك ٢ جنيه . وقد اتفق الطرفان على إلغاء الكمبياله القديمة وإستبدالها بكمبياله جديدة بعد إضافة مصاريف البروتستو التى أجراها البنك والتى بلغت جنيهان وفوائد التأخيره التى بلغت ٨ جنيهات .

٥ ـ وفى تاريخ الاستحقاق للكمبيالة الثالثة رفض المسحوب علية (حامد) سداد قيمة الكمبياله عندما قدمت إليه ، وبلغت مصاريف البروتستو التى أجراها البنك جنيها واحدا . وقد قام البنك بخصم قيمة الكمبياله ومصاريف البروتستو من الحساب الجارى لمنشأة صادق . واتفق الطرفان على تجديد الورقة مع اضافة فوائد تأخيرها قدرها ٤ جنيهات .

٦ ـ وفى تاريخ استحقاق الكمبيالة الرابعة قام البنك بتحصيل قيمة الكمبيالة وقيدها بالجساب الجارى لمنشأة صادق .

٧ ـ وفى تاريخ إستحقاق الكمبيالة الخامسة حصل فايز قيمة الكمبياله .

والمطلوب :

اثبات العمليات السابقة فى دفاتر كل من حامد وصادق وتصوير الحسابات الخاصة بها بدفتر الأستاذ .

الحل : دفاتر منشأة صادق (البائع)

٥٠٠٠٠		من حـ/ حامد	٩٦/١/١
	٥٠٠٠٠	الى حـ/ المبيعات	
٥٠٠٠٠		من حـ/ اوراق القبض	١/١
	٥٠٠٠٠	الى حـ/ حامد اثبات قبول حامد لخمس كمبيالات كل منها ١٠٠٠٠ جنية تستحق على التوالى فى اول فبراير ، اول مارس ، اول ابريل ، اول مايو ، اول يونيو .	
١٠٠٠٠		من حـ/ اوراق قبض برسم التحصيل	١/١
	١٠٠٠٠	الى حـ/ اوراق القبض ارسال الكمبيالة الثانية الى البنك للتحصيل	

١٠		من حـ/ مصاريف تحصيل	٦٩/١/١
	١٠	الى حـ/ البنك جارى	
		إثبات مصاريف التحصيل المستحقة للبنك	
		من مذكورين	١/١
٩٨٠		حـ/البنك جارى	
٢٠		حـ/ مصاريف قطع	
	١٠٠٠٠	الى حـ/ أوراق القبض	
		اثبات خصم الكمبيالة الثالثة وتقييد صافى قيمتها فى الحساب الجارى بالبنك	
١٠٠٠٠		من حـ/ أوراق قبض برسم التأمين	١/١
	١٠٠٠٠	الى حـ/ أوراق القبض	
		ارسال الكمبيالة الرابعة إلى البنك كضمان لسلفة	
١٠٠٠٠		من حـ/ فايز	٢/١
	١٠٠٠٠	الى حـ/ أوراق القبض	
		اثبات تحويل الكمبيالة الخامسة الى فايز	
١٠٠٠٠		من حـ/ الخزينة	٣/١
	١٠٠٠٠	الى حـ/ اوراق القبض	
		اثبات تحصيل قيمة الكمبيالة الأولى عند تقديمها إلى المسحوب عليه فى ميعاد الاستحقاق	
١٠٠٠٠		من حـ/ حامد	٣/١
	١٠٠٠٠	الى حـ/ أوراق قبض برسم التحصيل	
		اثبات رفض حامد سداد قيمة الكمبيالة الثانية عند تقديمها اليه فى ميعاد الاستحقاق	

٢	٢	من ح/ حامد الى ح/ البنك (م. قضائية) اثبات مصاريف البروتستو التى أجراها البنك	٦٩/٣/١
٨	٨	من ح/ حامد الى ح/ فوائد تجديد اثبات فوائد تجديد الكمبيالة	٣/١
١٠١٠	١٠١٠	من ح/ أوراق القبض الى ح/ حامد اثبات الكمبيالة الجديدة	٣/١
١٠٠١	١٠٠١	من ح/ حامد الى ح/ البنك اثبات رفض حامد سداد قيمة الكمبيالة الثالثة وخصم قيمتها من حسابنا الجارى	٤/١
٤	٤	من ح/ حامد الى ح/ فوائد تجديد اثبات تحميل حامد بفوائد تجديد الكمبيالة	٤/١
١٠٠٥	١٠٠٥	من ح/ ا. ق. الى ح/ حامد اثبات تجديد الكمبيالة	٤/١
١٠٠٠	١٠٠٠	من ح/ البنك جارى الى ح/ ا. قبض برسم التأمين اثبات تحصيل الكمبيالة الرابعة وايداع قيمتها بالحساب الجارى بالبنك	٥/١

ونلاحظ فى هذه الحاله أن قيام المسحوب عليه (حامد) بسداد الكمبيالة الخامسة إلى المحول له (فايز) لاتقيد بدفاتر صادق . ولكن اذا رفض المسحوب عليه سداد هذه الكمبيالة فإن صادق فى هذه الحالة يقوم بإثبات عملية الرفض عن طريق اعادة مديونية حامد ودائنية فايز :

وتظهر حسابات دفتر الأستاذ كالآتى :

منه — ح/ المبيعات — له

			٥٠٠٠	من ح/ حامد	٦٩/١/١

منه — ح/ حامد — له

٥٠٠٠	الى ح/المبيعات	٦٩/١/١	٥٠٠٠	من ح/ اوراق القبض	٦٩/١/١
١٠٠٠	الى ح/ أ . قبض	٣/١	١٠١٠	من ح/ اوراق القبض	٣/١
	رسم التحصيل		١٠٠٥	من ح/ اوراق القبض	٤/١
٢	الى ح/ البنك	٣/١			
	(م. قضائية)				
٨	الى ح/ فوائد تجديد	٣/١			
١٠٠١	الى ح/ البنك	٤/١			
٤	الى ح/ فوائد تجديد	٤/١			
٧٠١٥			٧٠١٥		

منه | ح/ أوراق القبض | له

٥٠٠٠	الى ح/ حامد	٦٩/١/١	١٠٠٠	من ح/ أ. قبض برسم التحصيل	٦٩/١/١
١٠١٠	الى ح/ حامد	٣/١	١٠٠٠	من مذكورين	١/١
١٠٠٥	الى ح/ حامد	٤/١	١٠٠٠	من ح/ أ أ. قبض برسم التأمين	١/١
			١٠٠٠	من ح/ فايز	١/١
			١٠٠٠	من ح/ الصندوق (الخزينة)	٢/١
			٢٠١٥	رصيد مدين مرحل (١)	
٧٠١٥			٧٠١٥		

منه | ح/ أ. قبض برسم التحصيل | له

١٠٠٠	الى ح/ أوراق قبض	١/١	١٠٠٠	من ح/ حامد	٥/١

منه | ح/ أ. قبض برسم التأمين | له

١٠٠٠	الى ح/ أوراق قبض	٢/١	١٠٠٠	من ح/ البنك	٥/١

(١) يمثـل رصيد ح/ أوراق القبض الدين المستحق على المسحوب عليه نتيجة لرفضة سداد الكمبيالتين الثانية والثالثة بالإضافة إلى المصاريف القضائيه (٣ جنيهات) مضافا إليها فوائد التجديد (١٢ جنيها) . ولايظهـر أى رصيد

لحساب حامد لأن الدين الشخصى أصبح ممثلا فى كمبيالتين جديدتين قيمتها معا هو (٢٠١٥ جنيه)، وهو رصيد ح/ أوراق القبض .

دفاتر منشأة حامد (المشترى)

دفتر اليومية :

٥٠٠٠		من ح/ المشتريات	٦٩/١/١
	٥٠٠٠	الى ح/ صادق	
٥٠٠٠		من ح/ صادق	١/١
	٥٠٠٠	الى ح/ أوريق الدفع	
		قبول ٥ كمبيالات متساوية القيمة مسحوبة علينا من محلات صادق تستحق على التوالى فى ٢/١ ، ٣/١ ، ٤/١ ، ٥/١ ، ٦/١	
١٠٠٠		من ح/ أوراق الدفع	٢/١
	١٠٠٠	الى ح/ الخزينة	
		سداد قيمة الكمبيالة الأولى عند تقديمها فى ميعاد الاستحقاق	
١٠٠٠		من ح/ أوراق الدفع	٣/١
	١٠٠٠	الى ح/ صادق	
		اثبات رفض سداد الكمبيالة الثانية	
٢		من ح/ مصاريف قضائية	٣/١
	٢	الى ح/ صادق	
		اثبات مصاريف البروتستو الذى قام به صادق	
٨		من ح/ فوائد تجديد	٣/١
	٨	الى ح/ صادق	
		اثبات فوائد التجديد	

١٠١٠	 ١٠١٠	من حـ/ صادق الى حـ/ أوراق الدفع اثبات قبول كمبيالة جديدة	٦٩/٣/١
١٠٠٠	 ١٠٠٠	من حـ/ أوراق الدفع الى حـ/ صادق اثبات رفض سداد الكمبيالة الثالثة عند تقديمها فى ميعاد الاستحقاق	٤/١
١	 ١	من حـ/ مصاريف قضائية الى حـ/ صادق اثبات مصاريف البروتستو التى دفعتها منشأة صادق	٤/١
٤	 ٤	من حـ/ فوائد تجديد الى حـ/ صادق اثبات فوائد تجديد الكمبيالة المرفوضة	٤/١
١٠٠٥	 ١٠٠٥	من حـ/ صادق الى حـ/ أوراق الدفع اثبات قبول كمبيالة جديدة	٤/١
١٠٠٠	 ١٠٠٠	من حـ/ أوراق الدفع الى حـ/ البنك أو الخزينة سداد الكمبيالة الرابعة عند تقديمها من البنك	٥/١
١٠٠٠	 ١٠٠٠	من حـ/ أوراق الدفع الى حـ/ البنك أو الخزينة اثبات سداد الكمبيالة الخامسة عندما قدمها فايز فى ميعاد الاستحقاق	٦/١

وتظهر حسابات دفتر الأستاذ على النحو التالى :

ح/ صادق

منه			له		
٥٠٠٠	الى ح/ أوراق الدفع	٦٩/١/١	٥٠٠٠	من ح/ المشتريات	٦٩/١/١
١٠١٠	إلى ح/ أوراق الدفع	٣/١	١٠٠٠	من ح/ أوراق الدفع	٣/١
١٠٠٥	الى ح/ أوراق الدفع	٤/١	٢	من ح/ مصاريف قضائية	٣/١
			٨	من ح/ فوائد تجديد	٣/١
			١٠٠٠	من ح/ أوراق الدفع	٤/١
			١	من ح/ مصاريف قضائية	٤/١
			٤	من ح/ فوائد تجديد	٤/١
٧٠١٥			٧٠١٥		

ح/ المشتريات

منه			له		
٥٠٠٠	الى ح/ صادق	٦٩/١/١			

ح/ أوراق الدفع

منه			له		
١٠٠٠	الى ح/ الصندوق	٦٩/٢/١	٥٠٠٠	من ح/ صادق	٦٩/١/١
١٠٠٠	الى ح/ صادق	٣/١	١٠١٠	من ح/ صادق	٣/١
١٠٠٠	الى ح/ صادق	٤/١	١٠٠٥	من ح/ صادق	٤/١
١٠٠٠	الى ح/ البنك	٥/١			
١٠٠٠	الى ح/ البنك	٦/١			
٢٠١٥	رصيد دائن مرحل				
٧٠١٥			٧٠١٥		

اسئلة وتمارين

١ ـ ما هى خصائص الأوراق التجارية ؟

٢ ـ ما الفرق بين كل من الشيك والكمبيالة والسند الإذنى ؟

٣ ـ فى أول يناير ١٩٦٩ باع سعيد إلى فريد بضاعة ثمنها فى الكتالوج ٢٠٠٠ جنيه مع خصم تجارى ١٠ ٪ . وقد سدد فريد الثمن كالآتى :

أ ـ $\frac{1}{4}$ الثمن نقدا .

ب ـ قبل كمبيالة بمبلغ ٦٠٠ جنيه تستحق السداد بعد شهرين .

حـ ـ حرر سندا أذنيا بمبلغ ٧٥٠ جنيه يستحق السداد بعد ثلاثة شهور .

والمطلوب إجراء قيود اليومية للعمليات السابقة فى دفاتر كل من سعيدوفريد مع العلم بأن الأوراق التجارية قد سددت فى مواعيد استحقاقها :

٤ ـ تمت العمليات الآتية فى محلات فؤاد :

أ ـ فى أول مارس ١٩٦٩ باع المحل بضاعه إلى حسنى بمبلغ ٥٠٠ جنيه،وقد قبل حسنى فى نفس اليوم كمبيالة بالمبلغ المستحق تستحق الدفع فى أول مايو وفى ٥ مارس ١٩٦٩ أرسل فؤاد الورقة إلى بنك الاسكندرية لتحصيلها . وفى ميعاد الاستحقاق رفض حسنى دفع قيمة الورقة ـ ووصل إلى المحل إشعار من بنك الاسكندرية بذلك فى ٢ مايو.وبعد يومين وصل إشعار آخر يفيد بأن مصاريف البروتستو بلغت جنيهان ومصاريف التحصيل جنيها واحدا . وقد اتخذ فؤاد ـ بالاشتراك مع باقى دائنى حسنى ـ اجراءات إشهار افلاس حسنى ،وتمت تصفية ممتلكاته بواسطة السنديك الذى أرسل إلى فؤاد فى ١٥ أغسطس مبلغ ٥٠٠ مليما عن كل جنيه ومصاريف البروتستو بالكامل .

ب ـ فى ١٠ مارس ١٩٦٩ قبل المحل كمبيالة لأمــر صدقى بمبلغ ٤٠٠ جنيه تستحق السداد فى ١٠ يونيو ، وذلك قيمة أثاث للمحل مشترى فى نفس اليـوم وفى ١٠ مايو اتفق فؤاد مع صدقى على دفع الورقة فورا نظـير احتساب فوائد بمعدل ٦ ./ٌ وقد تم تنفيذ هذا الاتفاق .

والمطلوب :

إثبات قيود اليومية اللازمة فى دفاتر محلات فؤاد .

٥ ـ فى ٣١ ديسمبر ١٩٦٨ كان رصيد ح/ أوراق القبض فى الميزانية العمومية لمحل عادل ٦٠٠ جنيه ،وهذا المبلغ يمثل كمبيالتين الاولى بمبلغ ٤٠٠ جنيه مسحوبة على علوى وتستحق الدفع فى أول فبراير عام ١٩٦٩ ، والثانية بمبلغ ٢٠٠ جنيه مسحوبة على فريد ومحولة الى المحل من العميــل زكى وتستحق الدفع فى أول مارس ١٩٦٩ .

وبالاضافة الى ذلك ـ فإن المحل استلم من الدجــوى فى أول ديسمبر ١٩٦٨ كمبيالة بمبلغ ١٠٠ جنيـه تستحق الدفع فى أول أبريل ١٩٦٩ ، قد قطعها عادل فى بنك مصر وبلغت مصاريف القطع ٤ جنيهات وأودع الصافى الحساب الجارى بالبنك المذكور .

والآتى ملخص العمليات التى تمت بشأن هذه الأوراق :

اولا : كمبيالة علوى .

فى أول يناير ١٩٦٩ اتصل علوى بعادل واتفق على دفع الكمبيالة فورا .نظير احتساب فوائد بمعدل ٦ ./ٌ سنويا . وقد تم تنفيذ هذا الاتفاق .

ثانيا . الكمبياله المحوله من زكى.

رفض فريد دفع الورقة. ولهذا أجرى عادل البروتستو الذى تكلف جنيها واحدا

وفى اليوم التالى قبل زكى كمبيالة بمبلغ ١٠٠ جنيه تستحق بعد ثلاثة شهـــور ودفع فورا باقى المستحق عليه بشيك وذلك بعد احتساب فوائد بمعـــدل ٦ ٪ سنويا .

ثالثا . كمبيالة الدجوى .

رفض الدجوى دفع الورقة . وقد وصل المحل فى ٣ أبريل إشعار من بنك مصر يفيد توقف الدجوى عن الدفع وفى أبريل وصل اشعار آخـــر من البنك يفيد بأن مصاريف البروتستو بلغت ١٫٢٠٠ جنيه مليم .

والمطلوب :

اجراءا قيود اليومية اللازمة فى دفاتر عادل مثبتا بها العمليات التى حدثت ابتداء من أول يناير ١٩٦٩ .

٦ - ظهرت الأرصدة الاتية فى الميزانية العمومية لمحل توفيق فى ٣١ ديسمبر سنة ١٩٦٨ :

جنيه	
٧٠٠	أوراق قبض (بالمحفظة)
١٦٥٠	أوراق قبض برسم التحصيل لدى البنك العربى
١٣٤٠	حساب جارى بنك مصر

والاتى ملخص العمليات التى حدثت فى الثلاثة أشهـــر المنتهية فى ٣١ مارس سنة ١٩٦٩ :

أ - فى ٨ يناير اتصل عزيز بتوفيق وأخبره بعدم استطاعته سداد الكمبيالة بمبلغ ٣٠٠ جنيه استحقاق ١٠ يناير . وقد اتفق الطرفان على أن يحـــول عزيز

لتوفيق كمبيالات بمبلغ ١٠٠ جنيه مسحوبة على زكريا استحقاق ١٠ أبريل وباقى المستحق بشيك بعد احتساب فوائد تأخير بمعدل ٦ ٪ .

ب - وفى ١٥ يناير ورد اشعار من البنك العربى يفيد بتحصيل الكمبيالة بمبلغ ٤٠٠ جنيه المسحوبة على حمدى وبأن مصاريف التحصيل بلغت ٦٠٠ مليم . وفى اليوم التالى وصل توفيق شيكا من البنك العربى بصافى المستحق . وقد أودع الشيك بالحساب الجارى .

حـ - وفى ٣ فبراير ورد اشعار من بنك مصر يفيد بأن الكمبيالة بمبلغ ٣٥٠ جنيه والمسحوبة على خيرت والمخصومة فى البنك من ٨ ديسمبر، قد رفضت وقد

ملم جنيه

بلغت مصاريف البروتستو ١٫١٠٠ .

د - وفى ٥ مارس ورد اشعار من البنك العربى يفيد بأن الكمبيالة بمبلغ ٥٠٠ جنيه المسحوبة على يونس استحقاق أول مارس والمرسلة للتحصيل قد رفضت وأن مصاريف التحصيل بلغت ٨٣٠ ر — مليم ومصاريف البروتستو ١ جنيه .

وفى ٧ مارس أرسل المحل شيكا للبنك العربى بالمبلغ المستحق له .

وفى ٨ مارس أتفق توفيق ويونس على أن يقبل الثانى لأمر الأول كمبيالة بمبلغ ٢٠٠ جنيه استحقاق أول يونيو وأن يدفع باقى المستحق بشيك مع احتساب فوائد بمعدل ٦ ٪ .

والمطلوب :

١ اثبات العمليات السابقة فى دفتر يومية توفيق .

٢ - تصوير حساب أوراق القبض وحساب أوراق القبض برسم التحصيل .

٧ - فى ١٤ مارس ١٩٦٩، باع السمرى تاجر الموبيليات الى حلمى بضاعة بمبلغ ٤٥٠ جنيه والى كامل بضاعة بمبلغ ٣٠٠ جنيه .

وقد دفع حلمى مبلغ ٥٠ جنيه فوراً وقبل بالباقى كمبيالة لأمر السمرى تستحق الدفع بعد شهرين . وقد أرسل السمرى هذه الكمبيالة الى البنك العربى للتحصيل .

وقد دفع كامل ١٠٠ جنيه نقدا ، وحول لأمر السمرى الكمبيالة التى كانت قد قبلتها الشركة المصرية لأمر كامل بمبلغ ٢٠٠ جنيه والتى تستحق الدفع فى ٢٠ أبريل .

وفى نفس اليوم اشترى السمرى أخشابا من البنا بمبلغ ٤٨٠ جنيه ، ودفع فورا ٨٠ جنيه وسدد الباقى كالاتى :

أ - حول الكمبيالة التى أخذها من كامل .

ب - قبل لأمر البنا كمبيالة تستحق الدفع بعد ثلاثة شهور

وعند استحقاق الأوراق المختلفة تم ما يأتى :

١ - رفض حلمى دفع الكمبيالة وقد بلغت مصاريف البروتستو جنيها واحدا

مليم جنيه

ومصاريف التحصيل ١٫٢٠٠ . وقد تم الاتفاق بينه وبين السمرى على أن يدفع حلمى المصاريف ونصف المستحق بشيك وأن يقبل بالباقى كمبيالة تستحق الدفع فى ١٣ يوليو مع احتساب فوائد بمعدل ٦ ٪ .

٢ - رفضت الشركة المصرية للتصدير دفع الكمبيالة وبلغت مصاريف البروتستو ٠٫٧٥٠ مليم وقد تم اشهار افلاس الشركة وأرسل السنديك الى كامل شيكا بقيمة المصاريف القضائية ونصيبه فى التوزيع الذى بلغ ٤٠ قرشا عن كل جنيه

٣ ـ دفع السمرى قيمة الكمبيالة فى ميعاد استحقاقها .

والمطلوب :

تقييد العمليات السابقة فى دفاتر كل من :

أ ـ السمرى .　　ب ـ حامى .　　حـ ـ كامل

د ـ البنـــا　　هـ ـ الشركة المصرية للتصدير ،

٨ ـ ظهرت الأرصدة الاتية فى الميزانية العمومية لمحل شاهر فى ١٩٦٨/١٢/٣١ :

جنيه	
٧٠٠	أوراق قبض بالمحفظة .
٩٠٠	أوراق قبض برسم التحصيل بنك القاهرة .
١٢٠٠	حساب جارى ببنك مصر .

وبالفحص تبين أن الأوراق المرسلة لبنك القاهر هى :

أ ـ كمبيالة مسحوبة على مجـــدى بمبلغ ٣٠٠٠ جنيه إستحقاق أول مارس سنة ١٩٦٩ .

ب ـ كمبيالة محولة من كامل بمبلغ ٤٠٠ جنيه استحقاق ٥ مارس سنة ١٩٦٩ .

كما اتضح أن الأوراق الموجودة بالمحفظة هى :

أ ـ سند أذنى من صالح بمبلغ ٦٠٠ جنيه استحقاق أول فبراير ١٩٦٩ .

ب ـ كمبيالة محولة من مختار ١٠٠ جنيه استحقاق ٨ فبراير ١٩٦٩ .

حـ ـ كما تبين أن شاهر قد خصم فى البنك العـــربى فى ٢٠ ديسمبر ١٩٦٨ كمبيالة مسحوبة على صبحى بمبلغ ٢٠٠ جنيه استحقاق ٢٨ فبراير ١٩٦٩ وقد بلغت مصاريف الخصم جنيهان .

والآتى ملخص للعمليات الخاصة بهذه الأوراق :

أ ـــ سند صالح : فى أول يناير ١٩٦٩ رغب صالح فى دفع مبلغ السند وقد تم الاتفاق بينه وبين شاهر على أن يتم ذلك نظير إحتساب فوائد بمعدل ٦ ٪ سنويا .

ب ـــ كمبيالة مختار : فى ٨ فبراير اتصل مختار بشاهر . وإتفقا على إلغاء الكمبيالة عند استحقاق ٧ فبراير ، وتجديد الورقة بأخرى إستحقاق ٨ أبريل مع إحتساب فوائد بمعدل ٦ ٪ سنوياً .

جـ ـــ كمبيالة صبحى : رفض الكمبيالات عند الإستحقاق . وقد بلغت مصاريف البروتستو جنيها ، وقد تم الاتفاق على أن يبيع صبحى إلى شاهر بضاعة بمبلغ ٤٠٠ جنيه وأن يسدد الباقى على أربعة أقساط شهرية إبتداء من أول مارس ١٩٦٩ على أن يشمل القسط الأول المصاريف ، كما اتفق على إحتساب فوائد بمعدل ٦ ٪ . سنويا تدفع مع كل قسط .

د ـــ كمبيالة مجدى : رفض مجدى دفع الورقة، وأجرى البروتستو الذى تكلف ١ جنيه ، ٥٠٠ مليم ، وبلغت مصاريف التحصيل جنيهـا . وقد تم الإتفاق بينه وبين شاهر على أن يدفع له نقـــدا مبلغ ١٠٠ جنيه والمصاريف وان يبيع إلى شاهر أثاثا بالباقى إستخدم شاهر نصفه فى المحل ، والنصف الآخر لإستخدامه الخاص .

هـ ـــ كمبيالة كامل : رفض كامل دفع الورقة . وبلغت مصاريف البروتستو ١ جنيه و ٢٠٠ مليم ومصاريف التحصيل جنيها . وقد أشهر إفلاس كامل فى ١٧ أكتوبر ١٩٦٩ إلا أن وكيل الدائنين لم يوزع أى مبلغ حتى ٣١ ديسمبر ١٩٦٩ . ولهذا يرغب شاهر فى تكوين مخصص للديون المشكوك فيها بنسبة ٥ ٪ من دين كامل (إستثناء المصاريف) .

والمطلوب :

١ ـ إجراء قيود اليومية اللازمة فى دفاتر شاهر لإثبات ماتقدم .

٢ ـ تصوير حـ/ أوراق القبض والحسابات الشخصية للعملاء .

٩ ـ المطلوب إستخدام المعلومات الوارد بالورقة الآتية وبالملاحظات التالية للتقييد فى يوميات الأشخاص المذكورين بها :

(وجه الكمبيالة)

الاسكندرية فى ٥ مارس ١٩٦٩ — ملیم جنیه

— ٦٠٠

دمغة

بعد مرور شهر من تاريخة ، ادفعوا لأمر السيد / احمد ماهر باسكندرية ، مبلغا وقدره ستمائة جنيه مصرى لاغير .

والقيمة وصلتنا بضاعة ؟ — محمود طاهر

إلى السيد محمد باهر بدسوق

مقبول
محمد باهر
دسوق فى ٥-٣-١٩٦٩

(ظهر الكمبيالة)

وعنا دفع المبلغ إلى السيد / أمين صادق بالاسكندرية
والقيمة وصلتنا بضاعة

احمد ماهر

الاسكندرية فى ٧ مارس ١٩٦٩

وعنا دفع المبلغ إلى بنك مصر بالاسكندرية والقيمة برسم القطع

أمين صادق

خالص — عن بنك مصر بالاسكندرية

الاسكندرية فى ٧ مارس ١٩٦٩ رئيس قلم الكمبيالات (امضاء)

ملاحظات :

١ - الكمبيالة المسحوبة سداداً لثمن بضاعة اشتراها محمد باهر من محمود طاهر وبضاعة اشتراها محمود طاهر من أحمد ماهر .

٢ - التظهير سداد الثمن بضاعة اشتراها أحمد ماهر من أمين صادق .

٣ - مصاريف القطع بلغت ٤ جنيهات .

١٠ — تمت العمليات الآتية فى محلات محسن حسنين .

١ — فى ١ مارس ١٩٧٠ اشترى المحل بضاعة من شركة الأهرام بمبلغ ٦٠٠ جنيه وقد حرر المحل فى نفس اليوم سندا اذنيا لصالح الشركة بقيمة البضاعة يستحق السداد بعد شهرين .

٢ — فى ٥ مارس ١٩٧٠ باع المحل بضاعة الى صبرى حمادة بمبلغ ٥٠٠ جنية مع خصم تجارى ١٠ ٪ ، وقد سحب المحل كمبيالة بقيمة البضاعة على العميل صبرى تستحق السداد بعد شهر من تاريخه .

٣ — فى ٦ مارس ١٩٧٠ : أرسل المحل الكمبياله المسحوبة على صبرى إلى بنك الاسكندرية لتحصيلها ، وقد بلغت مصاريف التحصيل جنيها واحدا .

٤ — فى ١٠ مارس ١٩٧٠ : باع المحل بضاعه إلى صدقى بركات بمبلغ ٣٠٠ جنيه وقد سدد العميل نصف الثمن نقداً ، والباقى بكمبيالة مسحوبة من صدقى على العميل فوزى خليل تستحق السداد فى ١٠ أبريل ١٩٧٠ وقد تم تظهير هذه الكمبياله إلى المحل .

٥ — فى ١١ مارس ١٩٧٠ : قام المحل بخصم (قطع) الكمبياله على فوزى فى بنك مصر وقد قيد البنك صافى قيمة الكمبيالة فى الحساب الجارى للعميل بعد خصم مصاريف قطع بلغت ٣ جنيهات .

٦ — فى ١٥ مارس ١٩٧٠ : اشترى المحل بضاعة من شركة الابتهاج بمبلغ ١٩٠٠ جنيه ، وقد سددت القيمه كالآتى :

أ - ٥٠٠ جنيه نقداً .

ب - ٦٠٠ جنيه بشيك على بنك مصر .

جـ - والباقى عن طريق قبول كمبياله جديدة سحبتها شركة الابتهاج تستحق السداد فى ١٩٧٠/٥/١٥ .

وقد تم الآتى فى مواعيد استحقاق الأوراق السابقة :

١ — سند شركة الاهـــرام : توقف المحل عن سداد قيمة هذه الورقة وبلغت مصاريف البروتستو ١ جنيه . وقـد تم الاتفاق مع الشركه على تجـديد الورقة بالشروط الآتية :

أ - سداد نصف المستحق والمصاريف والفوائد بشيك .

ب - قبـول كمبياله جـــديدة بمبلغ ٣٠٠ جنيه تستحق السداد فى أول يوليو سنة ١٩٧٠ .

حـ - احتساب فوائد تأخير بمعدل ٦ ٪ .

٢ — كمبيالة صبرى حمـادة : قام بنك الاسكندرية بتحصيل قيمتهـا فور تقديمها إلى المسحوب عليه .

٣ — كمبيالة فوزى خليل : توقف فوزى خليل عن سداد قمية الورقة وقد بلغت مصاريف البروتستو ١ جنيه .

٤ — كمبيالة شركة الابتهاج : سدد المحـل قيمة هـــذه الورقة فى ميعاد الاستحقاق نقداً .

والمطـلوب :

١ — اثبات العمليات السابقة بدفتر يومية محلات محسن حسنين .

٢ — تصوير الحسابات الآتية بدفتر الأستاذ :

ح/ أوراق القبض ، ح/ أوراق الدفع ،
ح/ أوراق القبض برسم التحصيل .

١١ — ظهرت الأرصدة الآتية بدفاتر إحـــدى المنشآت فى أول ابريل سنة ١٩٧٠ .

جنيه
٨٠٠ أوراق دفع
٤٠٠ اوراق قبض (بالمحفظة)
٦٠٠ أورق قبض برسم التحصيل

وكان تفصيل هذه الأوراق كالآتى :

(أ) أوراق الدفـع :

١ — ٢٠٠ جنيه سند اذنى فى محرر بواسطة المنشأة لصالح احد الموردين وهو محلات محمد عارف . يستحق السداد فى أول مايو ١٩٧٠ .

٢ — ٤٥٠ جنيه كمبيالة مسحوبة على المنشأة من محـــلات فاروق كشك تستحق السداد فى ١٥ مايو ١٩٧٠ .

٣ — ١٥٠ جنيه كمبيالة مسحوبة على المنشأة من لمحلات كمال البـــوريني تستحق السداد فى أول يونيو ١٩٧٠ . وقد قام البوريني بخصم (قطع) هـــذه الورقة فى البنك بمجرد سحبها على المنشأة وقد بلغت مصاريف القطع ١ جنيه .

(ب) أوراق القبض (بالمحفظـة)

١ — ٣٠٠ جنيه كمبيالة منسحوبة على العميل وجـــدى تستحق السداد فى ١٠ مايو ١٩٧٠

٢ — ١٠٠ جنيه كمبيالة محولة إلى المنشأة من العميل نبيـل ومسحوبة على العميل هانى وتستحق السداد فى ٢٠ مايو ١٩٧٠

(ج) أوراق قبض برسم التحصيل :

١ — ٤٠٠ جنيه كمبيالة مسحوبة على العميل حسنى تستحق السداد فى ٢٥ مايو ١٩٧٠

٢ — ٢٠٠ جنيه سند أذنى محرر بواسطة العميـل فوزى يستحق السداد فى أول يونيو سنة ١٩٧٠ .

وقد تمت العمليات الاتية بالنسبة لكل ورقة :

١ — سند صالح : رفضت المنشأة سداد قيمة السند ، وقد بلغت مصاريف البروتستو ٢ جنيه . وقد تم الاتفاق على أن :

أ — تسدد المنشأة نقدا مبلغ ١٠٠ جنيه والمصاريف والفوائد .

ب — قبول كمبيالة بالباقى تستحق السداد فى أول يوليو ١٩٧٠ .

ج — إضافة فوائد تأخير بمعدل ٦ ٪ سنويا .

٢ — كمبيالة فاروق كشك . قامت المنشأة بسداد قيمة هذه الكمبيالة بمجرد تقديمها إليها .

٣ — كمبيالة كمال البورينى . رفضت المنشأة سداد قيمة هـذه الكمبيالة وقد بلغت مصاريف البروتستو ١ جنيه . وقد تم الاتفاق على تجديد هـذه الورقة بكمبيالة أخرى تستحق السداد فى أول أغطس ١٩٧٠ بعد اضافة فوائد تأخير بمعدل ٦ ٪ سنويا .

٤ ــ كمبيالة وجدى . قام العميل بسداد قيمة الكمبيالة بمجرد تقديمها إليه .

٥ ــ كمبيالة هانى . رفض هانى سداد قيمة الورقة ، وقد بلغت مصاريف البروتستو ١ جنيه . وقد استلمت المنشأة من نبيل قيمة المستحق بشيك .

٦ ــ كمبيالة حسنى . قام حسنى بسداد الكمبيالة ، وقيدت القيمة فى الحساب الجارى بالبنك بعد خصم مصاريف التحصيل التى بلغت ١٫٥٠٠ جنيه .

٧ ــ سند فوزى . رفض فوزى سداد قيمة الورقة عند تقديمها إليه ، وقد بلغت مصاريف البروتستو ٢ جنيه ومصاريف التحصيل ١ جنيه. وقد تم الاتفاق مع فوزى على تجديد الورقة بالشروط الاتية :

١ ــ قبول كمبيالة جديدة بنصف المبلغ تستحق السداد فى أول سبتمبر سنة ١٩٧٠ .

٢ ــ سداد باقى المستحق والمصاريف والفوائد نقدا .

٣ ــ احتساب فوائد تأخير بمعدل ٦ ٪ سنويا .

والمطلوب :

١ ــ إثبات العمليات السابقة فى دفتر يومية المنشأة .

٢ ــ تصوير ح/ أوراق القبض ، ح/ أوراق الدفع ، ح/ أوراق القبض برسم التحصيل .

الفصل الثامن

الدفاتر المساعدة والحسابات الأجمالية

- الهدف من استخدام اليوميات المساعدة
- دفاتر اليوميات المساعدة للعمليات الآجله

دفتر يومية المشتريات ، دفتر يومية مردودات المشتريات
دفتر يومية المبيعات ، دفتر يومية مردودات المبيعات
دفتر يومية أوراق القبض ، دفتر يومية اوراق الدفع

- دفاتر اليوميات المساعدة للعمليات النقدية
- دفاتر الأستاذ المساعدة

دفتر استاذ العملاء ، دفتر استاذ الموردين

- الحسابات الاجمالية

كان من نتيجة تطور الصناعة وظهور الانتاج الكبير وكبر حجم المنشآت أن أن تعددت العمليات المالية التى تقوم بها المنشأة الواحده وتعددت بضورة أصبح من المتعذر معها اثبات جمع هـذه العمليات فى دفتر واحـد لليومية وترحيلها فى نفس يوم حدوثها الى الحسابات الخاصة بها فى دفتر واحد الأستاذ .

ونتيجة لذلك فقد اتجه تفكير المحاسبين الى تذليل هـــذه الصعوبة وذلك عن طريق تطبيق مبـدأ تقسيم العمل والتخصص . ولقد ظهرت فى بادىء الأمر فكرة استخدام دفترين لليومية أحدهما للأيام الزوجية من الشهر والاخر للأيام الفردية منه . فعندما يتولى أحـد الكتبة تسجيل العمليات المالية فى يومية الأيام الزوجية ، يقوم كاتب آخر بترحيل العمليات المالية التى تم تسجيلها بدفتر الأيام الفردية الى الحساباب الخاصة بها بدفتر الأستاذ . وفى اليوم التالى يحدث العكس ولكن لوحظ أن هـــذه الطريقة لم تذلل الصعوبات بطريقة حاسمة فى المنشآت الكبيرة الحجم والمتعددة والمتنوعة العمليات مما أدى الى التوسع فى مبدأ تقسيم العمل والتخصص .

ولهـذا فقد استقر الرأى بين المحاسبين على استخدام عـددا من دفاتر اليومية المساعدة بجانب دفتر اليوميـة العامة ، وعددا آخر من دفاتر الأستاذ المساعدة بجانب دفتر الأستاذ العام .

ويجدر بنا فى هـذا المجال أن نشير إلى موقف القانون رقم ٣٨٨ لسنة ١٩٥٣ من هذه الدفاتر . فلقد نص هـذا القانون على إلزام التاجر بإثبات جميع عملياته المالية ومسحوباته الشخصية فى دفتر اليومية الأصلى ، مع السماح له باستخدام أى عدد آخر من اليوميات الفرعية لإثبات أى تفاصيل يراها ضرورية وفى هـذه الحالة يكتفى بتقييد إجمالى هذة العمليات فى دفتر اليومية الأصلى فى نهاية كل فترة متفق عليها من واقع هذه الدفاتر الفرعية . وإذا لم يتبع هذه الإجراء . فانه يجب عليه فى هـذه الحالة أن يخضع هذه الدفاتر المساعدة للإجراءات الواردة فى المادة الخاصة باليومية من ذلك القانون ومنها ضرورة تقديم هـذه الدفاتر إلى الموثق للتأشير عليها حكمها فى ذلك حكم دفتر اليومية الأصلى .

الفوائد من إستخدام الدفاتر المساعدة والحسابات الإجمالية :

لقد أدى إستخدام المجموعة الدفترية الكاملة إلى تحقيق المزايا الآتية :

١ ـ توزيع العمل على كتبة الحسابات داخل المنشأة . ومن ثم فقد أدى ذلك إلى تطبيق المنشأة لمبدأ التخصص وتقسيم العمل بإدارة الحسابات . فيخصص تبعا لذلك كاتب لتسجيل عمليات البيع الآجل بيومية المبيعات ، وآخر لتسجيل عمليات المقبوضات بدفتر النقدية وهكذا .

٢ ـ إنجاز العمل فى وقت قصير مما يجعل الدفاتر المالية تعطى صورة صحيحة عن الأحداث المالية اليومية .

٣ ـ سهولة ترحيل العمليات من دفاتر اليومية الفرعية إلى الحسابات الخاصة بها بدفاتر الأستاذ المختلفة .

٤ ـ مد الادارة بالبيانات المختلفه التى تهمها يوما بعد يوم . فيبين مجموع دفتر يومية المبيعات فى أى لحظة مجموع المبيعات الآجلة التى تمت خـلال الفترة من

أول العام حتى هذه اللحظة ، الأمر الذى يصعب الوصول إليه عن طريق استخدام دفتر واحد لليومية لاثبات جميع العمليات المالية التى تحـــدث . وكذلك الحال بالنسبة إلى العمليات الأخرى مثل المشتريات وعناصر المصروفات والايرادات المختلفـــة .

٥ - توفير الوقت والجهد فى عملية الترحيل ، وذلك عن طريق ترحيل مجمـوع اليوميات الفرعية مرة واحدة الى الحسابات الخاصة بها بدلا من ترحيل كل عملية على حدة .

أقسام الدفاتر المساعدة :

تنقسم الدفاتر المساعدة الى :

١ - دفاتر القيد الأولى : وهى تشمل دفاتر اليومية المساعدة ودفتر اليومية العـــامة.

٢ - دفاتر الترحيـــل : وهى تشمل دفاتر الأستاذ المساعدة ودفتر الاستاذ العام الذى يتضمن الحسابات الاجمالية .

اولا : دفاتر اليومية المساعدة: Subsidiark Jouruals

نلاحظ فى هذه الحالة أن عـــدد اليوميات المساعدة التى تستخدمها كل منشأة يتوقف على طبيعة عملياتها ومدى تكرار كل نوع منها حيث يخصص دفـــتر لليومية للعمليات ذات الطبيعة الواحـــدة والمتكررة بصورة تسمح بأن يخصص لها دفتر مستقلا . أما العمليات الاخـــرى غير المتكررة فتثبت بدفتر اليومية العامـــة.

ومن ثم نجد أن عـدد هذه الدفاتر يختلف من منشأة الى أخرى ولكننا سوف

نسرد جميع اليوميات المساعدة التى يمكن أن تستخدم على أوسع نطاق فى أى منشأة ضخمة متعدد العمليات .

وفى هذه الحالة تنقسم اليوميات المساعدة إلى مجموعتين أساسيتين هما :

المجموعة الاولى . يكون الغرض منها اثبات العمليات الآجلة الخاصة بالبيع والشراء الآجل وما يتصل بها ، وتشتمل على اليوميات الاتية :

١ ـ دفتر يومية المشتريات : لإثبات المشتريات الآجلة .

٢ ـ دفتر يومية المبيعات : لاثبات المبيعات الآجلة .

٣ ـ دفتر يومية مردودات المشتريات : لاثبات مردودات المشتريات الآجلة .

٤ ـ دفتر يومية مردودات المبيعات : لاثبات مردودات المبيعات الاجلة .

٥ ـ دفتر يومية أرراق الدفع :لاثبات الأوراق التجارية التى تقلبها أو تحررها المنشأة سدادا لما عليها لدائنيها عند الشراء الآجل :

٦ ـ دفتر يومية أوراق القبض : لاثبات الـكمبيالات التى تسحبها المنشأة على الغير أو تحول اليها ، وكذلك السندات الأذنية التى تقدم اليها من عملائها عند البيع الآجل .

المجموعة الثانية : ويكون الغرض منها اثبات العمليات النقدية ،أىالمقبوضات والمدفوعات النقدية . وتشتمل على اليوميات الاتية :

١ ـ دفتر النقدية : وذلك لاثبات المقبوضات والمدفوعات التى تتم مع المنشأة مع بيان مصادر المقبوضات وأوجه المدفوعات . وقد ينقسم هذا الدفتر الى دفترين أحدهما يخصص للمقبوضات والآخر للمدفوعات .

٢ ـ دفتر المصروفات النثرية : وذلك لإثبات المصروفات النثرية ضئيلة القيمة .

مع ملاحظة أن هذه اليوميات المساعدة لا تؤدى إلى الاستغناء عن دفتر اليومية العامة الذى لا بد من الإحتفاظ به لاثبات جميع العمليات التى ليس لها مكان باليومية المساعدة.

وسنتناول الآن المجموعتين بالدراسة والتحليل .

دفاتر اليوميات المساعدة للعمليات الاجلة :

١ ـ دفتر يومية المشتريات : (purchases Iournols (Books

ويخصص هذا الدفتر لاثبات جميع المشتريات الاجلة من البضاعة فقط متى بلغت هذه العمليات حدا يتطلب أن يفرد دفتر خاص . مع ملاحظة أن المشتريات الاجلة من الأصول الثابتة لا تقيد بهذا الدفتر ولكن يكون مكان إثباتها هو دفتر اليومية العامة ، حيث يخصص هذا الدفتر المشتريات الاجلة من البضاعة فقط.

ونلاحظ فى هذه الحالة ان جميع قيود المشتريات يكون الطرف المدين بها هو حساب المشتريات . أما الطرف الدائن فهو الحساب الشخصى للمورد الذى تم منه الشراء. ولذلك فانه عند الترحيل نلاحظ أن يتم الترحيل أولا بأول من هذا الدفتر إلى الجانب الدائن للحسابات الشخصية بدفتر أستاذ الموردين الذين تشترى منهم المنشأه هذه البضاعة على الحساب . وفى نهاية كل فترة معينة يتم ترحيل مجموع دفتر يومية المشتريات إلى الجانب المدين من حساب المشتريات وإلى الجانب الدائن من حسابات إجمالى الموردين بدفتر الأستاذ العام كما سيأتى فيما بعد .

ويتخذ هذا الدفتر الشكل الآتى ؛

دفتر يومية المشتريات

المبلغ	اسم المورد	عنوانه	رقم صفحة أستاذالموردين	شروط التسليم	شروط الدفع	التاريخ
....	رحل المجموع إلى حـ/ المشتريات وحـ/ اجمالى الموردين بالاستاذ العام					

ويجدر بنا فى هذا المجال أن نشير الى أن عدد هـذه الخانات وترتيبها قد يختلف من منشأة الى أخرى الا أنه يجب أن يتضمن بعض المفرودات الهامة والمتعلقة بعملية الشراء مثـل المبلغ واسم المورد وتاريخ حدوث العملية ورقم صفحة الاستاذ.

مثـــال :

المطلوب اثبات عمليات الشراء الاجلة الاتية التى قامت بها محلات بيومى خلال الاسبوع المنتهى فى ٧ يناير ١٩٦٩ ، ثم ترحيلها الى الحسابات الخاصة بدفاتر الاستاذ المساعدة والاستاذ العام .

فى أول يناير ١٩٦٩ : اشترت المنشأة على الحساب من محـــلات دسوقى

بالقاهرة بضاعه بمبلغ ٣٠٠ جنيه تسليم محل البائع ، على أن يتم السداد خـــلال أسبوع من تاريخه .

وفى ٤ يناير ١٩٦٩ : اشترت المنشأة على الحساب من محلات الروبى بالزقازيق بضاعة بمبلغ ٦٠٠ جنيه تسليم محل المشترى ، على أن يتم السداد خلال اسبوعين من تاريخه .

الحل :

١ — دفتر يومية المشتريات :

المبلغ	اسم المورد	عنوانه	رقم صفحة أستاذ الموردين	شروط الدفع	شروط التسليم	التاريخ
٣٠٠	محلات دسوقى	القاهرة	٦	خلال أسبوع	محل البائع	٦٩/١/١
٦٠٠	محلات الروف	الزقازيق	٤	خلال اسبوعين	محل المشترى	٦٩/١/٤
٩٠٠	رحل المجموع الى ح/ المشتريات واجمالى الموردين بالاستاذ العام					

٢ — الترحيل إلى دفاتر الأستاذ المساعدة والأستاذ العام :

ا — دفتر أستاذ الموردين :

منه ح/ محلات دسوقى له

			٣٠٠	من ح/ المشتريات	٦٩/١/١

له		ح/ محلات الروبى			منه
٦٩/١/٤	من ح/ المشتريات	٦٠٠			

ب — دفتر الأستاذ العام :

له		ح/ المشتريات			منه
			٦٩/١/٧	الى ح/ اجمالى الموردين	٩٠٠

له		ح/ اجمالى الموردين			منه
٦٩/١/٧	من ح/ المشتريات	٩٠٠			

ونلاحظ فى هذه الحالة أنه فى نهاية كل أسبوع قد تم ترحيل مجموع اليومية إلى حسابات المشتريات وحسابات إجمالى الموردين وهى الفترة التى تحـــددها المنشأة طبقا لظروفهما .

٢ — دفتر يومية مردودات المشتريات : Purchases Returns journal

بعد أن تم عملية الشراء ، قد تجد المنشأة أن جزءا من هذه البضاعة يشوبها بعض العيوب مثل أن يصيبها شىء من التالف أثناء عملية النقـل ، أو أن تـكون درجة الجودة أقل من مستوى الصنف المتفق عليه ؛ أو تكون مخالفة للعينـــة المتعاقد عليها .

وفى هذه الحالة يتصل المشترى بالبائع ويتفق معه على رد هذه البضاعة ولكن مع ملاحظة أن كل البضاعة المشتراة تثبت فى دفتر يومية المشتريات بغض النظر

عما قد يرد منها إلى البائع . وبعد أن يتم هذا الاتفاق يرسل البائع إلى المشترى الذى قام برد البضاعة إشعاراً مدين ، يتخذ كمستند لإثبات عمليات المردودات فى دفتر يومية مردودات المشتريات دائنا . وبموجب هذا الاشعار يجعل حساب مردودات المشتريات دائنا والحساب الشخصى للمورد مدينا بقيمةهذهالمردودات ويطلق على هذا الاشعار « إشعار مدين » لأن البائع يجعل حساب المشترى فى دفاتره مدينا بقيمة هذه المردودات .

وبعد إثبات مردودات المشتريات فى الدفتر الخاص بها . ترحل أولا بأول إلى الجانب المدين من الحساب الشخصى للمورد الذى ردت اليه البضاعة ، وذلك فى دفتر أستاذ الموردين . وفى نهاية كل فترة متفق عليها يتم ترحيل مجموع مردودات المشتريات إلى الجانب الدائن من حساب مردودات المشتريات والجانب المدين من حساب إجمالى الموردين بدفتر الأستاذ العام .

ويتخذ هذا الدفتر الصورة الآتية :

دفتر يومية مردودات المشتريات :

المبلغ	اسم المورد	عنوانه	رقم صفحة أستاذ الموردين	رقم الاشعار المدين	سبب الرد	التاريخ
٧٠٠	أ	اسكندرية	٣	١٥٤	مخالفتها للعينة	٥/٢
١٢٥	ب	طنطا	٨	١٥٥	ما أصابها من تلف أثناء النقل	٥/٤
٨٢٥	رحل المجموع الى ح/ مردودات المشتريات وح/ اجمالى الموردين بالاستاذ العام					

وعند الترحيل إلى حسابات دفتر الأستاذ ، يظهر الآتى :

أ ـ دفتر أستاذ الموردين :

منه — ح/ أ — له

٧٠٠	الى ح/ مردودات المشتريات	٥/٢					

منه — ح/ب — له

١٢٥	الى ح/ مردودات المشتريات	٥/٤					

ب ـ دفتر الأستاذ العام:

منه — ح/ مردودات المشتريات — له

				٨٢٥	من ح/ اجمالى الموردين	٥/٧	

منه — ح/ اجمالى الموردين — له

٨٢٥	الى ح/ مردودات المشتريات	٥/٧		...	من ح/ المشتريات	...	

٣ ـ دفتر يومية المبيعات : Sales Jourual

عند تعدد عمليات البيع الآجلة ، نجد أن المنشأة تخصص لها دفتر يومية خاص بها . وعند إثبات العمليات بهذا الدفتر تتبع نفس الخطوات التى تتبع عند عمليات الشراء الآجل .

ومن الملاحظ أن هذا الدفتر يقيد به المبيعات الآجلة من البضاعة فقط وبالتالى لايقيد بها أى مبيعات أخرى من الأصول الثابته .

وبعد الاثبات بدفتر اليومية ، يتم الترحيل أولا بأول كل عملية بيع إلى الجانب المدين من الحساب الشخصى للعميل الذى بيعت له البضاعة . وفى نهاية فترة معينة متفق عليها يتم ترحيل مجموع هذه اليوميه إلى الجانب المدين من حساب إجمالى العملاء والجانب الدائن من حساب المبيعات بدفتر الأستاذ العام وهذا بطبيعة الحال تطبيقا لنظرية التوازن ونظام القيد المزدوج .

وتترك الحرية لكل منشأة تحديد خانات هذا الدفتر ، إلا أنه يجب أن تتضمن هذه الخانات بعض البيانات الضرورية منها إسم العميل وقيمة البضاعة المباعة وعنوان العميل وشروط التسليم وشروط الدفع ورقم صفحة أستاذ العملاء التى يوجد بها حساب العميل . ومن ثم يمكن أن يظهر دفتر اليومية المبيعات على الصورة الآتية :

دفتر يومية المبيعات :

المبلغ	اسم العميل	عنوانه	رقم صفحة دفتر استاذ العملاء	شروط التسليم	شروط الدفع	التاريخ

مثال :

الآتى عمليات البيع الآجل التى قامت بها منشأة يحي خلال الأسبوع المنتهى فى ٧ أبريل ١٩٦٩ .

فى أول أبريل ١٩٦٩ : باعت المنشأة الى زكى بدمنهور بضاعة على الحساب بمبلغ ٤٠٠ جنيه تسليم المنشأة ، على أن يسدد الثمن خلال عشرة أيام من تاريخه

فى ٥ أبريل ١٩٦٩ : باعت المنشأة الى حلمى بالمنصورة بضاعة على الحساب بمبلغ ٢٠٠ جنيه تسلم محل المشترى ، على أن يسدد ثمن البضاعة خلال أسبوع من تاريخه .

والمطلوب :

١ - إثبات العمليات السابقة فى دفتر يومية المبيعات .

٢ - ترحيل العمليات السابقة إلى الحسابات الخاصة بها بدفاتر الأستاذ المساعدة ودفتر الأستاذ العام .

دفتر يومية المبيعات :

المبلغ	اسم العميل	عنوانه	رقم صفحة دفتر استاذ العملاء	شروط التسليم	شروط الدفع	التاريخ
٣٠٠	زكى	دمنهور	٣	محل البائع	خلال عشرة أيام	٤/١
٤٠٠	حلمى	المنصورة	٨	محل المشترى	خلال أسبوع	٤/٥
٧٠٠	رحل المجموع إلى حساب المبيعات وحساب اجمالى العملاء بدفتر الاستاذ العام					

دفتر أستاذ العملاء :

منه ح/ زكى له

٤٠٠	الى ح/ المبيعات	٤/١			

منه ح/ حلمى له

٣٠٠	الى ح/ المبيعات	٤/٥			

دفتر الأستاذ العام :

منه ح/ المبيعات له

			٧٠٠	من ح/ اجمالى العملاء	٤/٧

منه ح/ اجمالى المبيعات له

٧٠٠	الى ح/ المبيعات	٤/٧			

ونلاحظ فى هذه الحالة أن الترحيل إلى دفتر الأستاذ العام قد تم فى نهاية الأسبوع وهى الفترة المعينة التى حددتها المنشأة لهذا الغرض وذلك وفقا لطبيعة عملياتها .

٤ ـ دفتر يومية مردودات المبيعات : Returns Journal

يخصص هذا الدفتر لإثبات عمليات رد البضاعة من العملاء والتى تتم على الحساب . وفى هذه الحالة نجد أنه بعد أن يتم الاتفاق على قبول البائع البضاعة المرتدة اليه ، فانه يرسل إشعار دائن إلى عميلة الذى رد البضاعة ويعتبر هذا الاشعار دائن لانه يترتب على إرسالة إلى العميل جعله دائنا بدفتر الأستاذ بقيمة البضاعة المرتدة منه وتعامل هذه المردودات معاملة مردودات المشتريات مع فارق واحد وهو أن مردودات المبيعات ترحل أولا باول إلى الجانب الدائن من الحسابات الشخصية لكل عميل وذلك بدفتر أستاذ العملاء : ثم يرحل مجموع يومية مردودات المبيعات فى نهاية كل فترة تحددها المنشأة إلى الجانب المدين من حساب مردودات المبيعات والجانب الدائن من حسابات اجمالى العملاء بدفتر الأستاذ العام .

وفى هذه الحالة يظهر دفتر يومية المبيعات على الوجه التالى :

المبلغ	اسم العميل	عنوانه	رقم صفحة استاذ العملاء	رقم الاشعار الدائن	سبب الرد	التاريخ
٢١٠	س	المحلة الكبرى	٦	١٢	التالف	٣/٦
٣٤٠	ص	اسكندرية	٩	٣٨	مخالفتها للعينة	٣/١٠
٥٥٠	رحل المجموعات الى حـ/ مردودات المبيعات و حـ/ اجمالى العملاء بالاستاذ العام					

وعند الترحيل إلى دفاتر الأستاذ تظهر الحسابات على الوجه التالى :

١ ـ دفتر أستاذ العملاء:

منه　　　　　ح/ س　　　　　له

			٢١٠	من ح/ مردودات المبيعات	٣/٦

منـه　　　　　ح/ ص　　　　　لـه

			٤٣٠	من ح/ مردودات المبيعات	٣/١٠

٢ ـ دفتر الأستاذ العام :

منـه　　　　　ح/ مردودات المبيعات　　　　　لـه

٥٥٠	الى ح/ اجمالى العملاء	٣/١٣			

منه　　　　　ح/ إجمالى العملاء　　　　　له

٠٠٠	الى ح/ المبيعات		٥٥٠	من ح/ مردودات المبيعات	٣/١٣

ملحوظة :

أنه بالنسبة المنشآت ذات الأقسام ، قد نرى أنة من الأفضل لها فى هـــذه الحالة تقسيم دفاتر اليوميات المساعدة والخاصة بعمليات البيع والشراء الآجل بصورة بجـزئة لبيان نتيجة كل قسم على حـدة وفى هذه الحالة لاتختلف طريقة

التقييد أو الترحيل ، ولكن تضاف خانة جديدة إلى دفتر يومية المشتريات تبين الأصناف المشتراة تبعا للأقسام المكونة للمنشأة وكذلك الحال بالنسبة لدفتر يومية المبيعات ومردودات المبيعات .

دفتر يومية المبيعات المجزأ

المبلغ	اسم العميل	عنوانه	رقم صفحة أستاذ العملاء	البضاعة المشتراه		شروط الدفع	شروط التسليم	التاريخ
				قسم الاحذية	قسم الملابس			
٦٠٠	حسنى	طنطا	١٦	٣٥٠	٢٥٠	بعد أسبوع	محل البائع	٨/١
٤٠٠	رمزى	السنبلاوين	٢٢	٤٠٠	—	بعد أسبوع	محل المشترى	٨/٦
				٧٥٠	٢٥٠			
١٠٠٠	رحل المجموع إلى حـ/ المبيعات و حـ/ اجمالى العملاء بالاستاذ العام							

ويتم الترحيل بعد ذلك بالصورة التى سبق إيضاحها ، إلا أنه قد ترغب المنشأة فى تقسيم حساب المبيعات بالأستاذ العام إلى خانات تتمشى مع الاقسام الموجودة (أو الأصناف التى تتاجر فيها) . وفى هذه الحالة يظهر حـ/ المبيعات بالصورة الآتية :

منه ح/ المبيعات له

اجمالى	أحذية	ملابس	بيان	رقم ص	اجمالى	أحذية	ملابس	بيان	رقم ص
					١٠٠٠	٧٥٠	٢٥٠	اجمالى من ح/ العملاء	٨/٧

وكذلك الحال بالنسبة لحسابات المشتريات ومردودات المبيعات ومردودات المشتريات .

٥ ـ دفتر يومية أوراق الدفع : Bills payable Journal

يخصص هـذا الدفتر لإثبات الكمبيالات التى تقبلهـا المنشأة لأمر الدائنين ، والسندات الإذنية التى تحررها لأمرهم ، وذلك طـالمـا تعددت هذه العمليات إلى الحد الذى يصبح معه من الضرورى تخصيص دفتر لها .

ويتم الترحيل من هذا الدفتر على أساس أن يتم ترحيل قيمة كل ورقه دفـع إلى الجـانب المدين من الحساب الشخصى المورد بدفتر أستاذ الموردين بمجـرد إثبـاتها بدفتر يومية أوراق الدفع ، وفى نهـاية كل فترة متفق عليها يـتم ترحيل مجموع يومية أوراق الدفع مرة واحدة إلى الجـانب الدائن من حسـاب أوراق الدفع والجانب المدين من حساب اجمالى الموردين بدفتر الأستاذ العام .

تتعدد الخانات التى يشتمل عليها هذا الدفتر ، وتختلف من منشأة إلى أخرى، غير أن هناك خانات أساسية يجب أن يتضمنها هذا الدفتر أهمها :

تاريخ خلق الورقة ـ نوع الورقة ـ أسم الساحب ـ أسم المسحوب عليه ـ أسم المستفيد ـ تاريخ الإستحقاق ـ المبلغ ـ خانة الملاحظات تبين مصير الورقة من حيث سداد قيمتها أو رفض سدادها فى ميعاد الإستحقاق .

ولهذا يمكن أن يظهر دفتر يومية أوراق الدفع على الصورة الآتية :

دفتر يومية أوراق الدفع

التاريخ	نوع الورقة	أسم الساحب	أسم المسحوب عليه	اسم المستفيد	تاريخ الاستحقاق	المبلغ	ملاحظات
٢/٦	كمبيالة	فوزى	محلاتنا	فوزى	٤/٦	٢٠٠	
٢/٧	سند اذنى	«	«	شكرى	٥/٧	٦٠٠	
		رحل المجموع الى حساب أوراق الدفع والموردين بالاستاذ العام				٨٠٠	

٦ ـ دفتر يومية أوراق القبض : Bills Recivable Journal

يخصص هذا الدفتر لإثبات الأوراق التجارية التى تحصل عليها المنشآة (كمبيالة وسند أذنى) من أحد العملاء سداداً لما عليه . ويتم بعد ذلك الترحيل كما سبق وأن ذكرنا فى حالة يومية أوراق الدفع . فيرحل إلى الجانب الدائن من الحساب الشخصى للعميل بدفتر أستاذ العملاء كل ورقة على حدة وذلك فور إستلام كل ورقة . وفى نهاية الفترة المتفق عليها يرحل مجموع دفتر يومية أوراق القبض إلى الجانب المدين من حساب أوراق القبض والجانب الدائن من حساب إجمالى العملاء بالأستاذ العام .

ويظهر هذا الدفتر بالصورة الآتية :

دفتر يومية أوراق القبض

التاريخ	نوع الورقة	اسم الساحب	اسم المسحوب عليه أو محرر السند	اسم المستفيد	مقدم الورقة	تاريخ الاستحقاق	المبلغ	ملاحظات
٣/١	كمبيالة	محلاتنا	فهمى	محلاتنا	فهمى	٤/١	١٠٠	ارسلت للتحصيل
٣/٦	كمبيالة	عزيز	فرج	«	عزيز	٥/٦	٢٠٠	خصمت فى البنك
٣/٧	سند اذنى	—	جلال	«	جلال	٤/٧	٣٠٠	حصلت قيمتها
			رحل المجموع الى ح/أوراق القبض وح/ اجمالى العملاء بالاستاذ العام				٦٠٠	

ويتم الترحيل بعد ذلك كالآتى :

دفتر استاذ العملاء :

منه — ح/ فهمى — له

			١٠٠	من ح/ أوراق القبض	٣/٧

منه — ح/ عزيز — له

			٢٠٠	من ح/ أوراق القبض	٣/٦

منه　　　　　　ح/ جلال　　　　　　له

			٣٠٠	من ح/ أوراق القبض	٣/٨

دفتر الاستاذ العام :

منه　　　　　　ح/ أوراق قبض　　　　　　له

٦٠٠	الى ح/ اجمالى العملاء	٣/٧			

منه　　　　　　ح/ اجمالى العملاء　　　　　　له

			٦٠٠	من ح/ أوراق القبض	٣/٧

ومن ثم يتضح أن دفتر يومية أوراق الدفع يستخدم بالنسبة لدفاتر التاجر المدين ، على أن يقتصر على إثبات قبول الكمبيالات التى يسحبها الموردين على المنشأة ، والسندات الاذنية التى يحررها لامرهم . أما سداد الورقة فيعتبر عملية نقدية وتقيد بدفتر النقدية جانب المدفوعات كما سنبين فيما بعد .

وكذلك الحال بالنسبة لدفتر يومية أوراق القبض ، حيث يستخدم فى دفاتر التاجر الدائن ويقتصر على اثبات الكمبيالات التى يقبلها لامره العملاء أو يحولونها اليه ، وكذلك السندات الاذنية التى يحررونها له . أما باقى العمليات الخاصة بأوراق القبض فتثبت باليوميات الخاصة . فمثلا تحصيل قيمة الورقة فى ميعاد الاستحقاق تقيد بدفتر النقدية جانب المقبوضات أما عدم السداد أو ارسالها للبنك للتحصيل فتثبت هذه العمليات بدفتر اليومية العامة .

وبذلك نكون قد انتهينا من عرض المجمـــوعة الأولى من دفاتر اليوميات المساعدة والخاصة بالعمليات الآجلة لبيع وشراء البضاعة . وتنتقل الآن إلى المجموعة الثانية من هذه اليوميات والخاصة بالعمليات النقدية .

المجموعة الثانية : دفاتر اليوميات المساعدة للعمليات النقدية

دفتر يوميه النقدية : Cash Jourual (Book).

ويخصص هذا الدفتر لاثبات عمليات المقبوضات والمدفوعات التى تتم فى المنشأة وتقد من هذا الدفع بعدة مراحل وهى :

١ ـ دفتر يومية النقدية البسيط والذى يشتمل فقط على عمليات الخزينة فقط من مقبوضات ومدفوعات.

٢ ـ دفتر يومية النقدية ذو الخانبين والذى يستخدم لاثبات عملية الخـــزينة والبنك معا .

٣ ـ دفتر يومية النقدية ذو الخانات الثلاث عندما تضاف خانة ثالثة المرحلة السابقة تخصص لاثبات عملية الخصم النقدى (المسموح به والمكتسب) .

٤ ـ دفتر يومية النقدية المتعدد الخانات . وفى هذه الحالة نجد أن دفتر النقدية يتضمن بجانب الخانات السابقة عدد من الخانات الاحصائية أو البيانية التى تبين مصادر المقبوضات وأوجه المدفوعات بصورة تفصيلية ، وفى هذه الحالة يتوقف عدد هذه الخانات على مدى تكرار هذه العمليات حيث يخصص خانة لكل مصدر من مصادر المقبوضات مدى ثبت تكرارها بصورة تسمح بعمل هـــذه الخانة وكذلك الحال بالنسبة للدفوعات . أما المصادر الأخـــرى التى لا تتكرر بهذة

الصورة فيكون مجالها هو خانة معينة هى خانة « المتنوعات » لاثبات مثل هذه العمليات غير المتكررة .

وسوف نقتصر فى دراستنا على الصورة الأخيرة حيث تتميز بالشمول والعموم . مع ملاحظة أن هناك بعض المنشآت الضخمة تفضل فصل عمليات المقبوضات عن عمليات المدفوعات حيث يخصص لكل منها دفتر مستقلا بذاته . ويطلق على الدفتر الأول « دفتر المقبوضات النقدية » والثانى « دفتر المدفوعات النقدية » وهذه الطريقة سوف نتبعها فى هذا الشرح :

أ ـ دفتر يومية المقبوضات النقدية (دفتر النقدية جانب المقبوضات) :

من الملاحظ أن عمليات المقبوضات جميعا تشترك فى أساس واحد وهو أن الطرف المدين منها يكون واحداً أو أكثر من العناصر الاتية :

ـ الخزينة .
ـ البنك .
ـ الخصم المسموح به .

ولذلك يخصص لكل عنصر منها خانة بدفتر المقبوضات بشرط تكرره بصورة تسمح بذلك . أما الطرف الدائن من هذه العمليات فيتوقف على مصدر هذه المقبوضات . وهذه المصادر عديدة أهمها :

ـ المبيعات النقدية .
ـ المتحصل من العملاء (المتحصل من المبيعات الاجلة) .
ـ المتحصل من أوراق القبض (سواء فى ميعاد الاستحقاق أو نتيجة خصمها فى البنك) .

ويخصص لكل مصدر من هذه المصادر خانة بدفتر المقبوضات بشرط تكررها تكررها بطريقة تسمح بذلك . أما العناصر الأخرى غير المتكررة (يخصص لها خانة واحدة يطلق عليها « متنوعات » .

ويشتمل الدفتر بعد ذلك على عدد آخر من الخانات مثل خانة «حركة النقدية» وهى خانة لاثبات حركة النقدية من الخزينة الى البنك وبالعكس . ولذلك فهى تمثل عملية داخلية لا تؤثر إطلاقا على أرصدة حسابات دفتر الأستاذ وذلك لأنها لا يتم ترحيلها الى أى حساب ، وخانة أخرى للتاريخ وثالثا للبيان ورابعة (قسم صفحة الاستاذ .

وبناء على ما تقدم يكون دفتر المقبوضات النقدية على الصورة الاتية :

دفتر يومية المقبوضات :

١	٢	٣	٤	٥	٦	٧	٨	٩	١٠
خزينة (صندوق)	بنك	خصم مسموح به	مبيعات نقدية	متحصل من العملاء	متحصل من أوراق قبض	متنوعات	حركة النقدية	البيان	التاريخ

مع ملاحظة الآتى :

١ ـ الخانات من ١ إلى ٣ تمثل الطرف المدين من عمليات المقبوضات. وبذلك ترحل فى نهاية كل فترة مجموع كل خانة الى الجانب المدين من كل حساب تمثله كل خانة من هذه الخانات الثلاث .

٢ ـ الخانات من ٤ الى ٧ تمثل الطرف الدائن لعمليات المقبوضات . ومن ثم نجد أنه فى نهاية الفترة المتفق عليها يتم ترحيل مجموع كل خانة من الخانات من ٤ الى ٦ الى الجانب الدائن من الحساب الخاص بها . أما الخانة رقم ٧ فهى تمثل عناصر غير متكررة وغير متجانسة ومن ثم يتم ترحيلها أولا بأول الى الحسابات الخاصة بكل عملية على حدة الى الجانب الدائن من الحساب الخاص بها .

٣ ـ الخانة رقم ٨ تمثل حركة لنقدية بين الخزينة والبنك .أى يثبت بها المبالغ المسحوبة من الخزينة لايداعها فى البنك أو العكس . ولذلك فهى لا تؤثر على علاقة المنشأة الى الغير ولذلك فهى لا تمثل عمليات تستوجب ترحيلها الى حساب بدفتر الاستاذ .

٤ ـ الخانة رقم ٩ تخصص لشرح كل قيد من القيود والخانة رقم ١٠ لبيان تاريخ حدوث كل عملية من العمليات .

ولايضاح ما سبق ، سنفترض المثال الاتى :

مثال محلول :

الاتى العمليات التى تمت خلال الاسبوع المنتهى فى ١٩٦٩/١/٧ فى منشأة حسين .

فى ١/١/٦٩ باع المحل نقدا بضاعة بمبلغ ٦٠٠ جنيه الى العميل وجدى .

وفى نفس اليوم سدد حسنى الى المحل المستحق علينا وقدره ٢٠٠ جنيـة وقـد حصل على خصم نقدى قدره ١٠ جنيه نظرا لسداده المبلغ نقدا خلال المهـــلة الممنوحة للسداد .

فى ٢/١/٦٩ سحب حسين من الخزينة مبلغ ١٠٠ جنيه لايداعها فى الحساب الجارى للبنك .

فى ٣/١/٦٩ قطع حسين الكمبيالة المسحوبة على فهمى وقيمتها ٣٠٠ جنيه وقد قيد البنك صافى قيمتها بالحساب الجارى بعد أن خصم مصاريف قطع قـــدرها ١٠ جنيه .

فى ٤/١/٦٩ باع المحل نقدا جزءا من الأثاث بمبلغ ٢٥٠ جنيه .

والمطلوب :

١ ــ اثبات العمليات السابقة بدفتر يومية المقبوضات .

٢ ــ تصوير حسابات الاستاذ اللازمة :

دفتر يومية المقبوضات النقدية

الخزينة	البنك	الخصم المسموح به	المبيعات النقدية	متحصل من العملاء	متحصل من أوراق القبض	متنوعات	حركة النقدية	البيان	التاريخ
٦٠٠			٦٠٠					الى حـ/ المبيعات	١/١
١٩٠		١٠		٢٠٠				الى حـ/ حسنى	١/١
	١٠٠						١٠٠	الى حـ/ الخزينة	١/٢
	٣٠٠				٣٠٠			الى حـ/ أوراق القبض (١)	١/٣
٢٥٠						٢٥٠		الى حـ/ الاثاث (٢)	١/٤
١٠٤٠	٤٠٠	١٠	٦٠٠	٢٠٠	٣٠٠	٢٥٠	١٠٠		

(١) نلاحظ فى هذه الحالة أننا نثبت قيمة الورقة بالكامل فى دفتر المقبوضات خانة البنك ، أما مصاريف القطع رقـدرها ١٠ جنيه فتقيد فى دفتر يومية المدفوعات خانة المصاريف المالية .

(٢) لا تقيد هذه العملية فى خانة المبيعات النقدية لأن العنصر المباع هو أثاث (أصول ثابتة) وليس بضاعة يتاجر فيها المحل .

دفتر الأستاذ العام :

يتم الترحيل إلى هذا الدفتر فى نهاية كل فترة تحددها المنشاة ولتكن أسبوع حيث تم ترحيل مجموع كل نهاية . أما خانة المتنوعات فيتم ترحيل كل عنصر بها أولا بأول إلى الحساب الخاص به .

منه — ح/ الخزينة (الصندوق) — له

١٠٤٠	الى مذكورين	٦٩/١/٧				

منه — ح/ البنك جارى — له

٤٠٠	الى مذكورين	٦٩/١/٧				

منة — ح/ الخصم المسموح به — لة

١٠	الى مذكورين	٦٩/١/٧				

منه   ح/ المبيعات   له

			٦٠٠	من مذكورين	١/٧

منه   ح/ اجمالى العملاء   له

			٢٠٠	من مذكورين	١/٧

منه   ح/ أوراق القبض   له

			٣٠٠	من مذكورين	١/٧

منه   ح/ الأثاث   له

			٢٥٠	من ح/ الخزينة (الصندوق)	١/٤

ب ـ دفتر يومية المدفوعات النقدية (دفتر النقدية جانب المدفوعات) .

من الملاحظ أن عمليات المدفوعات جميعا تشترك فى أساس واحد وهو أن الطرف المدين منها يبين الأوجه التى فيها الأتفاق . ومنها :

ـ المشتريات النقديه .

- المدفوعات للموردين (المدفوع المشتريات الآجلة) ،
- المدفوع لأوراق الدفع .
- المصاريف المالية .

ويخصص لكل وجـــه من هذه الأوجة خانة بدفتر يومية المدفوعات طالما تكررت بصورة تسمح بذلك . وبجانب ذلك يخصص خانه للاوجه الاخرى غير المتكررة ويطلق عليها « متنوعات » .

أما الطرف الدائن من عمليات المدفوعات فيكون واحد أو أكثر من العناصر الآتية :

- الخزينة (الصندوق)
- البنك
- الخصم المكتسب

ويخصص لكل عنصر من هذه العناصر خانة بدفتر يومية المدفوعات .

وبجانب هـــذه الخانات يوجد عدد أخر من الخانات مثل حركة النقدية لإثبات حركة النقدية من الخزينة إلى البنك والعكس وكذلك خانة للبيان وأخرى للتاريخ كما هو الحال بدفتر يومية المقبوضات .

مثـال :

المطلوب إثبات عمليات المدفوعات النقدية التى تمت فى إحدى المنشآت خلال الأسبوع المنتهى فى ١٩٦٩/٢/١٥ :

فى ٩٦٩/٢/٨ اشترت المنشأة نقداً بضاعة بمبلغ ٤٠٠ جنيه من محـــلات الدمياطى

فى ٩/٢/١٩٦٩ اشترت المنشأة أثاث بمبلغ ٥٠٠ جنيه ودفع الثمن نقداً .

فى ١٠/٢/١٩٦٩ دفعت المنشأة إلى كامل المستحق له وقدره ٣٠٠ جنيه بشيك قدره ٢٩٠ جنيه .

فى ١٢/٢/١٩٦٩ سحب صاحب المنشأة مبلغ ١٥٠ جنيه من خزينة المحل لمصروفاته الشخصية .

فى ١٥/٢/١٩٦٩ سدد المحل نقداً الكمبيالة المستحقة عليه وقدرها ٢٠٠جنيه إلى الدائن .

وفى نفس اليوم بلغت مصاريف القطع المستحقة على المنشأة نظير الأوراق التى خصمتها فى البنك مبلغ ٢٠ جنيه .

وفى نفس اليوم سحبت المنشأة مبلغ ٢٢٠ جنيه من البنك أودعتها خزينة المحل .

وفى هذه الحالة يظهر دفتر يومية المدفوعات على الوجه الآتى :

١	٢	٣	٤	٥	٦	٧	٨	٩	١٠	١١
الخزينة	البنك	الخصم المكتسب	المشتريات النقدية	المدفوع للموردين	المدفوع لأوراق الدفع	مصاريف مالية	متنوعات	حركة النقدية	البيان	التاريخ
٤٠٠			٤٠٠						من ح/ المشتريات	٢/٨
٥٠٠							٥٠٠		من ح/ الأثاث	٢/٩
	٢٩٠	١٠		٣٠٠					من ح/ كامل	٢/١٠
١٥٠							١٥٠		من ح/ المسحوبات	٢/١٢
٢٠٠					٢٠٠				من ح/ أوراق الدفع	٢/١٥
	٢٠					٢٠			من ح/ مصاريف قطع	٢/١٥
	٣٢٠							٣٢٠	من ح/ الخزينة	٢/١٥
١٢٥٠	٦٣٠	١٠	٤٠٠	٣٠٠	٢٠٠	٢٠	٦٥٠	٣٢٠		

وفى هذه الحالة نلاحظ أن الخانات من ١ إلى ٣ تمثل الطرف الدائن من عمليات المدفوعات النقدية ، أما الطرف المدين فتمثلة الخانات من ٤ الى ٨ .

وفى هذة الحالة نجد أن حسابات دفتر الأستاذ تظهر كالاتى :

منه ح/ الخزينة له

			١٢٥٠	من مذكورين	٦٩/٢/١٥

منه ح/ البنك له

			٦٣٠	من مذكورين	٦٩/٢/١٥

منه ح/ الخصم المكتسب له

			١٠	من ح/ كامل	٦٩/٢/١٥

مه ح/ المشتريات له

٤٠٠	الى مذكورين	٦٩/٢/١٥			

منه ح/ اجمالى الموردين لة

٣٠٠	الى مذكورين	٦٩/٢/١٥			

منه	ح/ أوراق الدفع					له
٢٠٠	الى مذكورين	٦٩/٢/١٥				

منه	ح/ مصاريف مالية					له
٢٠	الى ح/ البنك	٦٩/٢/١٥				

منه	ح/ الأثاث					له
٥٠٠	الى ح/ الخزينة	٦٩/٢/٩				

منه	ح/ المسحوبات					له
١٥٠	الى ح/ الخزينة	٦٩/٢/١٢				

٢ – دفتر يومية المصروفات النثرية :

نتيجة لكبر حجم المنشآت وتعدد عملياتها النقدية . أن أصبح من الضرورى فصل عملياتها النقدية العادية والتى تتعلق بالمقبوضات النقدية من العملاء وأوراق القبض وبيع البضاعة أو بعض أصولها الثابتة والمدفوعات النقدية لسداد الديون المستحقة للموردين وأوراق الدفع التى استحق ميعادسدادها وسداد ثمن المشتريات النقدية من البضاعة أو الأصول الثابتة . عن العمليات النقدية التى تتعلق بصرف بعض المبالغ الضئيلة القيمة كطوابع البريد والدمغة وأجور البرقيات والاكراميات .

ولسداد مثل هذه المصروفات تضطر هذه المنشآت إلى أن يخصص صندوق

معين يطلق عليه « صندوق المصروفات النثرية » ليتولى الصرف على هذا النوع من المصروفات وكان من نتيجة ذلك أنه أصبح من الأفضل اثبات هـذه المصروفات بعيدا عن عمليات النقدية العادية . ولذلك فقد جـــرت العادة على إثبات هذه المصروفات فى دفتر مستقل هو « دفتر يومية المصروفات النثرية » نتيجة لكثرة هـذه المصروفات وضآلة قيمتها ولكى تكون مستقلة عن دفتر يومية النقدية . ويقيد فى هذا الدفتر جميع المصروفات النثرية وذلك بمعرفة شخص مستقل هو أمين صندوق المصروفات النثرية » .

ويقسم هذا الدفتر إلى جانبين ، أحدهما مدين والآخر دائن. ويخصص الجانب المدين لإثبات المبالغ التى يتسلمها أمين الصندوق للصرف منها على المصروفات النثرية المختلفة ، أما الجانب الدائن فيخصص لإثبات أنواع المصروفات النثرية التى انفقت خلال الفترة . ويقسم هذا الجانب بدورة إلى عـدة خانات كل منها مصروف معين مع ملاحظة أن هذه الخانات يتوقف على نوع المصروفات النثرية المتكررة حيث أن تكرار المصروف بصورة معينة يجعل من الضرورى تخصيص خانة مستقلة له . وبالاضافة الى تلك الخانات فهناك خانة « مصروفات متنوعة » تقيد بها تلك الأنواع غير المتكررة من المصروفات النثرية . وتضاف الى هـذا الجانب أحيانا خانة أخرى يطلق عليها « حسابات دفتر الأستاذ » وهى لإثبات المبالغ التى قد يطلب من أمين صندوق المصروفات النثرية صرفها وليس من طبيعة المصروفات النثرية ولكنها ضئيلة القيمة مثل سداد مبلغ لأحد العملاء أو شراء أصل من الأصول .

وفى نهاية كل فترة متفق عليها ويرحل مجموع هذه المصروفات النثرية إلى الجانب المدين من ح/ المصروفات النثرية بدفتر الأستاذ العام . ويمكن أن يقسم هـــذا

الحساب فى دفتر الأستاذ الى خانات تحليلية يخصص كل منها لنوع متكرر من هذه المصروفات وفقاً لما هو موجود بدفتر اليومية . أما فيما يتعلق بالمبالغ المثبته فى خانة « حسابات دفتر الأستاذ » فترحل أولا بأول إلى الحسابات الخاصة بها فور اثبات كل عملية نظرا لاختلاف طبيعة كل منها .

السلفه المستديمة :

والطريقة المثلى المتبعة لمعالجـــة المصروفات النثرية استخدام طريقة السلفة المستديمة . وفى هذه الحالة يتولى أحد الموظفين الصرف على المصروفات النثرية عن طريق تخصيص مبلغ محدد يكون كافيا لمقابلة هذه المصروفات خلال فترة زمنية محددة ويتحدد هذا المبلغ استنادا الى التجارب الماضية المنشأة . وفى نهاية هذه الفترة المحـددة يقدم هـذا الموظف المستندات المختلفة الدالة على المصروفات التى أنفقها ، وبعد مراجعة هذه المستندات والتأكد من صحتها يعطى لهـذا الموظف مبلغاً جديداً مساوياً البلغ الذى أنفقة لـكى يصل المبلغ الذى فى عهدته الى ماكان عليه وهو مقدار السلفة المستديمة ويطلق على هـــذه العمليه « استعاضة السلفه المستديمة »

وبنا على ماسبق يظهر دفتر يومية صندوق المصروفات النثرية على الصورة الآتيـــة :

له   منه

التاريخ	البيان	حسابات دفتر الاستاذ	متنوعات	مصاريف انتقال	اكراميات	بريد ودمغة	الجملة	التاريخ	البيان	المبلغ
رحل المجموع الى ح/ الصندوق و ح/ المصروفات النثرية بالاستاذ العام							...			

ويظهر ح/ المصروفات النثرية بدفتر الاستاذ العام كالآتى :

منه   ح/ المصروفات النثرية   له

٠٠٠	الى ح/ صندوق المصروفات النثرية				

مثـــال :

تتبع احـدى المنشآت نظـام السلفة المستديمة فيما يتعلق بمصروفاتها النثرية ، وتخصص به خانة مستقلة لكل من المصروفات الآتيه :

طوابع بريد ودمغة ، مصاريف انتقال ، اكراميات ، مصاريف متنوعة .

فى أول يناير ١٩٦٩ استلم أمين صندوق المصروفات النثرية شيكا بمبلغ ٢٠ جنيها لحساب المصروفات النثرية وهو المبلغ المقدر للسلفة كل اسبوعين .

فى ٢ يناير ١٩٦٩ دفع ١٥٠ مليما مصاريف انتقال أحد عمال المنشأة .

فى ٣ يناير ١٩٦٩ اشترت المنشأة طوابع البريد والدمغة بمبلغ ٥٠٠ مليما .

فى ٥ يناير ١٩٦٩ دفع ٣٥٠ مليما اكراميات .

فى ١٠ يناير ١٩٦٩ دفع ٥ جنيهات ثمنا لشراء بعض الأدوات الكتابية اللازمة للمنشأة .

فى ١٤ يناير ١٩٦٩ دفع ٢ جنيه لأحد الموردين من حسابه ،

فى ١٥ يناير ١٩٦٩ دفع ٤٠٠ مليم مصاريف انتقال .

فى ١٥ يناير ١٩٦٩ دفع ١٠٠ مليم لشراء صحف ومجلات .

فى ١٦ يناير ١٩٦٩ استلم الصراف شيكا بالمبلغ الذى صرفة خلال الأسبوعين وذلك لإستعاضة السلفة المستديمة للمصرفات النثرية .

والمطلوب : أثبات العمليات السابقة وترحيلها الى الحسابات الخاصة بها بدفتر الأستاذ .

منه — له

مبلغ	البيان	التاريخ	الجملة	بريد ودمغة	مصاريف انتقال	اكراميات	مصاريف متنوعة	حسابات دفتر الاستاذ	رقم صفحة الاستاذ	البيان	التاريخ
٢٠	الى ح/ البنك	٦٩/١/١	٠و١٥٠		٠و١٥٠					مصاريف انتقال	٦٩/١/٢
			٠و٥٠٠	و٥٠٠						طوابع بريد	١/٢
			٠ر٣٥٠			٠و٣٥٠				اكراميات	١/٥
			٥و٠٠٠					٥و٠٠٠	٤	من ح/أدوات الكتابة	١/١٠
			٢و٠٠٠					٢و٠٠٠	١٢	من ح/ المورد	١/١٤
			٠و٤٠٠		٠و٤٠٠					مصاريف انتقال	١/١٥
			٠و١٠٠				٠و١٠٠			صحف ومجلات	١/١٥
			٨و٥٠٠	و٥٠٠	٠و٥٥٠	٠و٣٥٠	٠و١٠٠	٧و٠٠٠			
			١١و٥٠٠								
٢٠			٢٠							رصيد	
١١و٥٠٠	رصيد	١/١٦									
٨و٥٠٠	الى ح/ البنك	١/١٦									

ويظهر حـ/ المصروفات النثرية بدفتر الأستاذ العام كالآتى :

منه حـ/ المصروفات النثرية له

١٥٠٠	الى حـ/ صندوق المصروفات النثرية	٦٩/١/١٥			

وتظهر الحسابات الأخرى كالآتى :

منه حـ/ الأدوات له

٥	الى حـ/ صندوق المصروفات النثرية	٦٩/١/١٥			

منه حـ/ المورد له

٢	الى حـ/ صندوق المصروفات النثرية	٦٩/١/١٥			

وبذلك نكون قد انتهينا من استعراض القسم الأول من الدفاتر المساعدة وهى دفاتر القيد الأولى وهى اليوميات المساعدة بشقيها سواء الخاص بالعمليات الآجلة أو بالعمليات النقدية .

وننتقل بعد ذلك إلى القسم الثانى من الدفاتر المساعدة وهى دفاتر الترحيل أى دفاتر الأستاذ المساعدة ودفتر الأستاذ العام .

ثانيا : دفاتر الاستاذ المساعدة والحسابات الاجماليه :

تتعدد هذه الدفاتر من منشأة الى أخرى ، ولعل أكثر هذه الدفاتر استعمالا هى دفاتر الأستاذ المساعدة الآتية :

١ ــ دفتر أستاذ العملاء (أستاذ المبيعات) : وهو الدفاتر الذى يخصص لحسابات العملاء ، حيث يخصص حساب لكل عميل يشترى بضائع من المنشأة على الحساب .

٢ ــ دفتر استاذ الموردين (أستاذ الموردين) : وهو الدفتر الذى يخصص لحسابات الموردين ، حيث يخصص به حساب لكل مورد تشترى منه المنشأة بضائعها على الحساب .

٣ ــ دفتر الأستاذ الخاص : ويخصص هذا الدفتر للحسابات التى تتميز بطابع السرية مثل حسابات رأس المال والمسحوبات والقروض والحسابات الختامية .

وفى هذه الحالة نلاحظ أن هذه الدفاتر لاتؤدى الى الإستغناء عن دفتر الأستاذ العام الذى تفتح به الحسابات الأخرى التى ليس لها مكان فى دفاتر الأستاذ المساعدة السابقة . ومن أهم هذه الحسابات الإجمالية العملاء والموردين .

أ - حـ/ اجمالى العملاء : يفتح هذا الحساب بدفتر الأستاذ العام ، بحيث يمثل رصيد هذا الحساب مجموع أرصدة حسابات العملاء الموجودة بدفتر أستاذ العملاء المساعدة . ومن ثم فانه يمكن التأكد من صحة ترحيلات عمليات العملاء عن طريق مقارنة رصيد حساب اجمالى العملاء مع مجموع أرصدة حسابات العملاء بدفتر أستاذ العملاء المساعدة .

ويتم الترحيل الى حساب اجمالى العملاء فى نهاية كل فترة معينة تحددها المنشأة عن طريق ترحيل مجموع اليوميات المساعدة التى تؤثر على هذ الحساب :

ومن ثم يظهر حساب إجمالى العملاء كالآتى :

منه		ح/ إجمالى العملاء		له
..	رصيد أول المدة	..	من ح/ النقدية (دفتر المقبوضات)	
..	إلى ح/ المبيعات (مجموع دفتر يومية المبيعات	..	من ح/ خصم مسموح به (دفتر المقبوضات)	
..	إلى ح/ أوراق القبض (مرفوضة) (١)	..	من ح/ مردودات مبيعات (مجموع دفتر مردودات المبيعات)	
..	إلى ح/ البنك (٢)			
..	إلى ح/ أوراق قبض برسم التحصيل (٣)	..	من ح/ أوراق القبض (مجموع يومية أوراق القبض)	
..	الى ح/ المورد (المحول له) (٤)			
	إلى ح/ البنك (مصاريف بروتستو)	..	من ح/ ديون معدومة (يومية عامـــة)	
		..	رصيد آخر الفترة	
..		..		

وتمثل المفردات العناصر الآتية :

(١) تمثل أوراق القبض المرفوضة من الباقية بالحفظة .

(٢) تمثل أوراق القبض المرفوضة والتى سبق قطعها بالبنك .

(٣) تمثـــل أوراق القبض المرفوضة والتى كانت مرسلة للبنـك برسم التحصيل .

(٤) تمثل أوراق القبض المرفوضةوالتى سبق تحويلها إلى أحد الموردين،وتمثل هذه المفردة.قيمة الورقة مضافا اليها مصاريف البروتستو .

ويظهر ح/ اجمالى الموردين على الصورة التالية :

منه		ح/ اجمالى الموردين		له
..	الى ح/ مردودات المشتريات (مجموع دفتر يومية مردودات المشتريات)		..	رصيد أول الفترة
..	الى ح/ النقدية (دفتر المدفوعات)		..	من ح/ المشتريات (مجموع يومية المشتريات)
..	الى ح/ خصم مكتسب (دفتر المدفوعات		..	من ح/ أوراق الدفع (مرفوضة) (يومية عامة)
..	الى ح/ أوراق الدفع (مجموع يومية أوراق الدفع)		..	من ح/ مصاريف قضائية (بروتستو) (يومية عامة)
..	الى ح/ أوراق قبض (محولة) (دفتر اليومية العامة)			
..	الى ح/ التصفية (اشهار افلاس المنشأة)			
..	رصيد آخر الفترة			
..			..	

وفى هذه الحالة نجد أن رصيد ح/ اجمالى العملاء سوف يتساوى مع مجموع أرصدة حسابات العملاء الموجودة بدفتر استاء العملاء ، وكذلك نجد أن رصيد ح/ اجمالى الموردين بدفتر الأستاذ العام، مع مجموع أرصدة حسابات الموردين الموجودة بدفتر أستاء الموردين .

ومن هـذا يتضح أن تعدد العمليات المالية التى تقـوم بها المنشآت المختلفة قد أدى الى استخدام مجموعة دفترية تتكون من عدد دفاتر لليوميات المساعدة ودفتر لليومية العامة وعـدة دفاتر أستاذ مساعدة ودفتر للأستاذ العام . وأوضحنا أن عدد هذه الدفاتر يتوقف على طبيعة عمليات كل منشأة حيث يخصص دفتر للعمليات المتكررة . ومن المعلوم أن النسبة الكبيرة من عمليات هــذه المنشآت تنحصر فى عمليات شراء البضاعة أو المواد الأولية واعادة بيعها وخاصة بالأجـل ، مما جعل

هناك أهمية كبيرة ليوميتى المشتريات والمبيعات والتى تسجل بهما عليات الشراء والبيع الاجل . ومن ثم تزيد أهمية حسابات العملاء وحسبات الموردين بدفتر أستاذ العملاء ودفتر أستاذ الموردين . ولذلك ظهرت الحاجة الى الاهتمام بهما لكثرة العمليات المثبتة بهما وبالتالى تتعرض الى نسبة أكبر من الاخطاء . ومن ناحية أخرى فان هناك أهمية كبرى لكى تعرف المنشأة بجموع رصيد العملاء ومجموع رصيد الموردين حتى يمكن تحديد مركز المنشأة من الطرفين .

ومن هنا ظهرت الحاجة الى إيجاد حسابات جديدة تظهر لنا فى أى وقت مقدار المطلوب من العملاء والديون المستحقة الموردين وهذه هى التى أطلق عليها « الحسابات الاجمالية » .

المزايا من استخدام الحسابات الاجمالية :

تتحقق العديد من المزايا من استخدام الحسابات الاجمالية لعل أهمها :

١ ـ تقديم البيانات الضرورية الى الادارة وذلك فيما يتعلق بالعملاء والموردين ، حيث تبين لنا بسهولة وعند الطلب مركز العملاء والموردين بالنسبة المنشأة .

٢ ـ اكتشاف الاخطاء ان وجدت وذلك عن طريق مطابقة رصيد ح/ اجمالى العملاء مع مجموع أرصدة حسابات العملاء ، ورصيد ح/ اجمالى الموردين مع مجموع أرصدة حسابات الموردين .

٣ ـ المعاونة فى اعداد ميزان المراجعة عن طريق ظهور رصيد واحد لمجموع حسابات العملاء ورصيدا واحداً لمجموع أرصدة حسابات الموردين .

٤ ـ تسهيل اعداد الميزانية العمومية فى نهاية الفترة المالية عن طريق ظهور

رصيد حـ/ اجمالى العملاء ليحل محل أرصدة حسابات العمـلاء الشخصية وذلك فى جانب الأصول ،أما فى جانب الخصوم فيظهر رصيده حـ/ اجمالى الموردين ليحل محل مجموع أرصدة حسابات الموردين الشخصية .

الحسابات الإجمالية ونظام القيد المزدوج :

قد يظهر لنا استخدام نظام الحسابات الاجمالية خروجا على نظـرية القيد المزدوج ، إذ بمقتضاها يتم التقييد والترحيل كالآتى :

١ ـ يتم إثبات المبيعات الآجلة فى دفـــتر يومية المبيعات ومنها سوف يتم الترحيل كالاتى :

أ ـ الى الجانب المدين من الحساب الشخصى لكل عميل يتم اليه البيع بمجـرد تمام كل عملية بيع ، وذلك بدفتر أستاذ العملاء .

ب ـ الى الجانب المدين من حساب اجمـالى العملاء فى نهاية كل فترة معينة وذلك بدفتر الأستاذ العام (مجموع دفتر يومية المبيعات هو الذى يتم ترحيله فى هذة الحالة فى نهاية كل فترة معينة) .

حـ ـ الى الجانب الدائن من حساب المبيعات على أساس أنه فى نهاية الفـترة المحددة يتم ترحيل مجموع دفتر يومية المبيعات إلى حساب المبيعات بالأستاذ العـام .

وبذلك نجد أن المبيعات الاجلة تم ترحيلها الى ثلاثة حسابات وليس حسابين فقط وهذا خروجا على نظرية القيد المزدوج .

٢ ـ يتم اثبات المشتريات الاجلة فى دفتر يومية المشتريات ، وفى هـذه الحالة يتم الترحيل الى حسابات دفتر الأستاذ كالاتى :

ا — إلى الجانب الدائن من الحساب الشخصى لكل مورد وبعد تمام كل عملية شراء على حدة بدفتر أستاذ الموردين .

ب — إلى الجانب الدائن من حساب اجمالى الموردين على أساس ترحيل مجموع يومية المشتريات فى نهاية كل فترة معينة إلى الجانب الدائن من حساب إجمالى الموردين بالأستاذ العام .

٣ — إلى الجانب المدين من حساب المشتريات على أساس أنه فى نهاية الفترة المحددة يتم ترحيل مجموع يومية المشتريات إلى الجانب المدين من حساب المشتريات بدفتر الأستاذ العام .

ومن ثم يتم للترحيل إلى ثلاثة حسابات بدلا من اثنين ، وهذا يخالف قواعد نظرية القيد المزدوج .

وكذلك الحال بالنسبة للعناصر الأخرى التى تؤثر على حسابى اجمالى العملاء وإجمالى الموردين وذلك قياسا على المبيعات الآجلة والمشتريات الآجلة .

ولقد ظهرت عدة اتجاهات للرد على هذه الإعتراضات وهى :

١ — الطريقة الفرنسية :

وتقوم هذه الطريقه على فكرة أساسية هى أن المجموعة الدفترية المنشأة تتكون من دفتر اليومية العامة ودفتر الأستاذ العام والخاص، أما دفاتر اليوميات المساعدة ودفاتر الأستاذ المساعدة فهى دفاتر بيانية أو إحصائية للقيود الواردة باليومية العامة . وطبقا لهذا الرأى نلاحظ أنه لايجوز الترحيل إلى أى حساب بدفتر الأستاذ العام إلا عن طريق القيد بدفتر اليومية العامة الذى أصبح بذلك دفتراً مركزيا .

وطالما أن حساب اجمالى العملاء وحساب اجمالى الموردين يظهـــران بدفتر الأستاذ العام فهما من الحسابات الأصلية والتى تعتبر أحد طرفى القيد المزدوج .

أما الحسابات الشخصية للعملاء والظاهرة بدفتر أستاذ العمـــلاء ، والحسابات الشخصية للموردين والظاهرة بدفتر أستاذ الموردين فهى حسابات بيانية لحساب اجمالى العملاء وحساب اجمالى الموردين حيث أن دفتر أستاذ العمـــلاء ودفتر أستاذ الموردين لايعتبران من ضمن المجموعة الدفترية طبقا لهذا الرأى .

وترتيبا على ذلك فان هذه الطريقة تتبع الآتى :

ا ـــ إثبات المبيعات الآجلة والمشتريات الآجلة بدفتر يومية المبيعات ودفتر يومية المشتريات وهى دفاتر بيانية لاتدخل ضمن المجموعة الدفترية المنشأة .

ب ـ فى نهاية كل فترة معينة يتم إثبات مجموع المبيعات الآجلة ومجمـــوع المشتريات الآجلة خلال هذه الفترة بدفتر اليومية العامة بقيد إجمالى (مركزى) .

حـ ـ يتم ترحيل المبيعات الآجلة والمشتريات الآجلة الى الحسـابات الشخصية للعملاء والموردين فور اتمام كل عملية بيع أو شراء على حدة . وذلك أساس أن هذه الحسابات الشخصية بدفتر أستاذ العملاء ودفتر أستـاد الموردين لاتدخـــل ضمن المجموعة الدفترية .

د ـ فى نهاية كل فترة محددة يتم الترحيل من واقع القيد الموجود بدفتر اليومية العامة الى الحسابات الاجمالية للعملاء والموردين بدفتر الأستاذ العـام وهو الذى يعتبر من ضمن المجموعة الدفترية . وذلك على أساس أن يتم ترحيل المبيعات الى

الجانب المدين من حساب اجمالى العملاء والى جانب الدائن من حساب المبيعات وهذا لايمثل أى خروج عن نظرية القيد المزدوج لأن المجموعة الدفترية ليس بها سوى حساب لاجمالى العملاء أما الحسابات الشخصية للعملاء فهى حسابات بيانية لحساب اجمالى العملاء ولا تدخل ضمن المجموعة الدفترية وكذلك الحال بالنسبة للمشتريات الآجلة .

ومن هذا يتضح أن هذه الطريقة لاتمثل خروجا على نظرية القيد المزدوج حيث ان المجموعة الدفترية تبعا لهذه المدرسة تتكون من اليومية العـــامة ودفتر الاستاذ العام . وأن الترحيل يتم من القيود الموجودة باليومية العامة وأن طرفى القيد فى هذه الحالة هما حساب اجمالى العملاء وحساب المبيعات أو حساب اجمالى الموردين وحساب المشتريات ، أما الترحيل إلى الحسابات الشخصية فهو بيانى .

وايضاحا لذلك فاننا نجد أن دفتر اليومية العامة يظهر به :

٠٠		من حـ/ اجمالى العملاء	
	٠٠	الى حـ/ المبيعات	
		اثبات مجموع دفتر يومية المبيعات خلال الفترة المتفق عليها .	

تابع اليومية العامة :

١٠٠		من حـ/ اجمالى العملاء	
		فاروق عبد العال	
	١٠٠	الى حـ/ أوراق القبض	
		اثبات رفض فاروق لسداد الكمبيالة المسحوبة عليه	

وفى هذه الحالة اتضح أنه عند رفض الورقة التجارية لم يجعل حساب العميل الشخصى حسابا أساسيا فى القيد بل هو بيان لحساب اجمالى العملاء .

وبهذا نجد أن هذه الطريقة ليست خروجا على نظرية القيد المزدوج باعتبار أن طرفى القيد هما حساب اجمالى العملاء أواجمالى الموردين ، والحساب الآخر هو المتمم للعملية فقط . أما القيد فى الحسابات الشخصية فهو بيانى .

٢ — الطريقة الانجليزية :

وهذا الاتجاه يقوم على أساس أن جميع دفاتر اليوميات المساعدة وكذلك دفاتر الاستاذ المساعدة تكون المجموعة الدفترية المنشأة ، وأن جميع العمليات التى تقيد بدفاتر اليوميات المختلفة لاداعى لتكرار اثباتها فى دفتر اليومية العامة قبل ترحيلها إلى دفتر الاستاذ . وأن اعتبار اليومية العامة يومية مركزية يجب اثبات جميع القيود الواردة باليوميات المساعدة ولو فى صورة مجاميع تكرار لامبرر له .

أما الحسابات الاجمالية فى هذه الحالة تعتبر كشوفاخارجة لدى مدير الحسابات يستخدمها لتحقيق الأغراض والمزايا السابق ذكرها ومن ثم فان استخدامها لايعتبر خروجا عن طريق نظرية القيد المزدوج .

٣ — طريقة القيد الرباعى :

وهذه الطريقة تعتبر توفيقا بين المدرستين الفرنسية والانجليزية . فهى تقوم على أساس اعتبار أن جميع دفاتر اليومية المختلفة ودفاتر الاستاذ المساعدة هى المجموعة الدفترية المنشأة (الطريقة الانجليزية) ، وفى نفس الوقت فهى تعتبر الحسابات الاجمالية من الحسابات الاساسية وليست بمجرد كشوف خارجية بيانية (الطريقة الفرنسية) .

ولكى لا تخرج عن نظرية القيد المزدوج فى الحالة ، نوجد حسابا رابعاً لكى يتم القيد المزدوج . وهذا الحساب الرابع يتخذ شكل عكسيا لحساب اجمالى العملاء فأى عنصر يرحل إلى الجانب المدين من حساب اجمالى العملاء يرحل إلى الجانب الدائن من هذا الحساب الجديد والعكس صحيح . وبالتالى فانه عند ترصيد هذا الحساب الجديد نجد أن رصيده سوف يتساوى مع رصيده ح/ اجمالى العملاء .

ويطلق على هذا الحساب الجديد حساب « مراقبة اجمالى العملاء » :

وفى هذه الحالة نلاحظ أن هذا الحساب له عدة خصائص هى :

أ — هو عكس لحساب اجمالى العملاء .

ب — رصيده يساوى رصيد ح/ اجمالى العملاء .

حـ — رصيده دائن فى حين أن رصيد حساب اجمالى العملاء مدين .

د — يوجد هذا الحساب بدفتر أستاذ العملاء فى حين يوجد حساب اجمالى العملاء بدفتر الاستاذ العام .

وفى هذه الحالة للتأكد من صحة هذه الطريقة ، يوضح الآتى كيفية اثبات المبيعات الآجلة فى هذه الحالة :

			من مذكورين	
..		استاذ عام	ح/ اجمالى العملاء	
..		استاذ عملاء	ح/ الحسابات الشخصية للعملاء	
			إلى مذكورين	
	..	استاذ عملاء	ح/ مراقبة اجمالى العملاء	
	..	استاذ عام	ح/ المبيعات	

وكذلك الحال بالنسبة لاجمالى الموردين ومراقبة اجمالى الموردين .

وأخيراً فإنه يجب ملاحظة أى طريقة من الطرق السابقة لم تقلل من أهمية استخدام الحسابات الاجمالية ، بل افترضت أهميتها واتجهت إلى جعل استخدامها عدم خروج عن نظرية القيد المزدوج .

ونلاحظ أن الطريقة الثالثة (القيد الرباعى) قد أدت إلى جعل دفاتر الاستاذ متوازنة أى يمكن استخدام ميزان مراجعة مستقل لها عن طريق تصوير حساب مراقبة اجمالى العملاء وحساب مراقبة اجمالى الموردين .

وحيث أن حساب المراقبة هو عكس حساب الاجمالى ، فنجد أن رصيد حساب اجمالى العملاء يساوى رصيد حساب مراقبة اجمالى العملاء مع اختلاف طبيعة كل منهم فالأول رصيده مدين فى حين أن الثانى رصيده دائن ، وحيث أن حساب المراقبة يوجد بدفتر أستاذ العملاء فإن رصيده أيضا سيكون عكسيا لمجموع أرصدة الحسابات الظاهرة فى هذا الدفتر .

وكذلك الحال بالنسبة لدفتر أستاذ الموردين وحساب مراقبة اجمالى الموردين .

وعلى ذلك فان ميزان المراجعة المستقل لدفتر أستاذ العملاء يظهر كالآتى :

أرصدة مدينة	أرصدة دائنة	اسم الحساب
٦٠٠		ح/ محلات سمير الصبان
٤٠٠		ح/ محلات على ابو الحسن
٥٠٠		ح/ محلات فاروق عبد العاو
٣٠٠		ح/ محلات احمد بسيونى
	١٨٠٠	ح/ مراقبة أجمالى العملاء
١٨٠٠	١٨٠٠	

وإذا لم يتوازن هذا الميزان ، فذلك يعنى وجود أخطاء فى الحسابات الشخصية للعملاء أو فى ح/ مراقبة اجمالى العملاء أو فى كلاهما ويجب العمل على اكتشافها عن طريق المراجعة ثم تصحيحها لكى يتوازن هذا الميزان .

وكذلك الحال بالنسبة لميزان المراجعة المستقل لدفتر أستاذ الموردين ، فيظهر على الصورة الآتية :

أرصدة مدينة	أرصدة دائنة	اسم الحساب
	٧٠٠	ح/ محلات القيومى
	٣٠٠	ح/ محلات عبد النعيم
	٤٠٠	ح/ محلات السيد عبد المقصود
	٦٠٠	ح/ محلات كامل بكرى
٢٠٠٠		ح/ مراقبة اجمالى الموردين
٢٠٠٠	٢٠٠٠	

وفى حاله عدم توازن هذا الميزان ، فمعنى ذلك وجود خطأ فى الترحيل الى الحسابات الشخصيه للموردين أو فى حساب المراقبة وبالتالى حساب الاجمالى أو فى كلاهما . ومن ثم يجب اكتشافه وإجراء القيود اللازمة للتصحيح .

ولكى تحقق هذه الطريقة الفوائد الموجودة ، يستحسن أن يعد هذا الميزان على فترات متقاربة حتى يمكن اكتشاف الأخطاء فى أقرب وقت . فاذالم يتساوى جانبي الميزان فذلك يعنى وجود أخطاء فى الفترة بين عمل ميزان المراجعة المستقل عن الفترة السابقة وبين عمله فى الفترة الحالية وبذلك يسهل البحث عن هذا الخطأ وتصحيحه .

ونتيجة لهذا الوضع سنجد أن هناك لدى المنشأة ثلاثة أرصدة لمجموع العملاء بدفاتر المنشأة هى :

— رصيد ح/ اجمالى العملاء فى دفتر الأستاذ العام .

— مجموع أرصدة حسابات العملاء الشخصية بدفتر أستاذ العملاء .

— رصيد حساب مراقبة اجمالى العملاء فى دفتر استاذ العملاء .

وبالتالى سوف تظهر هذه الأرصدة الثلاثة فى ميزان المراجعه العام فى نهاية الفترة . ولما كان الغرض من تعدد هذه الحسابات هو الحصول على البيانات اللازمة عن العملاء والتأكد من عدم وجود الأخطاء فى دفاتر استاذ العملاء والموردين واكتشافها إن وجدت . لذلك فليس هناك أى مبرر لكتابة الأنواع الثلاثة السابقة بميزان المراجعة ولكن نكتفى فقط باظهار حساب واحد يمثل مجموعة العملاء وهو رصيد حساب اجمالى العملاء ، وذلك طالما تأكدنا من تساوى رصيد ح/ مراقبة اجمالي العملاء مع مجموع أرصدة حسابات العملاء الشخصية .

فنى الحالة الأولى سوف يظهر ميزان المراجعة كالآتى فيما يتعلق بأرصدة العملاء :

ميزان المراجعة العام فى ٣١/١٢/٦٩

أرصدة مدينة	أرصدة دائنة	اسم الحساب
٥٠٠٠		حساب اجمالى العملاء
	٥٠٠٠	حساب مراقبة اجمالى العملاء
٥٠٠٠		حساب العملاء (قائمة بالأرصدة)

ولكن الأوفق أن يظهر ميزان المراجعة العام كالآتى :

أرصدة مدينة	أرصدة دائنة	اسم الحساب
٥٠٠٠		حساب اجمالى العملاء

وهذه هى الصورة التى أتفق عليها عند تصوير ميزان المراجعة فى حالة وجود دفاتر أستاذ متوازنة للعملاء والموردين .

أسئلة وتمارين

١ — ماهى الأسباب التى أدت الى أستعمال المنشآت للدفاتر المساعدة ؟

٢ — ما هى المزايا التى تعود على المنشآت باستعمال الدفاتر المساعدة ؟

٣ — هل يمكن الاستغناء عن تصوير الحسابات الشخصية للعملاء عند حساب اجمالى العملاء بالأستاذ العام ؟ وكذلك الحال بالنسبة للموردين ؟

٤ — أرسم نموذجا ليومية المشتريات ، وتكلم عن طريقة أستعمالها ، وأشرح كيف أن استخدام هذه اليومية يعمل على توفير الوقت والجهد ؟

٥ — يذكر البعض : « يعد أستخدام الحسابات الاجمالية خروجا عن نظرية القيد المزدوج » أشرح هذه العبارة .

٦ — ماهو المقصود بدفاتر الأستاذ المتوازنة ؟

٧ — المطلوب اثبات العمليات الآتية لمنشأة سمير الصبان خلال شهر يناير وترحيلها إلى الحسابات الخاصة بها ، مع ملاحظة أن المنشأة تتبع نظام اليوميات المساعدة ودفاتر الأستاذ المساعدة بجانب اليومية العامة ودفتر الاستاذ العام .

٦٩/١/٢ أشترت المنشأة بضاعة على الحساب من شركة النصر بمبلغ ٤٠٠٠ جنيه وباعت على الحساب بضاعة لمحلات الفيومى بمبلغ ٣٠٠٠ جنيه .

٦٩/١/٢ أشترت المنشأة على الحساب أثاث من شركة أيديال بمبلغ ٦٠٠ جنيه وكان عبارة عن ٢٠ مكتب لموظفى المنشأة .

٦٩/١/٥ أشترت المنشأة نقدا بضاعة من الشركة المتحدة مبلغ ٥٠٠٠ جنيه ، وباعت نقدا البضاعة الى محلات فاروق بمبلغ ٦٠٠٠ جنيه .

٦/٩١/٦ سحبت المنشأة مبلغ ١٠٠ جنيه من خزائن المنشأة وأودعتها الحساب الجارى بالبنك .

٦٩/١/٧ دفعت المنشأة الايجار وقدره ٨٠ جنية بشيك على الحساب الجارى بالبنك

٦٩/١/١٣ سددت المنشأه إلى شركة النصر المستحق لها نقدا بعد الحصول على خصم نقدى قدره ١٠ ٪ .

٦٩/١/١٤ اشترت المنشأة بشيك بضاعة بمبلغ ٧٠٠ جنيه وباعت بضاعة إلى على أبو الحسن بمبلغ ٥٠ جنيه قبضت قيمتها بشيك . وفى نفس اليوم استلمت المنشأة من محلات الفيومى المستحق عليها بشيك بعد منحها خصما نقديا قدره ٥ ٪ .

٦٩/١/١٥ سددت المنشأة المستحق عليها لشركة ايديال ، واستلمت شيكا قدره ٢٠٠ جنيه ايراد عقار مؤجر للغير .

٦٩/١/١٦ باعت المنشأة بضاعة على الحساب إلى العميل احمد بسيونى بمبلغ ١٠٠٠ جنيه .

٦٩/١/١٩ استلمت المنشأة شيكا من احمد بسيونى بمبلغ ٩٨٠ جنيه سداد لحسابه

٦٩/١/٢٤ باعت المنشأة نقدا جزءا من الأثاث القديم بمبلغ ١٠٠ جنيه .

٦٠/١/٣٠ سددت المنشأة المصروفات الآتية :

١٥٠٠ جنيه مهايا

٢٠٠ جنيه نور ومياه

٣٠٠ جنيه اعلانات

٨ ـ الآتى العمليات التى تمت خلال شهر مارس لمنشأة الوردة الحمراء لصاحبها محمود يونس والتى تستخدم الدفاتر المساعدة على أوسع نطاق :

٦٩/٣/١ اشترت المنشأة بضاعة على الحساب من شركة مصر للتجارة والتوزيع بالقاهرة بمبلغ ١٣٥٠٠ جنيه . وكانت شروط التسليم محل البائع .

وفى نفس اليوم قبلت المنشأة الكمبيالة المسحوبة عليها من شركة مصر سداداً لثمن البضاعة . تستحق السداد بعد شهر من تاريخه .

٦٩/٣/٤ باعت المنشأة بضاعة على الحساب إلى محلات اسماعيل جمعه بدمنهور بمبلغ ١٠٠٠ جنيه ، تسليم محـــل المشترى ، وقد سحبت المنشأة فى نفس اليوم كمبيالة على اسماعيل بقيمه البضاعة تستحق السداد بعد شهرين وقد قبلها العميل فوراً .

٦٩/٣/٧ اشترت المنشأة بضاعة من شركة النصر بطنطا بمبلغ ٤٥٠٠ جنيه على أن تحصل على خصم تجارى ١٠ ٪ ، وخصم نقدى ٥ ٪ إذا تم السداد خلال أسبوعين من تاريخه على أن تكون شروط التسليم محل البـــائع .

٦٩/٣/١٢ باعت المنشأة البضائع الآتية (تسليم محل البائع) .

١٠٠٠ جنيه إلى محلات وصفى بدمنهور

٢٠٠٠ جنيه إلى محلات الدهراوى بالمنصورة

٣٠٠٠ جنيه إلى محلات أبو النجا بأسوان

٦٩/٣/١ بلغت مردودات المبيعات من العملاء كالآتى :

من العملاء الدهراوى ٢٠٠ جنيه

من العميل أبو النجا ٣٠٠ جنيه

من العميل وصـــفى ٤٠٠ جنيه

٦٩/٣/٢٠ اشهر افلاس العميل وصفى ، وقد أرسل السنديك إلى المنشأة نصيبها من روكية التفليسة وقدره ٦٠٠ مليم عن كل جنيه .

٦٩/٣/٢٥ بلغت المبيعات الآجلة كالآتى :

٦٠٠ جنيه للعميل حلمى بالاسكندرية

٧٠٠ جنيه للعميل فوزى بالاسكندرية

٨٠٠ جنيه للعميل يسرى بالزقازيق

وقد قام كل عميل بتحرير سند أذنى بالمبلغ المستحق ، وتستحق هذه السندات فى التواريخ الآتية على التوالى ١/٤ ، ١/٥ ، ١/٦ .

٦٩/٣/٣٠ اشترت المنشأة على الحساب بضاعة من شركة النصر بالأسكندرية مبلغ ٥٠٠٠ جنيـه ، واشترت أثاث على الحساب من شركة ايديال بمبلغ ١٠٠٠ جنيه .

٦٩/٣/٣١ سحب صاحب المنشأة بضاعة من المنشأة لاستمالة الخاص قيمتها ٦٠٠ جنيه .

والمطلوب :

١ ـ اثبات العمليات السابقة مع استخدام اليوميات المساعدة على أوسع نطـاق .

٢ ـ تصوير الحسابات الآتية :

المشتريات ، المبيعات ، مردودات المبيعات ، أوراق القبض ،أوراق الدفع، اجمالى العملاء ، اجمالى الموردين .

٩ ـ فى أول مايو ١٩٦٩ ، ظرت الأرصدة الآتية فى دفاتر منشأة الإيمان ، لصاحبها فاروق عبد العال :

دفتر أستاذ العملاء	دفتر أستاذ الموردين
جنيه	جنيه
٢٠٠ غالى	٣٠٠ عبد الحفيظ
٤٠٠ راضى	٦٠٠ عبد الخالق
٦٠٠ والى	٩٠٠ عبد الصبور

وقد تمت العمليات الآتية خلال شهر مايو ١٩٦٩ .

فى أول مايو ١٩٦٩ بلغت تسديدات العملاء كالآتى نقداً :

جنيه	جنيه	جنيه
١٠٠ غالى ،	٣٠٠ راضى ،	٤٠٠ والى

وفى نفس اليوم سددت المنشأة المبالغ الآتية للموردين بشيكات :

جنيه	جنيه	جنيه
١٠٠ لعبد الحفيظ ،	٣٠٠ لعبد الخالق ،	٤٠٠ لعبد الصبور

فى ١٥ مايو بلغت المبيعات الآجلة ١٦٠٠ جنيه توزيعها كالآتى :

٤٠٠ للعميل غالى

٧٠٠ للعميل راضى

٥٠٠ للعميل والى

وقد سحبت المنشأة كمبيالة على كل عميل بقيمة البضاعة التى اشتراها تستحق السداد بعد شهر وقد قبلها العملاء فوراً .

فى ١٢ مايو بلغت المشتريات الآجلة من الموردين كالآتى :

٨٠٠ من المورد عبد الحفيظ

٩٠٠ من المورد عبد الخالق

١٠٠٠ من المورد عبد الصبور

وقد حررت المنشأة سنداً اذنيا بقيمة البضاعة المشتراة لصالح كل مورد على حدة بقيمة مشترياتها من هذا المورد على أن يستحق السداد بعد شهرين من تاريخه.

وكان مصير الأوراق السابقة كالآتى :

١ ـ كمبيالة غالى قطعت فى بنك اسكندرية وبلغت مصاريف القطع ٢ جنيه .

٢ ـ كمبيالة راضى حولها الساحب الى أحد الدائنين (فوزى) .

٣ - كمبيالة و الى أرسلت إلى البنك للتحصيل فى ميعاد الاستحقاق . وبلغت مصاريف التحصيل ٢٠٠ مليم .

٤ - السند الاذنى المستحق لعبد الحفيظ أرسله المستفيد إلى البنك لتحصيله فى ميعاد الاستحقاق وبلغت مصاريف التحصيل ٥٠٠ مليم .

٥ - السند الاذنى المستحق لعبد الخالق ، احتفظ به المستفيد حتى ميعاد الاستحقاق

٦ - السند الاذنى المستحق لعبد الصبور ، خصمه المستفيد فى البنك وبلغت مصاريف القطع ٦ جنيهات .

والمطلوب :

١ - اثبات العمليات السابقة فى دفاتر اليوميات المناسبة .

٢ - ترحيل العمليات السابقة إلى حسابات دفاتر الأستاذ اللازمة .

٣ - تصوير ح/ اجمالى العملاء ، ح/ اجمالى الموردين .

١٠ - فى أول يوليو ١٩٦٩ كان رصيد ح/ اجمالى العملاء فى محلات المصرى ٤٠٠ جنيه وح/ اجمالى الموردين ٥٠٠ جنيه .

والآتى البيانات المستخرجة من دفاتر المحل خلال شهر يوليو ١٩٦٩ :

	جنيه		جنيه
ا - مجموع يومية المشتريات	٣٠٠٠	ويومية مردودات المشتريات	٥٠٠
ب - مجموع يومية المبيعات	٤٠٠٠	ويومية مردودات المبيعات	٦٠
ج - مجموع يومية أوراق القبض	٢٠٠٠	ويومية أوراق الدفع	٨٠٠

د - دفتر المقبوضات النقدية :

	جنيه
— مجموع خانة المتحصل من العملاء	١٠٠٠
— مجموع خانة المبيعات النقدية	٢٠٠٠
— مجموع خانة الخصم المسموح به	١٠٠

هـ - دفتر يومية المدفوعات النقدية :

— مجموع خانة المدفوع للموردين	٦٠٠
— مجموع خانة الخصم المكتسب	٥٠
— مجموع خانة المشتريات النقدية	٢٠٠٠
— مجموع المصروفات القضائية (البروتستو)	٥

و - اليومية العامة ظهر بها :

— الديون المعدومة	٤٠٠
— أوراق القبض التى رفضت فى ميعاد الإستحقاق	٣٠٠

والمطلوب :

تصوير حسابى اجمالى العملاء واجمالى الموردين عن الشهر المنتهى فى ٣١ يوليو ١٩٦٩ .

١١ - الآتى الأرصدة المستخرجة من دفاتر إحدى المنشآت فى ١٩٦٩/١/١:

ح/ اجمالى العملاء ١٠٠٠ جنيه .

ح/ أوراق القبض ٦٠٠ جنيه .

والاتى ملخص العمليات التى تمت خلال شهر يناير ١٩٦٩ :

١ - المبيعات النقدية	٣٠٠٠ جنيه
٢ - المبيعات الاجلة	٥٠٠٠ جنيه

٣ ـ الكمبيالات التى قبلها العملاء ٢٠٠٠ جنيه

٤ الكمبيالات التى حولها العملاء للمنشأة ٥٠٠ جنيه

٥ ـ التسديدات النقدية من العمـــلاء بلغت ٢٠٠٠ جنيه والخصم النقـــدى ١٠٠ جنيه

٦ ـ أوراق القبض المرسلة للتحصيل ٦٠٠ جنيه

٧ ـ الكمبيالات المقطوعة فى البنك ٤٠٠ جنيه

ومصاريف القطع ٢٠ جنيه

٨ ـ الكمبيالات المحولة للموردين ٢٠٠ جنيه

٩ ـ الكمبيالات المرفوضة بلغت ٥٠٠ جنيه تفاصيلها كالاتى :

من المرسلة للتحصيل ٢٠٠ جنيه

من الباقية بالمحفظة ١٢٠ جنيه

من المقطوعة فى البنك ١٠٠ جنيه

من المحولة للموردين ٨٠ جنيه

١٠ ـ بلغت مصاريف البروتستو عن الأوراق المرفوضة ٢٠ جنيه .

١١ ـ الديون المعدومة ٣٠٠ جنيه

المطلوب :

تصوير حـ/ إجمالى العملاء و حـ/ أوراق القبض بالأستاذ العام .

١٢ ـ المطلوب إثبات العمليات الاتية بدفتر يوميـــة المصروفات النقدية على أساس استخدام نظام السلفة المستديمة وتخصيص خانة لكل من المصروفات الاتية :

طوابع بريد ودمغة ، اكراميات ، مصاريف انتقال ، متنوعات ، وخانة لحسابات دفتر الأستاذ :

وترحيل العمليات السابقة بعد ذلك إلى الحسابات بدفتر الأستاذ :

فى أول مايو سنة ١٩٦٩ إستلم أمين صندوق المصروفات النثرية مبلغ ٥٠ جنيه وهو مقدار السلفة المستديمة خلال الشهر .

مليم جنيه

فى ١٠ مايو دفع ٢٠٠ ١ ثمن طوابع بريد ودمغة .

فى ١٢ مايو دفع ١ جنيه مصاريف انتقال لأحد العاملين .

فى ١٥ مايو دفع ٨٠٠ر- مليم ثمن طوابع بريد .

وفى نفس اليوم دفع ٢٠٠ر- مليم ثمن لبعض الصحف والمجلات الأسبوعية .

فى ٢٠ مايو دفع ٨ جنيه لأحد الموردين بناء على تعليمات الادارة .

فى ٢١ مايو دفع ١٠٠ر- مليم اكزاميات

٢٥ مايو دفع ٣٠٠ر- مليم مصاريف انتقال .

٢٨ مايو دفع -ر٧ جنيه أجر أحد العمال المستجدين .

٢٩ مايو دفع ٤٠٠ر مليم اكراميات

٣٠ مايو دفع ٥٠٠ر- مليم مصاريف انتقال .

أول يونيو استلم صراف صندوق المصروفات النثرية المبالغ اللازم لاستعاضة السلفة المستديمة .

١٣ - فى أول يناير ١٩٦٩ كان رصيد حـ/ اجمالى العملاء بدفاتر محـلات عبد الغنى حسين ١٠٠٠ جنيه ورصيد حـ/ اجمالى الموردين ٨٠٠ جنيه .

وقد تمت العمليات الاتية خلال الشهر المنتهى فى ٣١/١/٦٩ :

١ - مجموع المبيعات النقدية	١٥٠٠ جنيه
٢ - مجموع المبيعات الاجلة	٢٥٠٠ جنيه
٣ - مجموع يومية المشتريات	٣٠٠٠ جنيه

٤ ـ مجموع المشتريات النقدية ٣٥٠٠جنيه

٥ ـ مجموع مردودات المشتريات الاجلة ١٠٠ جنيه

٦ ـ مجموع مردودات المشتريات للنقدية ٥٠٠ جنيه

٧ ـ مجموع مردودات المبيعات الاجلة ١٥٠ جنيه

٨ ـ مجموع الكمبيالات التى قبلها العملاء لأمر المحل ١٠٠٠جنيه

٩ ـ مجموع الكمبيالات المحولة من العملاء المحل ٥٠٠ جنيه

١٠ ـ مجموع الكمبيالات التى قبلها المحل لأمر الموردين ٨٠٠ جنيه

١١ ـ مجموع الكمنيالات التى حولها المحل البوردين ١٠٠ جنيه

١٢ ـ الديون المعدومة ٢٠٠ جنيه

١٣ ـ الكمبيالات التى أرسلت للتحصيل ٣٠٠ جنيه

١٤ ـ الكمبيالات المقطوعة فى البنك ٢٠٠ جنيه

١٥ ـ ومصاريف القطع بلغت ٥٠ جنيه ومصاريف التحصيل ١٠ جنيه

١٦ ـ الكمبيالات التى حصلت فى مواعيد الإستحقاق من البـــاقية بالمحفظة ٤٠٠ جنيه .

١٧ ـ الكمبيالات المرفوضة عند تقديمها إلى العملاء المسحوبة عليهم .

من الباقية بالمحفظة ٣٠٠ جنيه ومن المرسل للتحصيل ١٠٠ جنيه

ومن المقطوعة فى البنك ٢٠٠ جنيه

ومن المحولة لموردين ١٠٠ جنيه

١٨ ـ مجموع مصاريف البروتستو :

عن الباقية بالمحفظة ٢ جنيه

عن المرسلة للتحصيل ١ جنيه

عن المقطوعة فى البنك ١ جنيه

عن المحوله لموردين ١٫٥٠٠ حنيه

١٩ ـ بلغت المتحصلات النقدية للعملاء ١٠٠٠ جنيه والتسديدات النقــدية للموردين ١٥٠٠ جنيه

والمطلوب :

تصوير حـ/ اجمالى العملاء وحـ/ اجمالى الموردين عن الفترة من أول يناير حتى ١٩٦٩/١/٣١

١٤ ـ الاتى الأرصدة التى ظهرت فى محلات نبيل سامى لبيع الأقمشة :

	١٩٦٩/١/١	١٩٦٩/١/٣١
حـ/إجمالى العملاء	١٠٠٠	١٥٠٠
حـ/ إجمالى الموردين	١٠٠٠	٢٥٠٠
حـ/ أوراق القبض	٥٠٠	٦٠٠
حـ/ أوراق الدفع	٧٠٠	٨٠٠

وقد استخرجت المعلومات الاتية من دفاتر المنشأة خــلال شهر يناير سنة ١٩٦٩ :

دفتر المقبوضات نقدية :

١ ـ متحصلات نقدية من العملاء	١٢٠٠ جنيه
بعد خصم نقدى	٥٠ جنيه
٢ ـ مبيعات	٣٠٠٠ جنيه
٣ ـ أوراق قبض محصلة	٩٠٠ جنيه

ب - دفتر المدفوعات النقدية .

١ — مدفوعات نقدية الموردين	١٥٠٠ جنيه
بعد خصم نقدى قدره	٨٠ جنيه
٢ — مشتريات	٤٠٠ جنيه
٣ — بروتستو من أوراق قبض مرفوضة	٥ جنيه
أوراق دفع مسددة	١٩٠٠ جنيه

حـ - دفتر اليومية العامة :

١ — أوراق قبض محولة لموردين	٢٢٠ جنيه
٢ — ديون معدومة	٢٦٥ جنيه
٣ — أوراق قبض مرسلة للتحصيل	٥٨٠ جنيه
٤ — أوراق قبض مرفوضة (بالمحفظة)	٣٠٠ جنيه
٥ — فوائد تجديد أوراق قبض	١٠ جنيه
٦ — أوراق قبض محولة لموردين مرفوضة	١٠٠ جنيه

والمطلوب :

تصوير كل من حساب اجمالى العملاء واجمالى الموردين وحساب المشتريات وحساب المبيعات وأى حساب آخر يتطلب الأمر تصويره .

١٥-فيما يلى أرصدة بعض الحسابات التى ظهرت بميزان المراجعة لمنشأة أحمد فكرى فى أول مارس سنة ١٩٧٠ :

اسم الحساب	جنيه	اسم الحساب	جنيه	اسم الحساب	جنيه
أوراق القبض	٤٠٠	اجمالى الموردين	١٣٠٠	اجمالى العملاء	٢٣٠٠
		ديون معدومة	١٠٠	أوراق الدفع	٢٠٠

وقد تمت العمليات الآتية خلال شهر مارس .

أ — يومية المقبوضات : عملاء ١٣٠٠ جنيه (منها ١٠٠ جنيه خصم مسموح به) مبيعات ٢٦٠٠ جنيه .

ايرادات عقارات ٢٥٠ جنيه أوراق قبض ٥٠٠ جنيه أثاث مباع ٣٠٠ جنيه .

ب — يومية المدفوعات : مشتريات ١٨٥٠ جنيه موردين ٨٠٠ جنيه مصروفات عمومية ٩٠ جنيه . أوراق دفع ٣٠٠ جنيه مصاريف برتستو ٥ جنيه .

ج — يوميات أخرى : يومية المبيعات ٣٢٠٠ ، يومية مردودات مشتريات ١٨٠ جنيه .

يومية أ . قبض ٩٢٠ جنيه ، يومية مردودات مبيعات ٢٤٥ جنيه .

يومية أ. الدفع ٣٢٠ جنيه ، يومية مشتريات ٢٩٥٠ جنيه

د — اليومية العامة : ديون معدومة ١٦٠ جنيه ، أوراق قبض محولة لموردين ١٨٠ جنيه . أوراق قبض مرفوضة (بالمحفظة) ٥٠ جنيه ، فوائد تجديد أوراق قبض ١٠ جنيه أوراق قبض مرفوضة (محولة لموردين) ٩٠ جنيه

والمطلوب تصوير :

أ — حساب اجمالي العملاء ب — حساب أوراق القبض .

١٦ — تمت العمليات الآتية في منشأة الاخلاص لصاحبها على أبو الحسن وذلك خلال شهر ابريل ١٩٧٠ .

٤/١ بدأ على أبو الحسن أعماله برأس مال قدره ٤٠٠٠ جنيه أودعها خزينة المنشأة .

٤/٢ اشترت المنشأة أثاث من شركة ايديال بمبلغ ٨٠٠ جنيه وسدد نصف الثمن نقدا والنصف الآخر يسدد بعد أسبوع .

٤/٤ اشترت المنشأة بضاعة من شركة النصر بمبلغ ١٠٠٠ جنيه سددت قيمتها فورا .

٤/٥ قامت المنشأة بسحب مبلغ ١٠٠٠ جنيه من النقدية لايداعها فى بنك الاسكندرية كحساب جارى لها .

٤/٦ باع المحل نقدا بضاعة إلى العميل فوزى بمبلغ ٦٠٠ جنيه .

٤/٧ باع المحل بضاعة إلى بركات بمبلغ ٣٠٠ جنيه قبض قيمتها بشيك .

وفى نفس اليوم سددت المنشأة بشيك المستحق عليها لشركة ايديال .

٤/٨ سحب على ابو الحسن من خزينة المنشأة مبلغ ٢٠٠ جنيه لاستعماله الخاص .

٤/١٠ اشترت المنشأة بضاعة من شركة مصر بمبلغ ٧٠٠ جنيه . على أن تحصل على خصم نقدى ٥٪ إذا تم السداد خلال أسبوع .

١١/٤ باعت المنشأة بضاعة إلى عدة عملاء على الحساب كالآتى :

٢٠٠ جنيه للعميل سمير ا

١٠٠ جنيه للعميل مصطفى

٣٠٠ جنيه للعميل اسماعيل

على أن يحصل العميل على خصم نقدى قدره ١٠ ٪ إذا تم السداد خلال أسبوع من تاريخه .

١٤/٤ اشترت المنشأة بضاعة من شركة الاهرام بمبلغ ٨٠٠ جنيه سددت قيمتها نقدا .

وفى نفس اليوم سددت المنشأة المستحق عليها لشركة مصر بشيك على الحساب الجارى .

١٧/٤ سدد كل من سمير واسماعيل المستحق عليها بشيك أودع الحساب الجارى بالبنك .

٢٠/٤ سدد مصطفى المستحق عليه نقدا .

٢٥/٤ اشترت المنشأة بضاعة من شركة أبو الهول بمبلغ ١٠٠٠ جنيه .

٢٧/٤ باع المحل نقدا بضاعة إلى العميل بسيونى بمبلغ ٩٥٠ جنيه .

٣٠/٤ سددت المنشأة المصاريف الآتية :

٥٠ جنيه ايجـــار

٢٠٠ « مهايا وأجور

والمطلوب :

١ — اثبات العمليات السابقة فى دفاتر يومية منشأة الاخلاص على أساس أنها تستخدم اليوميات المساعدة على أوسع نطاق بجانب اليومية العامة .

٢ — تصوير حسابات دفتر الاستاذ العام ودفاتر الاستاذ المساعـــدة واستخراج أرصدة هذه الحسابات أرصدة هـــذه الحسابات كما تظهر فى ١٩٧٠/٤/٣٠

الفصل التاسع

تصحيح الأخطاء

- وسائل القضاء على الاخطاء
- أنواع الأخطاء
- أثر الأخطاء على توازن ميزان المراجعة
- طرق تصحيح الاخطاء
- طرق اكتشاف الأخطاء
- الاخطاء المكتشفة فى مدة تجارية جديدة
- أسئلة وتمـــارين

لقد ترتب على التقدم الصناعى والتجـــارى فى العصر الحديث ، أن تعددت العمليات التى تقوم بها المنشآت مما أدى إلى استخدام العديد من دفاتر اليومية ودفاتر الاستاذ واستخدام الحسابات الإجمالية ودفاتر الاستاذ المتوازنة .

ويكبر حجم العمليات، كبر حجم القيود التى تتم يوميا فى دفاتر المنشأة مما قد يؤدى إلى وقوع أخطاء فى القيـــد بدفتر اليومية أو الترحيل إلى حسابات دفتر الاستـــاذ .

وقد وجدت المنشأة أنه لابد من اتخاذ بعض الاجراءات التى بمقتضاها يمكن القضاء على حدوث هذه الاخطاء بقدر الامكان.

وسائل القضاء على الاخطاء .

نجد أن هناك عدة وسائل تستخدمها المنشآت للقضاء على الاخطاء بقدر الإمكان، ومن هذه الوسائل :

١ ـ استخدام نظام الحسابات الاجمالية ودفاتر الاستاذ ذات ميزان المراجعة المستقل ، اذ بواسطتها يمكن اكتشاف وقوع أى خطأ فى حسابات العمـــلاء والموردين . فعن طريق مطابقة رصيد حساب اجمالى العملاء مع مجموع أرصدة حسابات العملاء يمكن اكتشاف أى خطأ ، وكذلك الحال بالنسبة للموردين .

٢ ـ عمل ميزان المراجعة العام على فترات متقاربة ـ شهريا أو أسبوعيا ـ حتى يكون من السهل البحث عن الأخطاء فى حالة عدم توازن جانبى ميزان المراجعة عن الفترة من تاريخ إعداد ميزان المراجعة السابق إلى تاريخ اعـــداد ميزان المراجعة الحالى، وهنا سيكون البحث قاصراً على العمليات التى تمت فى هذه الفترة القصيرة.

٣ ـ تكوين إدارة خاصة للمراجعة الداخلية داخـل المنشأة ، تكون مهمتها الأساسية مراجعة المستندات المالية والتأكد من صحتها قبل تقييدها فى الدفاتر ، ثم تقـــوم بمراجعتها بعد التقييد وبذلك يمكن إكتشاف الأخطاء حين وقوعها ومعالجتها فى الحال .

٤ ـ إرسال كشوف دورية للعملاء بأرصدتهم طبقا لما هـو وارد بحساباتهم بدفتر أستاذ العمـــلاء ، وتلقى الردود منهم للتأكد من صحة الترصيد بالدفاتر وتفيد هذه الخطوة ، حيث أن حسابات العملاء تكون غالبا الجـزء الأكبر من حسابات المنشأة .

٥ ـ إستخدام المراجع الخارجى والذى يقـوم بالمراجعة المستمرة وخاصة أنه فى وضع يسمح له بذلك حيث أنه طرف خارجى محايد .

ولكن يجب أن يكون واضحا ، أنه بالرغم من إستخدام الوسائل السابقة ، فان الأمر لايخلو من وقوع الأخطاء فى الدفاتر . وتتعـدد الأخطاء من حيث أسبابها ومكان حدوثها وتاريخ إكتشافها . ولكن يمكن تقسيم الأخطاء إلى قسمين رئيسيين هما :

أولا : أخطاء الحذف أو السهو .

ثانيا : أخطاء الارتكاب .

أولا : أخطاء الحذف أو السهو :

المقصود بهذا النوع من الأخطاء ، هو نسيان تقييد عملية مالية - تمت فعلا - فى الدفاتر .

وقد يكون الخطأ كليا أى نسيان تقييد العملية فى دفتر اليومية وبالتالى الترحيل إلى دفتر الأستاذ .

وقد يكون الخطأ جزئيا ، أى تقييد العملية بدفتر اليومية ونسيان ترحيلها إلى دفتر الأستاذ .

وأخطاء الحذف لا تنكشف إلا عن طريق الصدفة أو عن طريق المراجعة ، حيث أن هذه الاخطاء لا تؤثر على توازن جانبي ميزان المراجعة وهو المقياس الاول لدى المحاسب لإكتشاف الاخطاء . ويتأتى ذلك نتيجة لعدم وجود أى تأثير لهذه العملية بحسابات دفتر الأستاذ .

ثانيا : أخطاء الارتكاب .

والمقصود بهذه الاخطاء هو ارتكاب الخطأ عند التقييد فى الدفاتر سواء أكان ذلك عند التقييد فى دفاتر اليومية أو الترحيل منها إلى دفاتر الاستاذ .

ويمكن حصر هذه الاخطاء فى الانواع الآتية :

١ - أخطاء فنية : وهى الاخطاء الناشئة عن الجهل بقواعد وأصول المحاسبة ، كالخلط بين المصروفات الايرادية والمصروفات الرأسمالية .

فمثلا مصاريف تركيب قاعدة لآلة جديدة مشتراه، تعتبر مصاريف رأسمالية ويجب تحميل حساب الآلات به ، أما إذا اعتبر هذا المصروف مصروفا إيراديا وحمل لحساب مصاريف الصيانة فهذا يعتبر خطأ فنيا ، وكذلك الحال بالنسبة للرسوم

الجركية على الآلات المستوردة فيجب أن يحمل بها حساب الآلات باعتبارها مصروفا رأسماليا وليس مصروفا إيراديا يحمل للمصاريف العمومية . وكذلك فان شراء أساس للادارة يجب أن يخصص له حساب للاثاث ولا يحمل لحساب المشتريات، ولذلك لأن هذا الحساب الأخير يخصص لمشترياتنا من المواد الأولية أو البضاعة تامة الصنع والتي يعاد بيعها .

٢ ـ أخطاء رقمية : والمقصود بهذه الأخطاء هو قلب المبالغ بحيث تظهر غير صحيحة إما فى اليومية أو عند ترحيلها إلى دفتر الاستاذ .

ومثال ذلك ـ إذا باعت المنشأة بضاعة الى العميل فاروق بمبلغ ٢٥٠ جنيه ، فتقيد بدفتر اليومية على أساس ٥٢٠ جنيه ، ويتم الترحيل الى حسابات دفتر الأستاذ على هذا الاساس أو أن تقيد بدفتر اليومية صحيحة وترحل الى حسابات دفتر الاستاذ خطأ أى ٥٢٠ جنيه، أو تقيد باليومية صحيحة وعند الترحيل ترحل لحساب العميل ٥٢٠ جنيه ولحساب المبيعات صحيحة .

٣ ـ أخطاء فى التوجيه الحسابى : والمقصود بهذا النوع من الأخطاء ، هو الخلط بين أسماء الحسابات الشبيهة ببعضها ، ويحدث هذا كثيرا فى الحسابات الشخصية حيث تتشابه فى أغلب الاحيان اسماء العملاء والموردين فقد نجد مثلا فى إحدى المنشآت أن من بين عملائها الاسماء الآتية : أحمد سالم ، أحمد سليم ، أحمد سليمان ، أو نجد من بين مورديها الاسماء الاتية : حسن على ، حسين على ، حسنين على ، حسنى على . ومن هنا ينشأ الخطأ ، فبدلا من الترحيل إلى الحساب الصحيح ترحل العملية للحساب المشابه ويكتشف هذا الخطأ عند المراجعة أو عند ارسال كشوف الحساب الى العملاء المذكورين ، أو استلام كشوف الحسابات من الموردين .

ومن أخطاء التوجيه الحسابى أيضا الخطأ فى الترحيل إلى أحد طرفى الحساب فبدلا من أن يرحل إلى الحساب المدين من عملية ما فى جانب المـــدين ترحل العملية لهذا الحساب فى الجانب الدائن والعكس صحيح .

أثر الاخطاء على توازن ميزان المراجعة :

من التفصيل السابق لأنواع الأخطاء ، نجـد أن بعضها قد يـكتشفة ميزان المراجعة ، والبعض الآخر لايظهره الميزان المذكور .

وتنقسم الأخطاء من حيث أثرها على ميزان المراجعة إلى قسمين :

١ ـ أخطاء تؤثر على ميزان المراجعة .

٢ ـ أخطاء لايوثر على ميزان المراجعة :

١ ـــ أخطاء تؤثر على ميزان المراجعه :

وهى الأخطاء التى تؤثر على الجانب المدين لأحد الحسابات بقيمة مخالفة لما تؤثر به على الجنب الدائن من الحساب المقابل. أو أن يتم الترحيل فى الجانب المدين لحساب ما ولا يتم الترحيل إلى الجانب الدائن من الحساب المقـابل أو أن ترحل العملية فى الجانب المدين لحساب ما وترحل بالخطأ فى الجانب المدين أيضا من الحساب المقـابل . ومعنى ذلك أن هذه الأخطاء تنشا نتيجة للاخـلال بنظرية التوازن والتى تتخذ كأساس للتسجيل بدفتر اليومية .

مثال : اشترت محلات الفيومى أثاثا من محلات الأطروش بمبلغ ٤٥٠ جنيه على الحساب . فيكون قيد دفتر اليومية :

٤٥٠		من حـ/ الاثاث		
	٤٥٠	الى حـ/ الاطروش		

ويكون الترحيل الصحيح فى هذه الحالة إلى دفتر الأستاذ على الوجه التالى :

أ ـ أن يرحل إلى الجانب المدين من حساب الأثاث مبلغ ٤٥٠ جنيه ويكتب فى خانة البيان (إلى ح/ الأطروش) .

ب ـ أن يرحل إلى الجانب الدائن من حساب الأطروش مبلغ ٤٥٠ جنيه ويكتب فى خانة البيان (من ح/ الأثاث) .

ولكن قد يحدث أن يتم الترحيل على الوجه الآتى :

أن يتم ترحيل المبلغ إلى الجانب المدين من حساب الأثاث ، ولايتم الترحيل إلى الجانب الدائن من حساب الأطروش أو بالعكس .

ب ـ أن يرحل إلى الجانب المدين من حساب الأثاث بمبلغ ٥٤٠ جنيها بدلا من ٤٥٠ وأن يرحل الى الجانب الدائن من حساب الأطروش بمبلغ ٤٥٠ جنيها صحيحا أو بالعكس .

جـ ـ أن يرحل الى الجانب المدين من حساب الأساث مبلغ ٤٥٠ جنيه ، وأن يرحل إلى الجانب المدين ثانية من حساب الأطروش مبلغ ٤٥٠ ، أو العكس .

فكل هذه الصورة من الأخطاء فى الترحيل سوف تؤدى إلى عدم توازن ميزان المراجعة والتى نلاحظ وجودها إذا لم تكن قد اكتشفت قبل عمل ميزان المراجعة وذلك عند عدم توازنة .

٢ ـ أخطاء لاتوثر على ميزان المراجعة .

أما هذه الأخطا. فهى التى توثر بنفس القيمة على الجانب المدين والجانب الدائن من الحسابات ، ومن ثم فان ميزان المراجعة يتوازن مع وجود هذه الأخطاء ولا

سبيل لاكتشافها إلا بالمراجعة أو أن الصدفة البحته هى التى تساعد على ذلك إن لم يوجد نظام المراجعة . وهـذه الأخطاء إما أن تكون أخطاء فنية أو أخطاء ترحيل لحساب بدلا من آخـر ولـكن فى نفس الجانب الصحيح من الحساب . يضاف الى هـــذا أخطاء الحذف أو السهو والتى لا تؤثر على توازن ميزان المراجعة .

طريقة تصحيح الأخطاء :

هناك ثلاثة طرق لتصحيح الأخطاء عند اكتشافها وهى :

أ ـ تصحيح الأخطاء بالشطب .
ب ـ تصحيح الأخطاء بالطريقة المطولة .
حـ ـ تصحيح الأخطاء بالطريقة المختصرة .

وسنتناول كل طريقة من هذه الطرق على حدة .

أ ـ تصحيح الأخطاء بالشطب :

يمـكن تصحيح الأخطاء بالشطب ، وذلك بأن يقوم رئيس الحسابات نفسه بشطب الخطأ الموجود فى الدفتر بالمداد الأحمر ويضع فوقة التصحيح الـلازم له مع التوقيع بجوار القيد الصحيح بامضائه مع تاريخ اكتشاف الخطأ .

مثـال : فى ٣١ يناير ١٩٦٧ دفعت يلمنشأة مرتب المدير وقـدرة ٨٠ جنيه بشيك على البنك ، وقد جعل حساب المدير الشخصى مدينا بدلا من جعل حساب المرتب مدينا ، أى قيدت العملية بدفتر اليومية بالقيد الآتى :

٨٠		من حـ/ على ابو الحسن		
	٨٠	الى حـ/ البنك		

ويتم التصحيح بدفتر اليومية كالآتى :

٨٠		من حـ/ على أبو الحسن (يشطب) حـ/ المرتبات (توقيع) ٣/٢/٦٧ الى حـ/ البنك		
	٨٠			

أما التصحيح بدفتر الاستاذ فيتم على الوجه التالى :

منه — حـ/ على ابو الحسن — له

٨٠	الى حـ/ البنك (بشيك) ٣/٢/٦٧ (امضاء)	١/٣١			

منه — حـ/ المرتبات — له

٨٠	إلى حـ/ البنك	١/٣١			

ونلاحظ فى هذه الحالة أننا لا ننصح باستخدام طريقة الشطب فى الدفاتر لتصحيح اخطاء وخاصة إذا كان الخطأ فى دفتر اليومية . وذلك لان دفاتر اليومية هى الدفاتر الاساسية فى المجموعة الدفترية ، كما أن القانون التجارى يفقد الدفاتر قوتها للاثبات إذا كان يشمل أى مسح أو قشط أو شطب أو حشر بين السطور مما يدعو إلى الشك فى صحتها وعدم القدرة على التمسك بها كدليل اثبات أمام القضاء أو الجهات الرسمية الاخرى كمصلحة الضرائب أو إدارة الخبراء بوزارة العدل أو ...

أما إذا كانت القيود سليمة فى دفتر اليومية ، ونشأ الخطأ فقط عند الترحيل إلى دفتر الأستاذ ، فيمكن هنا استخدام هذه الطريقة ، باعتبار أن دفتر الأستاذ ليس من الدفاتر القانونية وما دامت العمليات مثبته بدفتر اليومية.

وتستخدم المؤسسات طريقة الشطب لتصحيح الأخطاء بدفاتر الأستاذ وفى حالة إتباعها طريقة تصوير ميزان المراجعة بالمجاميع الذى يجب أن يتساوى مع مجموع دفتر اليومية متمشين مع الطريقة (المدرسة) الفرنسية فى عمل ميزان المراجعة ، أما المنشآت التى تتبع المدرسة الانجليزية والتى تكتفى بتصوير ميزان المراجعة بالأرصدة التى لا تهتم بمجموع اليوميه العامه باعتباره دفتر غير مركزى يتساوى مع دفاتر اليوميات المساعدة الأخرى ، فلا تعترف بطريقة الشطب سواء كان ذلك فى اليومية أو دفتر الأستاذ .

ب ـ تصحيح الأخطاء بالطريقة المطولة :

يتم التصحيح فى هذه الحالة (وكذلك فى الطريقة المختصرة)عن طريق إجراء قيود التصحيح فى دفتر اليومية العامة سواء أكان الخطأ بهـذا الدفتر أو دفاتر اليوميات المساعدة الأخرى . أو إذا كان الخطأ فى الترحيل للاستاذ فقط . ولإحكام عملية تصحيح الاخطاء فلا يترك أمر هـذا التصحيح لكاتب الحسابات ولكن يترك الأمر لرئيس الحسابات فقط وحتى يكون ملما بالأخطاء التى تم اكتشافها وليقف بنفسه على مقدار عناية موظفيه بالعمل وطريقة تنفيذه .

وبمقتضى هذه الطريقة يتم التصحيح بإجراء قيدين بدفتر اليومية اليوميه،أولها لإلغاء القيد الخطأ عن طريق إجراء قيد عكس للقيد الخطأ ، وثانيهما اجراء القيد الصحيح وذلك سواء أكان الخطأ فى دفتر اليومية العامة أودفاتر اليوميات المساعدة أو

إذا كان التقييد صحيحا فى دفتر اليومية ولكن الخطأ عند الترحيل إلى دفتر الأستاذ .

مثال

أشترت مكتبة النهضه مكتبا لمدير الحسابات من البنا بمبلغ ٣٠ جنيه نقدا ، ولكن جعلت محلات البنا دائنة وذلك فى ٦٨/٦/٤ وقد اكتشف الخطأ فى ١٩٦٨/٨/١٠ فتكون قيود اليومية كالآتى :

٢٠		القيد الخطأ :	
		من ح/ الأثاث	
	٣٠	إلى ح/ محلات البنا	

تابع : اليوميه العامة :

٣٠		إلغاء القيد الخطأ :	٦٨/١/١٠
		من ح/ محلات البنا	(إمضاء)
	٣٠	إلى ح/ الأثاث	
		إلغاء قيد خطأ بتاريخ ٦٨/٦/٤	
٣٠		إجراء القيد الصحيح :	
		من ح/ الأثاث	٦٨/٦/١٠
	٣٠	إلى ح/ الصندوق	(إمضاء)

أما إذا كانت المنشأة تستخدم دفاتر يوميات مساعدة ، فإن القيد الأخير لا يقيد بدفتر اليومية العامه ولكن يكون مكانه هو دفتر النقدية (مدفوعات) .

وتظهر حسابات دفتر الأستاذ كالآتى :

منه — ح/ الأثاث — له

منه			له		
٣٠	إلى ح/ محلات البنا	٤/٦/٦٨	٣٠	من ح/ محلات البنا	١٠/٦/٦٨
	إلى الصندوق	١٠/٦/٦٨			
٣٠					

منه — ح/ محلات البنا — له

منه			له		
٣٠	إلى ح/ الأثاث	١٠/٦/٦٨	٣٠	من ح/ الأثاث	٤/٦/٦٨

منه — ح/ الصندوق — له

منه			له		
			٣٠	من ح/ الأثاث	١٠/٦/٦٨

مثال : خطأ فى يومية فرعية :

وإذا حدث أن كان الخطأ باحدى اليوميات الفرعية يتم التصحيح أيضا عن طريق قيد فى دفتر اليومية العامة . ومثال ذلك :

أ — باعت المنشأة إلى محلات أبو النجا بضاعة بمبلغ ٦٨٦ جنيه،قيدت بدفتر يومية المبيعات على أساس أنها ٨٦٨ جنيه وذلك فى ٨/٣/١٩٦٨ ، ورحلت الى ح/ أبو النجا على هذا الأساس . وقد اكتشف الخطأ بتاريخ ١٩/٣/١٩٦٨ .

وفى هذه الحالة يتم تصحيح هذا الخطأ عن طريق قيود يجريها رئيس الحسابات بدفتر اليومية العامة :

		من حـ/ المبيعات إلى حـ/ أبو النجا إلغاء القيد الظاهر بدفتر يومية المبيعات صفحة .... رقم ...	٦٨/٣/١٩ (توقيع)
		من حـ/ أبو النجا الى حـ/ المبيعات القيد الصحيح الخاص بالعملية السابقة	٦٨/٣/١٩ (توقيع)

وترحيل القيدين السابقين الى حساب أبو النجا وحساب المبيعات يتم تصحيح الخطـــأ .

ب ـ مقبوضات من نعيم حسن بمبلغ ٥٠ جنيه رحلت الى حساب عبـــد النعيم حسن .

فهذة العملية قيدت صحيحة بدفتر النقـدية ورحلت خطأ الى دفتر الأستاذ . ولتصحيحها بالطريقة المطولة يتم ذلك عن طريق الغاء القيد بدفتر النقدية (مقبوضات) ثم اعادة تقييدها فى دفتر اليومية العامة .

٥٠	٥٠	من حـ/ عبد النعيم حسن الى حـ/ الصندوق الغاء القيـد الوارد بدفتر النقدية جانب المقبوضات صفحة ... وحدث خطا فى الترحيل بتاريخ ٦٨/١/١٠	٦٨/١/٣١ توقيع
٥٠	٥٠	من حـ/ الصندوق الى حـ/ نعيم حسن تصحيح خطأ الترحيل السابق	٦٨/١/٣١ توقيع

وتظهر حسابات دفتر الأستاذ كالآتى :

منه — ح/ عبد النعيم حسن — له

٥٠	الى ح/ الصندوق	٦٨/١/٣١	٥٠	من ح/ الصندوق	٦٨/١/٢٠

منه — ح/ نعيم حسن — له

			٥٠	من ح/ الصندوق	٦٨/١/٣١

منه — ح/ الصندوق — له

٥٠	إلى ح/ عبد النعيم حسن	٦٨/١/٢٠	٥٠	من ح/ عبد النعيم حسن	٦٨/١/٣١
٥٠	الى ح/ نعيم حسن	٦٨/١/٣١	٥٠	رصيد مدين	٦٨/١/٣١
١٠٠			٠٠١		

وبعد أن تناولنا الطريقة الأولى والطريقة الثانية لتصحيح الأخطاء تنتقل الآن الى الطريقة الثالثة وهى الطريقة المختصرة.

جـ - تصحيح الأخطاء بالطريقة المختصرة .

وهى تشبه الطـــريقة الثانية من حيث أنها تتم أيضا فى دفتر اليومية العامة مهما كان مكان الخطأ . وبمقتضاها يتم تصحيح الخطأ لا عن طريق الغاء القيد الخطأ بقيد عكسى ثم تسجيل القيد الصحيح ، بل يتم التصحيح بقيد واحد يكون من مقتضاه تلاشى الخطأ أى أن الإلغاء والتصحيح يتم فى نفس القيد .

وسنورد الآن بعض الأمثلة لإيضاح استخدام هـــذه الطريقة لتصحيح الأخطـاء .

مثـال :

اشترت المنشأة أثاثا جـديدا بمبلغ ٩٠ جنيه نقدا ، قيد فى حساب مصاريف المكتب بدلا من حساب الأثاث وذلك فى ١٩٦٨/٧/٨ ، وقد اكتشف هـذا وتكون فى ١٩٦٨/٧/٢٠ .

ويكون التصحيح بدفتر اليومية العامة على الوجه التالى : ـ

٩٠	٩	من حـ/ الأثاث الى حـ/ مصاريف المكتب تصحيح الخطأ الناتج من تحميل مصاريف المكتب بثمن الأثاث المشترى فى ١٩٦٨/٧/٨	٦٨/٧/٢٠ (امضاء)

ويلاحظ أن هـذه الخطأ من النوع الفنى ، اذ جعلنا حساب مصاريف المكتب مدينا بدون وجه حق بدلا من تحميل حساب الاثاث بالمبلغ ومن ثم فقد جعلنا حساب الاثاث مدينا وحساب مصاريف المكتب دائنا بنفس المبلغ وبذلك لم يتحمل حساب المكتب بهذه المصاريف . ويتضح ذلك من حسابات دفتر الاستاذ

منه — حـ/ مصاريف المكتب — له

٩٠	الى حـ/ الصندوق	٦٨/٧/٨	٩٠	من حـ/ الاثاث	٦٨/٧/٢٠

منه — حـ/ الاثاث — له

٩٠	إلى حـ/ مصاريف المكتب	٦٨/٧/٢٠			

أما فيما يختص بحساب الصندوق فان العملية بالنسبة له سليمة ، ولهذا لا يتأثر بقيد التصحيح .

وقد ينشأ نتيجة لإستخدام الطريقة المختصرة فى تصحيح الأخطاء ، إستخدام ما يعرف بالقيد الأبتر أو الأعرج وهو قيد ذو طرف واحد فقط . وهذا القيد يستخدم لتصحيح الخطأ الذى يقع فى جانب واحد من طرفى القيد .

مثال ٢ :

باعت المنشأة بضاعة إلى سمير على الحساب بمبلغ ٣٥٠ جنيه قيدت صحيحة فى دفتر يومية المبيعات ، ولكنها رحلت خطأ ٣٠٥ جنيه إلى حساب سمير بدفتر الأستاذ فى ٦٨/١٠/١٤ و أكتشف الخطأ فى ١٩٦٨/١٠/٣٠ .

تصحيح الخطأ :

— العملية بالنسبة المبيعات سليمة ولهذا لايتناولها التصحيح .

— العملية بالنسبة لسمير غير سليمة إذا جعل مدينا بمبلغ ٣٠٥ جنيه بدلا من ٣٥٠ جنيه .

ويكون قيد التصحيح كما يلى :

٤٥		من حـ/ سمير إلى . . . . تصحيح الخطأ	٦٨/١٠/٣٠

وتظهر حسابات دفتر الأستاذ كالآتى .

منه — ح/ سمير — له

٣٠٥	الى ح/ المبيعات	٦٨/١٠/١٤					
٤٥	الى	٦٨/١٠/٣٠		٣٥٠	رصيد		٦٨/١٠/٣٠
٣٥٠				٣٥٠			

ويرى بعض المحاسبين أن إستخدام القيد الأبتر هو إخلال بنظام القيد المزدوج ولذلك فهم يفضلون فى هذا المجال إجراء التصحيح بالطريقة المطلوله السابق شرحها إذا وجدنا أن القيد الأبتر هو الوسيلة لتصحيح الخطأ بالطريقة المختصرة وذلك إذا كان الخطأ بدفتر اليومية ودفتر الأستاذ . أما إذا كان الخطأ فى الترحيل فقط لدفتر الأستاذ فيكتفى التصحيح بالشطب . ونحن نرى عدم الأخذ بطريقة القيد الأعرج حتى تتمشى مع القواعد المحاسبية السليمة .

الاخطاء التى تظهر نتيجة لعمل ميزان المراجعة :

إفترضنا فى الأمثلة السابقة أن الاخطاء قد أكتشفت عن طريق المراجعة الداخلية أو الصدفة قبل إعداد ميزان المراجعة .

وننتقل الآن إلى الكلام عن تصحيح الأخطاء التى تظهر نتيجة لإعداد ميزان المراجعة الدورى أو فى نهاية المدة التجارية قبل إعداد الحسابات الختامية والميزانية .

الخطوات الضرورية للعمل على إتوازن ميزان المراجعة فى حالة عدم توازنة:

إذا أكتشفنا عند عمل ميزان المراجعة عدم توازنة ، فهناك عدة خطوات يجب اتباعها للعمل على توازنة . وهناك طريقتان لمعالجة هذه الحالة :

الطريقة الاولى :

إذا اكتشفنا عدم توازن ميزان المراجعة نقوم بالإجراءات التالية :

١ ـ نراجع كشف ميزان المراجعة من ناحية وضع الأرصدة المدينة فى الجانب المدين من الميزان والأرصدة الدائنة فى الجانب الدائن له ، اذ قد يكون هناك رصيداً مدينا فى الجانب الدائن أو العكس .

٢ ـ نأتى بميزان المراجعة السابق الميزان الحالى، ونراجع كشفى الميزان بالنسبة لأسماء الحسابات الواردة فى كل ، اذ قد نجد أن هناك حسابا ماقد سقط تسجيله فى الميزان الجديد وكان ذلك هو السبب فى عدم توازنه .

٣ ـ نراجع أسماء الحسابات الواردة بالميزان مرة أخرى على الحسابات نفسها بدفتر الاستاذ (أو دفاتر الاستاذ المساعدة) اذ قد تكون هناك حسابات جديدة فتحت فى الفترة الأخيرة ولم تظهر بالميزان .

٤ ـ اذا وجدنا أنه مازال هناك فرق بين طرفى الميزان فيجب أن نعيد ترصيد الحسابات نفسها بدفاتر الاستاذ ونبدأ بإعادة الترصيد بالترتيب الآتى :

أ ـ الاستاذ الخاص .

ب ـ الاستاذ العام .

جـ ـ أستاذ الموردين .

د ـ أستاذ العملاء .

والحكمة من هذا الترتيب ، أن دفتر الاستاذ الخاص به عدد من الحسابات قليل وقد يكون بها الخطأ وفى هذا توفير للوقت والجهد ، وننتهى بمراجعة أستاذ العملاء لان به أكبر عدد من الحسابات ، وهنا تظهر لنا أهمية دفاتر الاستاذ المتوازنة لاستاذ العملاء والموردين لان توازن ميزان مراجعتهما المستقل يغنينا عن مراجعة ترصيد حساباتهما .

٥ ـ اذاو جدنا بعد الاجراء السابق أن الميزان مازال غير متوازن ، نقوم بمراجعة الترحيل من دفاتر اليومية لدفاتر الاستاذ ، ونبدأ بالعمل الابسط أى بترحيل كل من :

أ ـ قيود اليومية العامة .

ب ـ قيود يومية المشتريات ، ونبدأ بالمجاميع الشهرية بعد مراجعة جمعها وترحيلها الى حساب المشتريات ثم الترحيل للحسابات الشخصية .

جـ ـ قيود يومية المبيعات .

د ـ قيود دفتر النقدية (المقبوضات والمدفوعات) .

٦ ـ وأخيراً يتم مراجعه قيود اليوميات على المستندات نفسها. وهذا الاجراء يفيدنا فى اكتشاف أخطاء الحذف والسهو وأخطاء التوجيه الحسابى والتى لاتؤثر على توازن جانبى الميزان .

وبإتباع الاجراء السابق بدقة لابد وأن نجد الاخطاء المختلفة التى سببت عدم توازن ميزان المراجعة، وكذلك الاخطاء التى لاتؤثر على توازن ميزان المراجعة ان وجدت وتجرى قيود التصحيح اللازمة بإحدى الطرق السابق شرحها وترحل لحساباتها الخاصة بها ويعاد عمل ميزان المراجعة بحيث يتم توازنة .

الطريقة الثانية :

ويلجأ بعض المحاسبين عند عـــدم توازن ميزان المراجعة الى فتح حساب بالاستاذ العام « باسم حساب معلق » بالفرق بين مجموع جانبى الميزان، بدون التقييد فى دفتر اليومية .

ويكون الحساب المعلق مدينــــا اذا كان الجانب المدين من الميزان يقل عن

الجانب الدئن ، والعكس يكون الحساب المعلق دائنـا اذا كان الجانب الدائن من الميزان يقل عن الجانب المدين .

وعند اكتشاف الاخطاء نفرق بين .

أ ـ أخطاء تؤثر على توازن ميزان المراجعة .

ب ـ أخطاء لاتؤثر على توازن ميزان المراجعة .

فالاخطاء من النوع الاول هى التى أظهرت الحساب المعلق ، ولهذا يستخدم الحساب المعلق فى تصحيحها بالطريقة المختصرة .

أما الاخطاء من النوع الثانى ، فليس لهـا علاقة بالحساب المعلق ، ولهذ فهى تصحح باحدى الطرق السابق شرحها (طريقة مطولة ، طريقة مختصرة) .

وبتصحيح الاخطاء السابقة ، نجـد أن الحساب المعلق يقفل ويتوازن ميزان المراجعة .

مثال عام على الاخطاء وتصحيحها :

فى فاتر منشأة الاهرام ، ارتكب كاتب الحسابات فى شهر ديسمبر ١٩٦٨ الاخطاء الآتية :

رقم	مبلغ	بيـان	الخطـأ
	جنيه		
١	٢٥	مجموع خانة الخصم المسموح به بدفتر النقدية (مقبوضات) عن شهر ديسمبر ١٩٦٨	رحل الى حساب الخصم المكتسب بدفتر الاستاذ فى الجانب الدائن
٢	٢٧	مجموع خانة الخصم المكتسب بدفتر النقدية (مدفوعات) عن شهر ديسمبر ١٩٦٨	رحل الى حساب الخصم المسموح به فى دفتر الاستاذ فى الجانب المدين
٣	٩	مصاريف نشر إعلان فى جريدة الأهرام عن مناقصة لتوريد آلة معينة	قيدت فى حساب مصاريف اعلان
٤	٢٠	عربون مقبوض من توفيق أحد (عملائنا)	قيد فى خانة المبيعات النقدية فى دفتر النقدية (مقبوضات)
٥	١٠	فائدة مستحقة للبنك على الحساب الجارى سحب على المكشوف	جعل حساب البنك مدينا بها
٦	١٨	مدفوع بشيك الى كاتب الصندوق الصغير	قيدت فى حساب المصاريف العمومية
٧	١٣	ثمن بيع أوراق سلة المهملات	قيدت فى دفتر يومية المبيعات
٨	٢٢٥	مدفوعات لرشاد سداد الكمبيالة	جعل حساب رشاد مدينا بها
٩	١٧٥	قيمة كمبيالة مسحوبة على العميل المصرى	قيدت فى دفتر أوراق القبض ولكنها لم ترحل الى حساب العميل

والمطلوب تصحيح الأخطاء السابقة بغرض :

أولا : اكتشاف هذه الأخطاء قبل عمل ميزان المراجعة .

ثانيا : اكتشاف هذه الاخطاء بعد عمل ميزان المراجعة ، على :

أ — أن نوجد الفرق بين مجموع جانبى الميزان .

ب — أن تجرى قيود اليومية اللازمة لاصلاح الخطأ .

حـ — أن تصور الحساب المعلق بدفتر الاستاذ .

د — أن تبين أثر الاخطاء على حساب المتاجرة وحساب الارباح والخسائر .

الحـــل :

أولا : اكتشاف هذه الاخطاء قبل عمل ميزان المراجعة .

دفتر اليومية العامة

		الخطأ فى الترحيل الى الاستاذ يتم عن طريق شطب القيد من حساب الخصم المكتسب ويقيد فى حساب الخصم المسموح به فى الجانب المدين	١	١٣/٢١
		الخطـــأ فى الترحيل إلى دفتر الاستاذ : يتم عن طريق شطب القيد من حساب الخصم المسموح به ويقيد فى حساب الخصم المكتسب فى الجانب الدائن	٢	١٢/٣١
٩	٩	من حـ/ الآلات الى حـ/ مصاريف اعلان الاعـــلان عن المناقصة ليس مصروف بيعى ولكنه مصروف رأسمالى يتحمل به حساب الآلات وليس حساب مصاريف الاعلان	٣	١٢/٣١ (توقيع)
٢٠	٢٠	من حـ/ المبيعات الى حـ/ توفيق لا يعتبر العربون مبيعات ولكن يجب أن يظهر حساب العميل الذى دفع العربون دائنا وليس المبيعات	٤	١٢/٣١ (توقيع)
		الخطأ فى الترحيل إلى حساب البنك — يشطب القيد من الجانب المدين ويقيد فى نفس الحساب ولكن فى الجانب الدائن	٥	١٢/٣١

١٨		من ح/ الصندوق الصغير	٦	١٢/٣١
	١٨	الى ح/ المصاريف العمومية		
		حمل حساب المصاريف العمومية بالخطأ بالمبلغ المدفوع لحساب الصندوق الصغير فيجعل مدينا به		(توقيع)
١٣		من ح/ المبيعات	٧	١٢/٣١
	١٣	الى ح/ الايرادات المختلفة		
		إن بيع محتويات سلة المهملات السنوى لايعتبر مبيعات لأنها ليست بضاعة بل ايراد غير منتظم للمؤسسة ويجعل حساب الايرادات المختلفة دائنا		(توقيع)
٢٢٥		من ح/ أوراق الدفع	٨	١٢/٣١
	٢٢٥	الى ح/ رشاد		
		ان سداد قيمة الكمبيالة لرشاد يؤدى إلى قفل حساب أوراق الدفع الذى حل محل رشاد عند قبولنا الكمبيالة		(توقيع)
		هذا خطأ حذف أو سهو — ويتم تصحيحه عن طريق ترحيله العملية إلى حساب المصرى فى الجانب الدائن		

ثانيا : أكتشاف الاخطاء بعد عمل ميزان المراجعة :

أ ـ أثر الاخطاء على توازن المراجعة .

م	اثر الاخطاء بالزيادة مدين	اثر الاخطاء بالزيادة دائن	بيـــان
١		٥٠	هذا الخطأ يؤثر بالزيادة بالضعف على الجانب الدائن من الميزان
٢	٥٤		هذا الخطأ يؤثر بالزيادة بالضعف على الجانب المدين من الميزان
٣			لا اثر لهذا الخطأ على الميزان
٤			لا أثر لهذا الخطأ على الميزان
٥	٢٠		هذا الخطأ يؤثر بالزيادة بالضعف على الجانب المدين
٦			لا اثر لهذا الخطأ على الميزان
٧			لا اثر لهذا الخطأ على الميزان
٨			لا اثر لهذا الخطأ على الميزان
٩	١٧٥		هذا الخطأ يوثر بالزيادة على الجانب المدين الميزان
		١٩٩	الحساب المعلق (الفرق بين جانبي الميزان)
	٢٤٩	٢٤٩	

ب ـ قيود اليومية :

		من مذكورين	١	٣١/٣١
٢٥		ح/ خصم مكتسب		
٢٥		ح/ خصم مسموح به		
	٥٠	الى ح/ معلق		(توقيع)
		الغاء القيد من حساب الخصم المكتسب وترحيلة الى حساب الخصم المسموح به		

٥٤		من ح/ معلق	٢	١٢/٣١
		الى مذكورين		
	٢٧	ح/ خصم مسموح به		
	٢٧	ح/ خصم مكتسب		
		الغاء القيد من حساب الخصم المسموح به وترحيله إلى حساب الخصم المكتسب (التوقيع)		
٩		من ح/ الآلات	٣	١٢/٣١
	٩	إلى ح/ مصاريف اعلان		
		نفس التصحيح السابق لأن هذا الخطأ لم يؤثر على توازن ميزان المراجعة (توقيع)		
٢٠		من ح/ المبيعات	٤	١٢/٣١
	٢٠	الى ح/ توفيق		
		نفس التصحيح السابق لأنه يؤثر على توازن ميزان المراجعة (توقيع)		
٢٠		من ح/ ملحق	٥	١٢/٣١
	٢٠	الى ح/ البنك		
		جعل حساب البنك مدينا بمبلغ ١٠ جنيه بدلا من جعله دائنا (توقيع)		
١٨		من ح/ الصندوق الصغير	٦	١٢/٣١
	١٨	الى ح/ المصاريف العمومية		
		نفس التصحيح السابق (توقيع)		
١٣		من ح/ المبيعات	٧	١٢/٣١
	١٣	الى ح/ ايرادات مختلفة		
		نفس التصحيح السابق (توقيع)		
٢٢٥		من ح/ أوراق الدفع	٨	١٢/٣١
	٢٢٥	الى ح/ رشاد		
		نفس التصحيح السابق (توقيع)		
١٧٥		من ح/ معلق	٩	١٢/٣١
	١٧٥	الى ح/ خليل المصرى		
		ترحيل لحساب خليل المصرى (توقيع)		

منه	ح/ الحساب المعلق		له
٥٤	إلى مذكورين	١٩٩	رصيد الميزان
	ح/ الخصم المسموح به	٥٠	من مذكورين
	ح/ الخصم المكتسب		ح/ الخصم المسموح به
٢٠	الى ح/ البنك		ح/ الخصم المكتسب
١٧٥	الى ح/ خليل المصرى		
٢٤٩		٢٤٩	

د ـ أثر الاخطاء السابقة على الحسابات الختامية .

رقم	زيادة الارباح	نقص الارباح	السبب
١	٥٠		زيادة الخصم المكتسب بالضعف الذى يعتبر ربحا مكتسبا
٢		٥٤	زيادة بالخصم المسموح به بالضعف يؤدى إلى نقص الارباح
٣		٦	زيادة مصاريف الأعلان بدلا من اعتبارها مصروفا رأسماليا
٤	٢٠		زيادة المبيعات تؤدى إلى زيادة الأرباح
٥			لاأثر لها علىالحسابات الختامية
٦		١٨	زيادة المصاريف العمومية
٧	—		لا أثر لها على زيادة الأرباح
٨			لا أثر لها على زيادة الأرباح
٩			لا أثر لها على زيادة الأرباح
			أى أن هذه الاخطاء مجتمعة ادت إلى نقص صافى الربح بمبلغ ١١ جنيه
	٧٠	٨١	

فى الصفحات السابقة إستعرضنا كل الطرق المتبعة فى تصحيح الاخطاء سواء اكتشفت قبل عمل ميزان المراجعة أو بعد عمل الميزان ــ ووجدنا أنه بالمراجعة الدقيقة يمكن اكتشاف الأخطاء الممكن وجودها بالدفاتر المختلفة حتى يمكن تصوير الحسابات الختامية والميزانية العمومية للمنشأة من واقع حسابات سليمة اتبع فى تقييدها الوسائل المحاسبية الصحيحة من الناحية الفنية ومن الترجيه المحاسبى .

الاخطاء المكتشفه فى مدة تجارية جديدة

قد يحدث ــ وهذا نادر جدا ــ ألا نتمكن من اكتشاف جميع الاخطاء التى تتسبب فى عدم توازن ميزان المراجعة . وهنا سيظل فى الدفاتر حساب معلق بالفرق بين جانبى ميزان المراجعة . فاذا وجدنا أنه لابد من عمل الحسابات الختامية والميزانية العمومية لسبب من الاسباب ، فان الحساب المعلق سيظهر فى الميزانية العمومية فى جانب الاصول إذا كان رصيده مدينا وفى جانب الخصوم إذا كان رصيده دائنا . ولايجب إظهاره فى الميزانية تحت اسم حساب معلق . وإلا ثارت الشكوك نحو طبيعة هذا الحساب ولذلك يظهر تحت عنوان أرصدة مدينة أخرى » إن كان فى جانب الاصول « وأرصدة دائنة أخرى » إن كان فى جانب الخصوم . وفى المدة التجارية التالية إن اكتشف الاخطاء يراعى فى تصحيحها أن هذه الاخطاء نتجت عن عمليات تمت فى بحر المدة السابقة تفرق بين الاخطاء التى وقعت فى حسابات .

١ ــ أقفلت فى حساب المتاجرة أو حساب الأرباح والخسائر كالحسابات الاسمية .

٢ ــ حسابات باقية فى المدة التجارية التالية كالحسابات الشخصية والحقيقية .

فالأخطاء المكتشفة فى حسابات من النوع الأول لا تؤثر فى مثيلاتها من الحسابات المفتوحة حديثا فى أول المدة التجارية الجديدة ، بل تؤثر فى الحساب الذى أقفل فيه حساب الارباح والخسائر وهو إما حساب رأس المال نفسه كما هو متبع فى بعض المنشآت الفردية أو حساب جارى صاحب المؤسسة أو حساب أرباح تحت السحب . إذا كانت سياسة المؤسسة الابقاء على حساب رأس المال ثابتاً .

مثال :

إذا اكتشفنا أن هناك خطأ فى مجموع يومية المبيعات عن شهر ديسمبر الماضى بالنقص قدره ٣٠٠ جنيه . فان هذا النقص يجعل ميزان المراجعة غير متوازن بمقدار ٣٠٠ جنيه بنقص فى الجانب الدائن من الميزان .

وسنفتح بهذا الفرق حساب معلق بمبلغ ٣٠٠ جنيه فى الجانب الدائن له . ويظهر رصيد الحساب المعلق فى الميزانية العمومية فى جانب الخصوم .

ويكون قيد تصحيح الخطأ كما يلى :

٣٠٠		من حـ/ معلق	
	٣٠٠	الى حـ/ أرباح تحت السحب	
		خطأ فى مجموع يومية المبيعات عن شهر ديسمبر عن المدة التجارية السابقة (توقيع)	

وذلك بدلا من تحميل حساب المبيعات الحالى بهذا الخطأ لأن ذلك سيزيد من مبيعات هذا العام بدون وجه حق .

أما إذا كان الخطأ تتأثر به الحسابات من النوع الثانى أى الحسابات الشخصية أو الحقيقية فان هذه الحسابات هى التى يشملها تصحيح الأخطاء .

مثال : إذا أكتشفنا أن حـ/ العميل احمد حسنين قد رحلت إليه عملية مبيعات بمبلغ ٥١٠ جنيه بدلا من ١٥٠ جنيه .

فان هـذا الخطأ يؤثر على ميزان المراجعة بالزيادة فى الجانب المدين بمبلغ ٣٦٠ جنيه الذى يفتح به حساب معلق دائن يظهر فى الميزانية العمومية فى جانب الخصوم .

ويـكون تصحيح الخطأ كما يلى :

٣٦٠		من حـ/ معلق	يناير
	٣٦٠	الى حـ/ أحمد حسنين	
		تصحيح الخطأ المكتشف بتاريخ ٧ يناير وجعل حساب أحمد حسنين مدينا فقط بمبلغ ١٥٠ جنيه (توقيع)	

ويـكون تصحيح الأخطاء التى لا تؤثر على ميزان المراجعة وبالتالى لا تؤثر على الحساب المعلق طبقا للمبادىء السابقة .

مثال : اشترت المؤسسة فى ٢٥ ديسمبر ١٩٥٢ بضاعة بمبلغ ٢٥٠ جنيه حمل بها حساب الآلات وأكتشف الخطأ فى ١٣ يناير ١٩٥٣ .

تصحيح الخطأ .

٢٥٠		من حـ/أرباح تحت السحب	٥٣/١/١٣
	٢٥٠	الى حـ/ الآلات	
		تصحيح الخطأ الناشىء عن تحميل حساب الآلات بالبضاعة المشتراه فى ١٩٥٢/١٢/٢٥ (توقيع)	

أسئلة وتمارين

١ ـ لم يتمكن كاتب حسابات مؤسسة تجارية من موازنة ميزان المراجعة . وعند عرض الأمر على محاسب الشركة اكتشاف الأخطاء الآتية ، وعدل الحسابات بمقتضاها فتساوى الجانبين .

١ ـ كان هناك خطأ فى مجموع حساب المشتريات فى دفتر الأستاذ بالزيادة بمقدار ٥٠ جنيه .

٢ ـ رصيد حساب الكتالوجات لم يدخل فى الميزان وقدره ٣٠ جنيه .

٣ ـ سيارة قديمة بيعت بقيمتها الدفترية وقيد المبلغ فى حساب البنك ولكنه لم يرحل إلى حساب السيارات ومقداره ٦٠ جنيه .

٤ ـ مبيعات لعميل « حسن حلمى » قدرها ٥١ جنيه رحلت لحساب العميل ١٥ جنيه .

٥ ـ مشتريات من مورد « مصطفى محمود » قيدت بدفتر المشتريات ولم ترحل لحساب المورد بمبلغ ٢٥ جنيه .

٦ ـ سلفة المدير مقيدة بدفتر البنك ولم ترحل لحساب المدير وقدرها ٤٠ جنيه .

٧ ـ مجموع دفتر يومية المبيعات وقدره ١٩٧٨ جنيه رحل إلى حساب المبيعات ١٨٧٩ جنيه .

والمطلوب :

أولا : أن توجد الفرق الذى كان بين مجموع جانبى الميزان .

ثانيا : أن تعمل قيود اليومية لتصحيح الأخطاء السابقة .

ثالثا : أن تصور الحساب المعلق فى دفتر الاستاذ .

رابعا : أن تبين أثر الاخطاء السابقة على حساب المتاجـرة وحساب الارباح الخسائر .

٢ - عنـد مراجعة حسابات شركة المستحضرات الطبية بتاريخ ٣١ ديسمبر ، اكتشف المراجع الاخطاء الآتية :

١ - دفعت الشركة مبلغ ٩٣ جنيه إلى شركة ستاندرد ثمنا لآلة كاتبة وقيدت فى حساب مصاريف المكتب .

٢ - وجد فى صفحة ١٩ فى دفتر يومية المبيعات خطأ فى الجمع بالزيادة بمبلغ ٢٠ جنيها ومجـوع صفحة ٢٥ فى نفس الدفتر وقدره ١٧٩٢ جنيها نقل خطأ الى صفحة ٢٦ بمبلغ ١٧٢٩ .

٣ - لم يثبت فى مـيزان المراجعة رصيد دفتر الصندوق المصروفات النثرية وقدره ٩ جنيه .

٤ - بضاعة مشتراه من مجدى بمبلغ ٢٠٠ جنيه بتاريخ ١٨ ديسمبر أثبت فى دفتر المشتريات وجعل حساب مجـدى فى دفتر أستاذ الموردين دائنا بها ولكنها لم تسلم الا فى يناير وقد تم جرد البضاعة بالمخزن فى تاريخ ٣١ ديسمبر .

٥ - مبلغ ٢٥ جنيه ايجار مستحق عن المدة التجارية السابقة لم يثبت رصيده فى حساب الإيجار .

٦ - مبلغ ١٧ جنيه مدفوع لعمـل كشك لبواب الشركة قيد فى حساب التصليحات .

٧ - مبلغ ٨ جنيه تأمين ضد الحريق مدفوع مقدما عن المدة التجارية السابقة لم يثبت رصيده فى حساب المصاريف التجارية .

والمطلوب :

أولا : بيان الأخطاء التى تؤثر على تساوى ميزان المراجعة .

ثانيا : إذا علمت أن كاتب الحسابات قد اثبت الفرق بين جانبى الميزان فى حساب معلق . فالمطلوب عمل بيان تفصيلى يوضح كيفية الوصول إلى رصيد الحساب المعلق .

ثالثا : عمل قيود اليومية اللازمة لإصلاح الخطأ .

رابعا : تصوير الحساب المعلق فى دفتر الأستاذ .

خامسا : بيان أثر الأخطاء السابقة على حساب المتاجرة والأرباح والخسائر .

٣ ـ يفرض أن الأخطاء السابقة لم تكشف إلا فى المدة التجارية الجديدة فالمطلوب عمل القيود اللازمة لاصلاح هذه الأخطاء فى اليومية العامة .

٤ ـ تمسك شركة المستحضرات الطبية دفاتر أستاذ ذات ميزان مستقل وعند عمل الحساب الاجمالى لكل من العملاء والموردين بقصد تحقيق كل من دفتر أستاذ المبيعات وأستاذ المشتريات . وجد أن رصيد حسابى الاجمالى لا يتفق ومجموع رصيد الكشفين المبين بها الأرصدة الفرعية للحسابات الشخصية .

وعند البحث اكتشف مراجع الشركة الأخطاء الآتية :

اولا : دفتر أستاذ العملاء :

١ ـ حساب محمد الشيخ :

دفع العميل بشيك مبلغ ٩٧ جنيه وسمحت له الشركة بخصم ٣ جنيه وقيد ذلك صحيحا فى دفتر الصندوق ، ثم جعل حساب العميل فى دفتر الأستاذ دائنا بمبلغ ٩٧ جنيه فقط .

٢ ـ حساب أحمد كمال :

حرر أحمـــد كمال سندا لأمر الشركة بمبلغ ٥٥ جنيه وقيدت العملية فى دفتر أوراق القبض ثم رحلت إلى حساب عميل آخر هو أحمد كامل .

ثانيا : دفتر أستاذ الموردين :

١ ـ حساب عزت مصطفى :

باع إلى الشركــة بضاعة بمبلغ ٢٦٧ جنيه ولم تثبت العملية بدفتر يومية المشتريات ، لكنها قيدت فى حساب المورد بدفتر الأستاذ بمبلغ ٢٧٦ جنيه .

٢ ـ حساب سليم جاد :

قبلت الشركة كمبيالة لأمره بمبلغ ٢٥ جنيـه و ٧٥٠ مليم وقيدتها فى كل من دفتر أوراق القبض ودفتر الأستاذ بمبلغ ٧٥ جنيه و ٢٥٠ مليم .

ثالثا : دفتر النقدية :

مجموع خانة الخصم المسموح به ١٦١ جنيه رصحته ١٥١ جنيه .

رابعا : دفتر يومية المبيعات :

مجموع دفتر يومية المبيعات وقدره ١٩٧٨ جنيه ، ورحل إلى حساب إجمالى المدينين ١٨٧٩ .

والمطلوب :

١ ـ إجراء القيود اللازمة لتصحيح الأخطاء السابقة .

٢ ـ أن تبين الفرق بين رصيد حساب إجمالى العمـلاء ومجموع كشف العملاء كذلك الفرق بين رصيد حساب اجمالى الموردين ومجموع كشف الموردين .

٥ - ماهى الوسائل التى تتبعها المؤسسات المنظمة للتقليل من حدوث الاخطاء فى الدفاتر .

٦ - ماهى الخطوات الواجب اتخاذها عند عدم توازن ميزان المراجعة .

٧ - بين أثر الأخطاء الآتية على :

أ - ميزان المراجعة .

ب - الحسابات الختامية .

ثم إجراء القيود اللازمة بالطريقة المناسبة لتصحيح هذه الاخطاء :

١ - أتعاب مدفوعة لمحامى الشركة وقدرها ١٠٠ جنيه لتحرير عقد الشركة الابتدائى والقانون النظامى ، قيدت ضمن مصاريف الاعلان .

٢ - مجموع خانة الخصم المسموح به ٢٨ جنيه رحـــل الى حساب الخصم المكتسب فى الجانب الدائن من الحساب .

٣ - أثاث قـــديم مباع بمبلغ ٣٠ جنيه قيد فى خانة المبيعات النقدية بدفتر النقدية ورحل الى حساب المبيعات بالاستاذ معام .

٤ - لم يدرج حساب المصاريف النثرية فى ميزان المراجعة وقدره ٥٨ جنيه.

٥ - شيك بمبلغ ٣٠ جنيه حررته الشركة لموردها رشدى الصحن ورحلت العملية لحساب رشدى بدفتر الاستاذ فى الجانب الدائن له .

٦ - أرسل البنك اشعار اضافة بمبلغ ٢٥ جنيها قيمة الفائدة المستحقة المحل. قيدت فى خانة البنك فى جانب المدفوعات من دفتر النقدية .

٧ - « يقوم رئيس الحسابات بنفسة بتصحيح الاخطاء التى تقع بالدفتر» علق على هذه العبارة - ثم عين اليومية التى تستخدم لهذا الغرض .

٩ ـ اكتشفت الاخطاء الاتية فى دفاتر مصنع الكوكاكولا . والمطلوب اجراء قيود تصحيحها فى الدفاتر بغرض .

١ ـ اكتشاف هذه الاخطاء قبل عمل ميزان المرجعة .

٢ ـ اكتشاف هذه الاخطاء بعد عمل ميزان المراجعة .

٣ ـ اكتشاف هذه الاخطاء فى مدة تجارية جديدة .

والاخطاء المكتشفة كما يلى :

١ ـ مواد قيمتها ٩٨ جنيه وأجور قدرها ٣٠ جنيه استعملت فى تركيب آلة جديدة حمل بها حساب مشتريات المواد الاولية وحساب الاجور على التوالى .

٢ ـ صناديق تعبئة قديمة قيمتها الدفترية ٣٠٠ جنيه بيعت بمبلغ ٥٠ جنيه ، قيدت فى دفتر النقدية ٣٠٠ جنيه ورحلت هكذا الى حساب الاستاذ .

٣ ـ مبلغ ٤٠ جنيه مدفوعة لشركة النيل للاعلان عن اعلانات الجرائد ، جعلت شركة النيل للاعلان مدينه به .

٤ ـ بضاعة مباعة بمبلغ ٣٥ جنيه لكازينو الفردوس على الحساب قيدت فى دفتر النقدية فى خانة المبيعات .

٥ ـ خانة المشتريات النقدية بدفتر الصندوق ولم ترحل الى حساب المشتريات وكانت قيمتها ٧٥٢ جنيه وذلك عن شهر نوفمبر .

٦ ـ تكاليف اعادة بناء جدار المصنع المتهدم وقدرها ٦٠٠ جنيه رحلت الى حساب مصاريف الصيانة .

٧ ـ ثمن ثلاجة كهربائية وقدرها ١٥٠ جنيه لمنزل صاحب المصنع رحل لحساب الاثاث .

٨ ـ بضاعة مباعة لكازينو كليوباترة وقدرها ١٥ جنيه رحلت لحساب الكازينو ٥١ جنيه .

٩ ـ وجد خطأ فى مجموع شهر أكتوبر بدفتر المبيعات بالنقص قدره ٢٨٥جنيه

١٠ ـ فشل محاسب منشأة المعارف فى موازنة ميزان المراجعة عن شهر ابريل سنة ١٩٦٩ وبالمراجعة والبحث اكتشف الاخطاء الاتية :ـ

١٠ ـ وجد خطأ فى مجموع شهر سبتمبر بدفتر مردودات المشتريات بالزيادة قدرها ٢٩ جنيها .

١ ـ هناك خطأ بالزيادة فى مجموع يومية المبيعات قدره ٧٦ جنيه فى صفحة ٢١٠ ، وخطأ آخر بالنقص فى صفحة ٢٢٠ قدره ٦٧ جنيه فى نفس اليومية .

٢ ـ أن هناك أثاث مباع بمبلغ ١٣٦ جنيه رحل لحساب المبيعات .

٣ ـ أن خانة الخصم المسموح به بيومية المقبوضات وقدرها ٧٥ جنيه رحلت لحساب الخصم المكتسب فى الجانب الدائن .

٤ ـ أن مصاريف تجديد موتور سيارة النقل وقدرها ٢٢٦ جنيه قد رحلت لحساب مصاريف الصيانة .

٥ ـ أن خانة المشتريات بدفتر يومية المدفوعات وقدرها ٥٣٧ جنيه لم ترحل لحساب المشتريات .

٦ ـ سقط سهوا اثبات سداد العميل أحمد الحداد لرصيد حسابه البالغ ٥٤ جنيها بالدفاتر .

فاذا علمت : أن المنشأة لاتستخدم حسابات اجمالية للعملاء أو الموردين .

فالمطلوب :ـ

أ ـ أن توحد الفرق بين جانبى ميزان المراجعة .

ب ـ أن تثبت قيود تصحيح الخطأ وفقا للطريقة المختصرة باليومية العامة .

جـ ـ أن تصور الحساب المعلق بدفتر الأستاذ العام .

١١ ـ اكتشفت الاخطاء الاتية بدفاتر منشأة حسين كمال لتجارة الأقمشة ، والمطلوب اجـــراء قيود تصحيحها فى الدفاتر ـ بالطريقة المختصرة كلما أمكن ـ بفرض :

أ ـ اكتشاف هذه الأخطاء قبل عمل ميزان المراجعة .

ب ـ اكتشاف هذه الاخطاء بعد عمل ميزان المراجعة .

حـ ـ اكتشاف هذه الاخطاء فى مدة تجارية جديدة .

والأخطاء التى اكتشفت كانت كالآتى :

١ ـ تم شراء أثاث نقدا بمبلغ ٦٠٠ جنيه من شركة ايديال ، وقد جعل حساب المشتريات مدينا بهذا المبلغ فى دفتر النقدية .

٢ ـ بضاعة مباعة للعميل نبيل على الحساب بمبلغ ١٠٠ جنيه ، قيـــدت فى دفتر يومية المبيعات باسم العميل خليل .

٣ ـ باع صاحب المحل سيارة كان يمتلكها بمبلغ ١٠٠٠ جنيه أودعها خزينة المنشأة وقد قيدت فى دفتر النقدية فى خانة المبيعات .

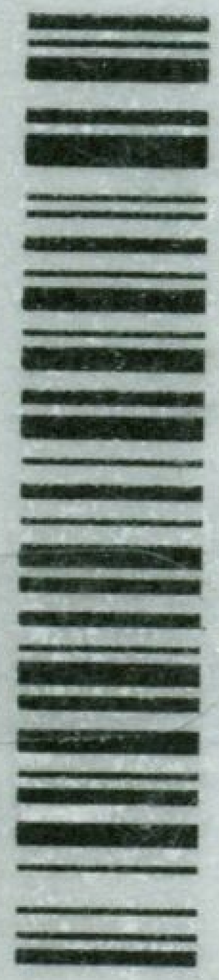
٤ ـ وجد خطأ فى مجموع دفتر المشتريات بالزيادة بمبلغ قدره ٥٠ جنيه .

٥ ـ وجد خطأ فى مجموع دفتر مردودات المبيعات بالنقص قـــدره ٦٠ جنيه .

٦ ـ بضاعة مبـــاعة إلى العميل يوسف بمبلغ ١١٧ جنيه ، قيدت بدفتر المبيعات صحيحة ولـكنها رحلت ١٧١ جنيه الى حساب العميل يوسف بدفتر الاستاذ .

٧ ـ قيدت قيمة رسوم تسجيل شـراء قطعة أرض المنشأة فى حساب رسوم التسجيل . وقد بلغت هذه الرسوم ١٥ جنيها .

دار النجـــاح للطباعة بالاسكندرية


Bibliotheca Alexandrina
1185468

